




# المشروعات الصغيرة وأثرها التنموي

الاستاذة ميساء حبيب سلمان
الاستاذ الدكتور سمير العبادي

# المشروعات الصغيرة وأثرها التنموي

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(2014/8/3792)

338.642
سلمان، ميساء حبيب
المشروعات الصغيرة وأثرها التنموي/ ميساء حبيب سلمان.-عمان:مركز الكتاب الاكاديمي،2014
( )ص.
ر.إ.: 2014/8/3792
الواصفات: /الجوانب الاقتصادية//المشروعات//التنمية
يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى

**الطبعة الأولى 2015**

*ISBN978-9957-35- 119-9(ردمك)*



**مركز الكتاب الأكاديمي**
**عمّان-وسط البلد-مجمع الفحيص التجاري**
**ص . ب : 11732 عمّان (1061) الأردن**
**تلفاكس: 96264619511+ موبايل: 962799048009+**
**الموقع الإلكتروني: www.abcpub.net**
**A.B.Center@hotmail.com / info@abcpub.net**

# المشروعات الصغيرة

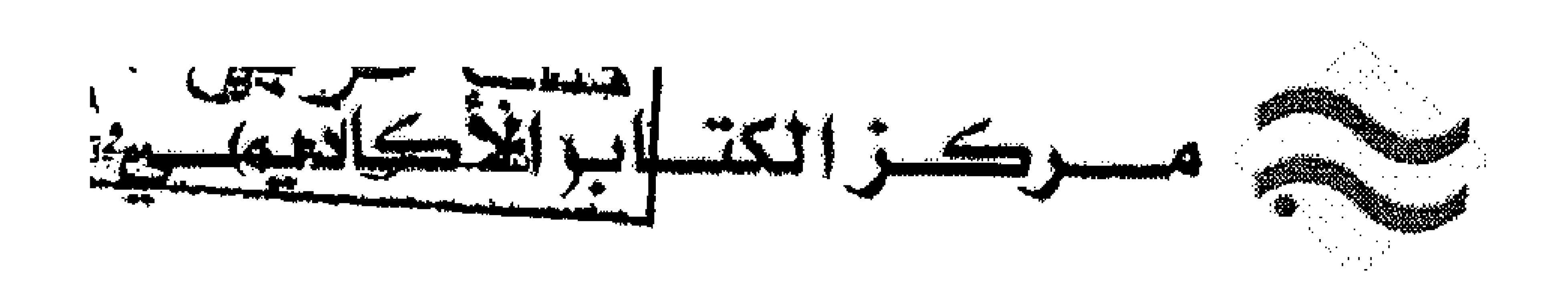
## وأثرها التنموي

الأستاذة

**ميساء حبيب سلمان**

الأستاذ الدكتور

**سمير العبادي**



بسم الله الرحمن الرحيم

"إقرأ باسم ربك الذي خلق * خلق الإنسان من علق * إقرأ وربك الأكرم *
الذي علم بالقلم * علم الإنسان ما لم يعلم *"

صدق الله العلي العظيم

"سورة العلق
(آية رقم 1-5)

# الإهداء

إليك بلد الأبجدية الأولى،أحمد الله أنك وطني ...

إليكما ... نور عينيَ ، أمي وأبي ... كم حباني الله بكما...

أخوتي ... أصدقائي ...أحبائي... و !!!

إلى كل من عبروا في حياتي وتركوا أثراً...

إلى كل أولئك الذين مسحوا دمعاً، أو أضاؤوا شمعاً، أو أحدثوا جرحاً....

إليكم جميعا ... يا من كنتْ نتاجهم

أهدي هذا النتاج المتواضع عربون شكر وامتنان.

**ميساء**

## المقدمة

أثبتت التجارب في العديد من الاقتصاديات العالمية أن نظام المنشآت كبيرة الحجم، كثيفة رأس المال لا يؤدي بالضرورة إلى تسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما لا يمثل هذا النظام الحل الأمثل للآثار السلبية التي تتركها عملية التحول الاقتصادي، كون أثاره لا تنعكس إلا على فئة قليلة من شرائح المجتمع، بسبب محدودية هذه المشروعات في قدرتها الاستيعابية للأيدي العاملة، وتواضع دورها في تخفيف الفقر وضعف تحقيق الدفع الذاتي لعملية النمو.

من هنا كان لا بد من التطلع إلى دور أكثر فاعلية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وربما أكثر شمولية، ولهذا بدأت تقارير المؤسسات الدولية و الإقليمية المختصة - منذ مدة ليست بالقصيرة- تدعو إلى ضرورة وأهمية تشجيع المشروعات الصغيرة إضافة إلى المتوسطة لاسيما في الدول النامية، "نظراً لما تتسم به المشروعات الصغيرة من خصائص أهمها أنها: كثيفة العمالة، منخفضة التكاليف الرأسمالية نسبياً، الدور البارز للمرأة فيها، إمكانية الانتشار الواسع مما يجعلها تغطي مناطق مختلفة، قابليتها للتوطين حيث توجد قوة العمل، وكونها تشكل مصدراً رئيساً من مصادر الدخل وتعمل على تنمية القطاعات الإنتاجية المختلفة"[1].

وتعريف المشروعات الصغيرة ومفهومها يختلف باختلاف المعايير المتخذة لهذه المشروعات وكذلك الدولة الراعية لها، فهنالك دول قد تأخذ بمعيار عدد العمال وأخرى بمعيار حجم رأس المال المستثمر في المشروع وثالثة بمعيار المستوى التقني أو غيرها. لذلك نجد التباين في تبني تعريف معين للمشروعات الصغيرة بين دولة وأخرى، ومن مرحلة إلى أخرى بما يتفق وإمكانيات بلد ما وظروفه الاقتصادية، كما

---

[1] خضر،حسان ،تنمية المشاريع الصغيرة، سلسلة جسر التنمية، العدد التاسع ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت: 2002، ص3 (بتصرف).

قد يختلف في داخل البلد نفسه وذلك حسب مراحل النمو الذي يمر بها اقتصاد تلك الدولة.

ومهما يكن، تمتاز المشروعات الصغيرة على تباين تعاريفها واختلاف أنواعها، بأهمية خاصة في اقتصاديات الدول عموماً، حيث تشير بعض الإحصائيات إلى أن " المشاريع الصغيرة إضافة إلى المشاريع المتوسطة تمثل حوالي 90٪ من إجمالي الشركات في معظم اقتصاديات العالم، و توفر ما بين 40٪ - 80٪ من إجمالي فرص العمل وتوظف من (50٪ - 60٪) من القوى العاملة في العالم. كما تساهم هذه المشروعات بحوالي 46٪ من الناتج المحلى العالمي. "[2]

ومع أن حكومات بلدان العالم المتقدم والنامي تبدي على حد سواء اهتماماً متزايداً بالمشروعات الصغيرة، بما فيها حكومات البلدان العربية على اختلاف نظمها الاقتصادية، وتباين مراحل تحولاتها الاجتماعية التي بدأت بمساندة ودعم هذه المشروعات للعمل في بيئة اقتصادية صحية.

وعلى الرغم من أن حكومة الجمهورية العربية السورية على وجه الخصوص قد وعت لأهمية هذه المشروعات في إطار استراتيجية التنمية الشاملة التي تنتهجها، وضمن إطار التحول الاقتصادي الذي تعيشه بالانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق الاجتماعي، حيث حرصت هنا على الشق الاجتماعي بمعنى ألا تتحمل الشرائح الفقيرة والأكثر احتياجاً الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية الناجمة عن هذا التحول ، ناهيك عن المشاكل التي يعاني منها الوضع الاقتصادي والاجتماعي السوري أصلاً شأنه شأن الكثير من الدول النامية من تدني مستوى المعيشة إلى تفاقم مشكلة البطالة وانخفاض معدل النمو الاقتصادي.

---

[2] البنك الأهلي المصري ، المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر، النشرة الاقتصادية،العدد الرابع ، مصر:2005 ، ص74

إلا أن واقع الأثر التنموي لهذه المشاريع يتفاوت نسبياً من مكانٍ إلى آخر، وأن دور المشروعات الصغيرة مازال دون الطموح. وأن المشروعات الصغيرة تواجه علاوة على ذلك مجموعة من الصعوبات ، وتعاني من العديد من المشكلات سواء كانت داخلية ذاتية متعلقة بالمشاريع نفسها ، أو محيطة خارجة عن إرادتها[3].

لذلك يتبدى في ضوء ما تقدم أهمية إيلاء المشروعات الصغيرة الدعم اللازم والمتواصل الذي تحتاجه، والاهتمام الكبير و الدائم الذي تستحقه، لاسيما في البلدان العربية وسورية بالطبع ليست بمنأى عن هذا التوجه بل هي موضوع هذا الكتاب، من أجل النهوض بالمشروعات الصغيرة في الجمهورية العربية السورية لتساهم بشكل فعال في دورها التنموي المرتقب على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي ، كما تساهم في التخفيف من حدة الآثار السلبية للتحول الاقتصادي الذي تشهده سورية نحو اقتصاد السوق الاجتماعي.

حيث تضمن الكتاب مقدمة وأربعة فصول ، تناول الفصل الأول الخلفية النظرية وأدبيات الكتاب، والتي حاول الكتاب أن يكون شاملاً لكل ما يتعلق بالمشروعات الصغيرة من حيث مفهومها،خصائصها ،أنواعها ، المعوقات والصعوبات التي تعاني منها ، وأهميتها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كذلك تناولت الاستراتيجية الخاصة بتنمية المشروعات الصغيرة والإطلاع على نماذج من تجارب بعض البلدان في مجال تنمية المشروعات الصغيرة وأهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الكتاب.

وتضمن الفصل الثاني منهجية الكتاب وفرضياته : والذي تناول مشكلة الكتاب وأهدافه وفرضياته وأهميته ، وأساليب جمع المعلومات وتحليلها ، وعينة البحث ومحدداتها .

---

[3] فرحي محمد، صالحي سلمة، المشاكل و التحديات الرئيسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الوطن العربي ،ورقة عمل، الملتقى الدولي ، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر: 2006

أما الفصل الثالث فقد تضمن أربعة مباحث تناول المبحث الأول أهم الصعوبات التي واجهت مشاريع العينة(كمدخل لاختبار الفرضيات)، ثم جاءت المباحث الثلاث لتحليل النتائج واختبار فرضيات الكتاب ومناقشتها والتحقق منها، وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة .

وأخيراً الفصل الرابع، وقد تضمن مبحثين يعرض الأول الاستنتاجات التي توصلنا إليها والمبحث الثاني يقدم التوصيات التي وجدناها من شأنها تفعيل أداء المشروعات الصغيرة عموماً، وتعظيم الأثر التنموي للمشروعات التي تعمل في ظل استراتيجية تنموية داعمة.

# الفصـــل الأول

## مفهوم المشروعـات الصغيرة والمعايير المستخدمة لتعريفها

### أولاً- مفهوم المشروعات الصغيرة :

لا يمكن تقديم تعريف نهائي ومفهوم محدد للمشروعات الصـغيرة ، فهـو مفهوم نسبي يختلف باختلاف المعايير المتخذة لتعريف هـذه المشـروعات كـذلك اختلاف هذه المعايير بين دولـة وأخـرى، وفقـا لاخـتلاف إمكانياتهـا وظروفهـا الاقتصادية والاجتماعية ودرجة تطورها التكنولوجي، وبالتالي هناك العديد من التعريفات التي تتفق مع البيئة السياسية والاقتصادية في البلد المعـني وتختلـف في البلد الآخر كما قد تختلف في البلد نفسه وذلك حسب مراحل النمو الـذي يمـر بها اقتصاد تلك الدولة، ومن هنا نجد التباين بين دولة وأخرى ومـن مرحلـة إلى أخرى في تبني تعريف معين للمشروعات الصغيرة في بلد ما بما يتفق وإمكانياتها ومقدراتها وظروفها الاقتصادية. كما ويختلف التعريف وفقا للهدف منـه، وهـل هو للأغراض الإحصائية أم للأغراض التمويلية أو لأية أغراض أخرى.

فمصطلح المشروعات الصغيرة مصطلح واسع انتشر اسـتخدامه، وأخـذ التركيز على أهميته مؤخراً، على الرغم مـن وجـوده عمليـاً منـذ بدايـة تشـكل المجتمعات ويشمل هذا المصطلح "الأنشطة التي تـتراوح بـين مـن يعمـل لحسـابه الخاص أو في منشأة صغيرة تستخدم عـدد معـين مـن العمـال ولا يقتصـر هـذا المصطلح على منشآت القطاع الخاص وملاكها وأصحاب الأعمال والمستخدمين ولكنه يشمل كذلك التعاونيات ومجموعات الإنتاج الأسرية أو المنزلية".

وحيث أن مصطلح المشروعات الصغيرة رغم غموضه وعدم التوصل إلى تعريف واضح ومحدد له وصعوبة التمييز فيما بينه وبين مفهوم المشروعات الكبيرة والمتوسطة، حيث يكون الانتقال فيما بينها تدريجيا. إلا أن هناك ملامح وصفات أساسية متفق عليها لتعريفها لدى عدد كبير من الدارسين بأنه: ذلك القطاع الذي يغطي كافة الأنشطة الإنتاجية والخدمية التي تتوفر فيها بعض المعايير المتفق عليها لدى كل دولة على حدة.

وربما يكون التعريف التالي هو تعريف بسيط ومقتضب يشير بشكل عام إلى مفهوم المشروعات الصغيرة وهو: "كل نشاط لإنتاج سلع وخدمات تستعمل فيه تقنية غير معقدة ويتميز بقلة رأس المال المستثمر ويعتمد على تشغيل العمالة بشكل أكبر".

## ثانياً- المعايير المستخدمة لتعريف المشروعات الصغيرة:

إن مصطلح المشروع الصغيرة "Small Business" يحمل بين جوانبه العديد من التساؤلات ومنها:

- نوع المشروع الصغير
- الحد الأدنى والحد الأعلى لعدد العمال
- الحد الأدنى والحد الأقصى لرأس المال المستثمر
- طاقة المشروع الصغير
- المستوى التكنولوجي المستخدم في المشروع الصغير
- جودة منتجات المشروع الصغير
- شكل الإدارة والتنظيم في هذه المشروعات

- علاقة المشروع الصغير بالتصدير
- شكل المشروع الصغير من الناحية القانونية، وإلى ما هنالك...

وكل هذه معايير تسهم في تحديد مفهوم المشروعات الصغيرة، ويمكن الاستناد إليها عند تعريفها، كمعيار عدد العمال ، معيار رأس المال ، معيار الإنتاج ، معيار حجم المبيعات فضلاً عن المعايير الأخرى التي تأخذ في الاعتبار درجة التخصص في الإدارة ومستوى التقدم التكنولوجي، وبالرغم من عدم وجود تعريف دولي موحد متفق عليه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، بيد أنه يوجد أتفاق على المعايير التي يمكن على أساسها تعريف المشروعات. وتصنف جميعها ضمن فئتين:

أولاً- المعايير الكمية: وتشمل هذه المعايير عدة أنواع منها المعيار الأحادي كمعيار العمالة ، ومعيار رأس المال، ومعيار حجم أو قيمة الانتاج والمبيعات ، ومعيار مستوى التكنولوجيا المستخدمة أو المعيار الثنائي كمعيار العمالة ورأس المال معاً وغيرها، وأخيراً المعيار المركب الذي يضم عدة معايير في آن معاً كمعيار عدد العمال وحجم رأس المال إضافة إلى حجم المبيعات وما إلى ذلك .

ثانياً-المعايير الوصفية (الوظيفية): تعتمد هذه المعايير على الخصائص النوعية التي تميز هذه المشاريع عن المتوسطة والكبيرة من حيث:

- تمركز ملكية المشروع بيد عدد محدود من الأفراد.
- أن يكون إنتاجه محلياً، وأن يكون نصيبه من السوق الذي ينافس فيها صغيراً نسبياً
- احتياجاته من خدمات البنية الأساسية متواضعة،كما يعتمد إلى حد كبير على الموارد المحلية

- احتياجه لمستويات متواضعة من الإدارة والتنظيم ، فالتخصص الإداري قليل نسبياً
- مرونة الاتصال المباشر بين الإدارة والعمال

ومن الملاحظ بشكل عام أن المعايير الكمية أكثر استخداما من المعايير الوصفية ، وتميل أغلبية التعريفات عند تصنيف المشروعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة الى التركيز على عنصري حجم رأس المال وعدد العمال مع أن هناك العديد من الدول التي تأخذ بواحد أو أكثر من العناصر الأخرى.، ومن أكثر المعايير شيوعاً:

1. معيار العمالة : ويمثل أبسط المعايير المتبعة للتعريف وأكثرها تداولاً، ذلك أن استخدام عدد العمال كمعيار لتعريف المنشآت الصغيرة وغيرها من المتوسطة والكبيرة يمتاز بعدد من المزايا منها:

- يسهل عملية المقارنة بين القطاعات والدول.
- مقياس ومعيار ثابت وموحد Stable Yardstick ، خصوصاً أنه لا يرتبط بتغيرات الأسعار واختلافها مباشرة وتغيرات أسعار الصرف.
- من السهولة جمع المعلومات حول هذا المعيار.

غير أن من عيوب هذا التعريف أيضاً اختلافه من دولة لأخرى ، فضلا عن انه لا يأخذ بعين الاعتبار التفاوت التكنولوجي المستخدم في الإنتاج.

2. معيار حجم الاستثمار :يعد حجم الاستثمار ( رأس المال المستثمر ) معيارا أساسياً في العديد من الدول للتمييز بين المشروعات الصغيرة المتوسطة وبين المشروعات الكبيرة ، على اعتبار أن حجم الاستثمار يعطي صورة عن حجم النشاط كمياً." لكن أهم ما يعاب على هذا

المعيار هو صعوبة المقارنة بين الدول لاختلاف أسعار صرف العملات لديها".

3. قيمة المبيعات السنوية :يمكن اعتبار قيمة المبيعات السنوية أحد المعايير التي تميز المشروعات من حيث حجم النشاط وقدرته التنافسية في الأسواق .

وتجدر الإشارة بأنه في الدول العربية يتم استخدام أكثر من معيار في التعريف الواحد للمشروعات الصغيرة كذلك المتوسطة ، "ففي دول مثل الأردن والعراق واليمن تستخدم معيار عدد العمال أما بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي ، فإنها تستخدم معيار رأس المال المستثمر للتمييز بين الصناعات مما يجعل من الصعوبة بمكان إجراء المقارنة فيما بينهم" .

## ثالثاً - تعريف المشروعات الصغيرة:

بات في حكم المؤكد أنه لا يمكن التوصل إلى تعريف محدد وموحد للمشروعات الصغيرة ، هذا بالإضافة إلى أن كلمة "صغيرة" هي كلمة لها مفهوم نسبي يختلف من دولة إلى أخرى ومن قطاع لآخر حتى في داخل الدولة. فقد أشارت إحدى الدراسات الصادرة عن معهد ولاية جورجيا بأن هناك أكثر من (55) تعريفاً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في (75) دولة.

وقد يكون أكثر المعايير المستخدمة في الدول الصناعية هو معيار العمالة، حيث تعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "يونيدو" المشروعات الصغيرة بأنها : تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها الطويلة الأجل ( الاستراتيجية ) والقصيرة الأجل ( التكتيكية ) كما يتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10 – 50 عاملاً.

كما أن البنك الدولي يعتمد تعريفا للمشروعات الصغيرة بأنها التي يعمل بها حتى 50 عامل وإجمالي الأصول والمبيعات حتى 3 مليون دولار، والمشروعات المتناهية الصغر حتى 10 عمال والمبيعات الإجمالية السنوية حتى 100 ألف دولار، وإجمالي الأصول حتى 10 آلاف دولار،بينما المشروعات المتوسطة حتى 300 عامل وإجمالي الأصول والمبيعات حتى 10 مليون دولار، وما زاد عن ذلك فيصنف بالمشروعات الكبيرة.

أما منظمة العمل الدولية فتعرف الصناعات الصغيرة بأنها " الصناعات التي يعمل بها أقل من 10 عمال والصناعات المتوسطة التي يعمل بها مابين- 10 إلى 99- عامل، وما يزيد عن 99 يعد صناعات كبيرة " .

وقد اعتمد الاتحاد الأوروبي عنصرين أساسين لتحديد حجم المشروعات الصغير الأول عدد العاملين ، والثاني على أحد عنصرين ماليين أحدهما دورة رأس المال والآخر ميزانية المشروع ، وعلى هذا الأساس حدد الاتحاد الأوروبي تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأن يكون عدد العاملين أقل من 250 عامل ودورة رأسماله لا تزيد عن 40 مليون يورو ( أو ميزانية لا تتعدى 27 مليون يورو ).

وتعرف المنشآت الصغيرة في ماليزيا بالاعتماد إلى معيار حجم المبيعات السنوية أو معيار عدد العمال الدائمين ويستند عليها في التمييز بينها وبين المتوسطة ومتناهية الصغر، ويقدم الجدول التالي تعريفاً دقيقاً لهذه المنشآت:

## جدول رقم (1)

### الجدول البياني الخاص بتعريف المشروعات في ماليزيا(2)

| الصنف | المشروعات المتناهية الصغر | المشروعات الصغيرة | المشروعات المتوسطة |
|---|---|---|---|
| الصناعة<br>الخدمات الصناعية<br>الصناعات الزراعية | حجم المبيعات السنوية أقل من 250 ألف رينغت، أو<br>عدد العمال الدائمين أقل من / 5/ عمال | حجم المبيعات السنوية بين 250 ألف رينغت،وأقل من / 10/ مليون رينغت أو<br>عدد العمال الدائمين بين / 5/ عمال و 50عامل . | حجم المبيعات السنوية بين 10 مليون رينغت، وأقل من / 25/ مليون رينغت أو<br>عدد العمال الدائمين بين / 51/ عامل و 150عامل . |
| الخدمات<br>الزراعة<br>تكنولوجيا المعلومات<br>والاتصالات | حجم المبيعات السنوية أقل من 200 ألف رينغت، أو<br>عدد العمال الدائمين أقل من / 5/ عمال | حجم المبيعات السنوية بين 200 ألف رينغت، وأقل من / 1/ مليون رينغت أو<br>عدد العمال الدائمين بين / 5/ عمال و 19عامل . | حجم المبيعات السنوية بين 1 مليون رينغت، وأقل من / 5/ مليون رينغت أو<br>عدد العمال الدائمين بين / 20/ عمال و 50عامل . |

ملاحظة : دولار أمريكي يعادل تقريباً 3,20رينجت ماليزي (رينغت )

وفي "الهند وهي إحدى الدول ذات الأداء المتميز في المشروعات الصغيرة فهي تعرفها بالدرجة الأولى من حيث قيمة الاستثمارات في المعدات(الأصول الثابتة ) في حدود ما بين 10 – 50 مليون روبية (1دولار أمريكي يعادل تقريباً 45 روبية). والهند لا تضع حداً بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، ولكنها تعتمد نظاماً للاستثمار الرأسمالي في المشروعات الصغيرة ".

ومن جانب آخر " هناك العديد من الدول التي ليس لديها تعريف رسمي لهذا النوع من المشروعات، وهو أحد أوجه القصور الكبيرة بالنسبة لهذا الموضوع في تلك الدول ، في حين أن دولاً أخرى لديها تعاريف عديدة مختلفة " فعلى سبيل المثال نلاحظ أنه في الولايات المتحدة الأمريكية أن هناك اختلافاً في تصنيف المنشآت بين نشاطٍ وآخر، كما يتضح ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم ( 2 )

الجدول البياني الخاص بتعريف المشروعات في الولايات المتحدة الأمريكية

| القطاع | المعيار | الحجم |
| --- | --- | --- |
| الصناعات التحويلية | عدد العاملين | 500 عامل فما دون |
| تجارة التجزئة | قيمة المبيعات السنوية | أقل من (5) مليون دولار |
| الخدمات | قيمة المبيعات السنوية | أقل من (5) مليون دولار |
| تجارة الجملة | عدد العاملين | 100 عامل فما دون |
| مقاولات البناء | قيمة المبيعات السنوية | أقل من 17 مليون دولار |
| أنشطة تجارية خاصة | قيمة المبيعات السنوية | أقل من 7 مليون دولار |
| الزراعة | قيمة المبيعات السنوية | أقل من 0,5 مليون دولار |

وفي مصر فيقصد بالمنشأة الصغيرة وفق قانون تنمية المنشآت الصغيرة، "كل شركة أو منشأه فردية تمارس نشاطا اقتصاديا إنتاجيا أو تجاريا أو خدميا ولا يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه ولا يتجاوز مليون جنيه ولا يزيد عدد العاملين فيها على خمسين عاملاً .

وبالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي ، فإنها تستخدم معيار رأس المال المستثمر للتمييز بين الصناعات ، حيث تعرف الصناعات الصغيرة "بأنها تلك المنشآت التي يبلغ متوسط رأسمالها المستثمر أقل من مليوني دولار ، أما الصناعات المتوسطة فتتمثل بالمنشآت التي يستثمر كل منها من (2) مليون وأقل من (6) ملايين دولار ، بينما تعد الصناعات كبيرة إذا بلغ رأس المال المستثمر فيها (6) مليون دولار فأكثر" .

أما في سورية فكان نظام المنح والقروض المرافق لقانون إحداث هيئة مكافحة البطالة رقم 71 لعام 2001 قد عرف المشروع الصغير تعريفاً عائماً، (على أنه المشروع الفردي الصغير والجديد الذي ستموله الهيئة عن طريق المصرف للمستفيد من أحد الأفراد العاطلين عن العمل المستهدفين بنشاط الهيئة). ولكن جاء بالنسبة لحجم القرض الصغير: (أن الحد الأقصى لقرض الفرد ضمن نشاط المشروعات الصغيرة هو 500 ألف ليرة سورية وقد يصل إلى 3 ثلاثة ملايين ليرة سورية في حال الشركاء وفي حال تمكن المشروع من خلق 10 فرص عمل جديدة على الأقل). بمعنى أنه عرف نظرياً القرض الصغير (الفردي أو الشركاء) ولم يعرف المشروع الصغير .

كذلك الأمر بالنسبة للمشروع الأسري أو البالغ الصغر حيث تم تعريف القرض الأسري:

(كل قرض يهدف إلى المساعدة في رفع السوية الاقتصادية والاجتماعية للفرد والأسرة، ويتم منح هذه القروض الأسرية بتمويل اقتناء معدات صغيرة ، ومدخلات ضرورية للإنتاج أو في شكل رأس مال عامل ويكون محل العمل هو المنزل)ويصل سقف القرض الممنوح إلى(100000)مائة ألف ليرة سورية (5). ((ملاحظة: 1دولار أمريكي يعادل تقريباً 50 ليرة سورية بداية عمل الهيئة 2002 أما الآن فيعادل تقريباً 46 ليرة سورية)).

وعلى الرغم من أنه كان يؤخذ على المشروعات الصغيرة في سورية أنه لا يوجد تعريف رسمي لهذا النوع من المشروعات، إلا أنه وفي ظل * المرسوم رقم 39 لعام 2006 والخاص بإحداث هيئة التشغيل وتنمية المشروعات قد تم تعريف المشروعات على أساس معيار مزدوج مؤلف من رأس المال المستثمر وعدد العمال كما يلي:

- المشروعات بالغة الصغر: هي المشروعات التي لا يتجاوز رأسمالها (1500000) مليون وخمسمائة ألف ليرة سورية ولا يقل عن ( 100000) مائة ألف ليرة سورية (وضمناً كما يفهم فيما بعد أن عدد العمال يتراوح من 1- 5 عمال).
- المشروع الصغير: كل مشروع يمارس نشاطاً اقتصادياً إنتاجيا أو خدمياً أو تجارياً ولا يتجاوز رأس ماله (5000000 ) خمسة ملايين ليرة سورية ولا يقل عن (1500000) مليون وخمسمائة ألف ليرة سورية ، ولا يقل عدد العاملين فيه عن ستة .
- المشروع المتوسط : فكل مشروع لا يتجاوز رأس ماله (15000000) خمسة عشرة مليون ليرة سورية ولا يقل عن ( 5000000) خمسة ملايين ليرة سورية، ولا يقل عدد العاملين فيه عن ستة عشر عاملاً . هذا وورد في

نص المرسوم أنه يجوز تعديل مبلغ رأس المال للمشروعات المذكورة أعلاه بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير .

وهنا نرى أن هذا التعريف غير واقعي وفيه نوع من المغالاة عندما تم تحديد سقوف رأس المال المستثمر وعدد العمال بشكل لا يلائم الواقع الاقتصادي والاجتماعي في سورية ، فأتى قاصراً عن الاستجابة لمتطلبات سوق العمل والاستثمار أو بيئة الأعمال في سورية ، وهذا ينطبق على تعريف كافة المشاريع سواء الصغيرة أو المتناهية أو المتوسطة .

ومن منطلق التجربة الخاصة لعمل الأستاذة ميساء لدى الهيئة، ومن القناعة بأن صفة النسبية عند تعريف المشروعات بمختلف أحجامها، هي صفة حقيقية وواقعية فضلاً عن صفة المرونة التي تتمتع بها هذه المشروعات ، بمعنى أن هذا التعريف ليس نهائيا وإنما يتم اختباره لفترة من الزمن ، وإذا لم يكن ملائماً يتم إعادة صياغته وفق مستجدات الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

مما تقدم، فإننا نرى أن التعريف المناسب للمشاريع المختلفة يجب أن يراعي خصوصية الاقتصاد السوري، كما يراعي عملية التحول الاقتصادي الحاصلة في سورية والانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، وعليه فإن التعريف الأكثر ملاءمة لواقع بيئة الأعمال في سورية (آخذين بعين الاعتبار متوسط الدخل ومتوسط تكلفة فرصة العمل الذاتي في قطاع الأعمال، ومراعاة معدل النمو الاقتصادي إضافة إلى معدل التضخم في سورية) يمكن أن يكون على الشكل التالي:

- المشروعات بالغة الصغر: هي المشروعات التي تمارس نشاطاً اقتصادياً إنتاجيا أو خدمياً أو تجارياً والتي يقل رأسمالها المستثمر عن (300,000)

ثلاثمائة ألف ليرة سورية. ولا يشترط بها تأمين فرص عمل دائمة، وإنما تهدف إلى تحسين مستوى الدخل و المعيشة للفرد والأسرة في المجتمعات الأقل دخلاً والأكثر احتياجا.

- المشروع الصغير: كل مشروع يمارس نشاطاً اقتصادياً إنتاجيا أو خدمياً أو تجارياً ولا يقل رأس ماله المستثمر عن (300,000 ) ثلاثمائة ألف ليرة سورية، ولا يتجاوز (5000,000) خمسة ملايين ليرة سورية أو عدد العاملين الدائمين فيها يتراوح بين (1-10) عمال.
- المشروع المتوسط :كل مشروع يمارس نشاطاً اقتصادياً إنتاجيا أو خدمياً أو تجارياً لا يتجاوز رأس ماله (25000,000) خمسة وعشرون مليون ليرة سورية ، أو عدد العاملين الدائمين فيه يتراوح بين (11- 50) عاملاً .

جدول رقم (3)

وفيما بلي جدول يبين تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة (SME ) في بعض البلدان

| البلد | تصنيف المشروع | التعريف الرسمي | معيار التصنيف |
|---|---|---|---|
| كندا | التصنيع | المصانع التي يعمل بها أقل من 200 عامل | عدد العمال |
| بلجيكا | مشروعات صغيرة و متوسطة (SME) | متوسط العاملين 50 عامل سنوياً، معدل دورة رأس المال 4.2 مليون يورو، ميزانية إجمالية 2.1 مليون يورو . | عدد العمال<br>دورة رأس المال |
| فرنسا | مشروعات صغيرة و متوسطة(SME) | 10- 499 عامل | عدد العمال |
| إيطاليا | مشروعات صغيرة | أقل من 200 عامل | عدد العمال |
| هولندا | مشروعات صغيرة<br>مشروعات متوسطة | أقل من 10 عامل<br>10- 100 عامل | عدد العمال |

| | | | |
|---|---|---|---|
| اسبانيا | مشروعات صغيرة<br>مشروعات متوسطة | أقل من200 عامل<br>أقل من 500 عامل | عدد العمال |
| البرتغال | مشروعات صغيرة و متوسطة(SME) | أقل من 500 عامل ، وحجم مبيعات أقل من 2400 مليون Esc (وشروط أخرى) | عدد العمال وقيمة المبيعات |
| الدنمارك | التصنيع | وحدات إنتاجية يعمل فيها أكثر من 5 عمال وأقل من 500 عامل | عدد العمال |
| السويد | مشروعات صغيرة و متوسطة(SME) | المؤسسات المستقلة التي فيها أقل من 200 عامل | عدد العمال |
| استراليا | التصنيع<br>الخدمات | أقل من 100 عامل<br>أقل من 50 عامل | عدد العمال |
| سويسرا | مشروعات صغيرة و متوسطة(SME) | لا يوجد تعريف ثايت | |
| المملكة المتحدة | مشروعات صغيرة و متوسطة(SME) | لا يوجد تعريف ثايت | |
| الصين | مشروعات صغيرة و متوسطة(SME) | يختلف حسب نوعية المنتج وعادة أقل من 200 عامل – رأسمال المستثمر 8 مليون دولار | عدد العاملين قيمة رأسمال المستثمر |
| اليابان | مشروعات صغيرة و متوسطة(SME) | أقل من 300 عامل أو رأسمال الثابت أقل م 100 مليون ين | عدد العاملين وإجمالي الأصول الثابتة |

# الفصل الثاني

## خصائص المشروعات الصغيرة، أنواعها وأهميتها، والمشكلات التي تعاني منها

### أولاً - خصائص ومميزات المشروعات الصغيرة :

يلاحظ أن خصائص المشروعات الصغيرة" منها ما هو سلبي ومنها ما هو ايجابي، غير أن الجوانب السلبية في هذه المشروعات لا ترجع إليها مباشرة بقدر ما هي مرتبطة بالمشكلات التي تواجهها" وهو ما سيتم تفصيله لاحقاً. هذا وتتسم المشروعات الصغيرة بمجموعة من الخصائص من أهمها:

**انخفاض التكاليف الرأسمالية نسبياً :**

يتميز المشروع الصغير بأن استثماراته محدودة كما أن " تكلفة رأس المال المستثمر في أصوله الثابتة والمتغيرة منخفضة نسبياً" ، مما يجعل تكلفة خلق فرص العمل فيها متدنية مقارنة بتكلفتها في الصناعات الكبيرة . وفى حقيقة الأمر فإن المشروع الصغير يسعى إلى دورة رأسمال سريعة أي استرداد الأموال في أقل وقت ممكن.

**قلة عدد العاملين في المشروع الصغير:**

لا يحتاج المشروع الصغير إلى عدد كبير من العمال ليبدأ نشاطه بقدر ما يحتاج إلى مهارة أولئك العمال، وعلى الرغم من قلة عدد العاملين في المشروع الواحد إلا أن تعدادها الكبير وانتشارها الواسع يجعلها كثيفة العمالة ما يميزها

في استقطاب الأيدي العاملة وبالتالي " قدرتها على امتصاص الأيدي العاطلة عن العمل مقارنة بالمشروعات الكبيرة التي يستعاض فيها بالآلة عن الإنسان " وبهذا تتميز المشروعات الصغيرة في توفير المزيد من فرص العمل .

**الجمع بين الإدارة والملكية :**

عادة ما يكون مالك المنشأة هو مديرها وهذا ما يجعلها أكثر جذباً للاستثمارات الصغيرة، إذ يتولى بنفسه العمليات الإدارية والفنية والمالية للمشروع.

وما تملكه هذه الخاصة من فوائد لصاحب المشروع الفرد - على عكس ما نجده في أحيان كثيرة في حالة الشركاء - من حيث الحصول على الاستقلال عن سلطة الآخرين والتحرر منها وامتلاك حرية القرار، أو التحكم فيما يفعل وكيفية ما يفعل، وأن ما يجنيه من أرباح سيؤول إليه مباشرة وإلى ما هنالك من مزايا.

إلا أنها تحمل كذلك عدة عيوب تتمثل أولاً " بالمجازفة برأس المال الذي يملكه أو الذي اقترضه والعمل لساعات أطول، وأن مسؤولية النجاح أو الفشل ورعاية من يعملون لحسابه ستقع على عاتقه وأنه سيتحمل مسؤولية القيام بكل وظائف المشروع إذا لزم الأمر" .

**تواضع المستوى التكنولوجي والآلات المستخدمة :**

تتسم المشروعات الصغيرة بمحدودية متطلبات التكنولوجيا والتحديث بالشكل الذي تتطلبه المشاريع المتوسطة والكبيرة، وذلك نظراً لضعف القدرة المالية لمالك المشروع الصغير فغالباً ما يكون المستوى التكنولوجي المستخدم غير

متقدم نسبياً؛ ويعتمد إلى حد كبير على الإمكانيات المحلية المتاحة فتكون الأدوات و الآلات المستخدمة بسيطة والتي بدورها تعتمد على مهارة العمال.

**القدرة على التفاعل بمرونة وسهولة مع متغيرات الاستثمار:**

أي التحول إلى إنتاج سلع وخدمات أخرى تتناسب مع متغيرات السوق، وتتميز بسرعة وسهولة تكييف الإنتاج حسب الاحتياجات حيث تأخذ بعين الاعتبار الرغبات المتجددة للفرد المستهلك، وذلك اعتماداً على مهارات صاحب المشروع والعاملين معه بسبب الاعتماد على آلات بسيطة قابلة لإنتاج أكثر من سلعة.

كذلك اعتماده على المواد الأولية المحلية مما يساهم في خفض الكلفة الإنتاجية بحيث توفر هذه المشروعات سلعاً وخدمات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود، والتي تسعى للحصول عليها بأسعار رخيصة نسبياً تتفق مع قدراتها الشرائية (وإن كان الأمر يتطلب التنازل بعض الشيء عن اعتبارات الجودة).

**الانتشار الجغرافي الواسع:**

تتميز المشروعات الصغيرة بالانتشار الجغرافي الواسع الذي يجعلها تغطي مناطق مختلفة وأعداد كبيرة من السكان. وذلك نظراً لانخفاض تكاليف تأسيسها من جهة ، ومحدودية إنتاجها من جهة أخرى ، الذي غالباً ما يكون مستهلكي هذا الإنتاج في إطار وحدود منطقة إقامة المشروع، الأمر الذي يستدعي تلبية احتياجات المجتمع المحلي بتأسيس المزيد من هذه المشروعات "( مما يساعد على تقليل التفاوتات الإقليمية، وتحقيق التنمية المتوازنة )".

**استقطاب العنصر النسائي للعمل فيها :**

لعل أبرز ما يلاحظ في المنشآت الصغيرة عن غيرها من المنشآت الدور البارز للمرأة فيها، حيث تستقطب نسبة ملفتة من النساء للعمل بها سواء كانت صاحبة المشروع أم عاملة في المشروع، ذلك وإن تفاوتت نسبة مشاركتها من قطاع إلى قطاع أو من إقليم إلى إقليم، إلا أنه يتضح أن "طبيعة المشروعات الصغيرة توائم بشكل أكبر متطلبات عمل المرأة سيما في المناطق الأكثر احتياجاً لنجد والحال هذه أن المشروعات الصغيرة أحد أهم وسائل تمكين المرأة التي تعتمد في استراتيجيات التنمية".

إضافة إلى غير ذلك من الخصائص كإمكانية إقامتها في مساحات صغيرة نظراً لقلة وسائل الانتاج المستخدمة وصغرها، وارتفاع قدرة أصحابها الذاتية على الابتكار، (ففي اليابان يعزى 52٪ من الابتكارات إلى أصحاب هذه المشروعات) ، كذلك اعتمادها على الموارد المحلية في إنتاجها فضلاً عن قدرتها في تعبئة وتوظيف المدخرات المحلية وإلى ما هنالك.

وقد لخصت خصائص هذه المشروعات بشكل مكثف وسريع على أن " منشآت الأعمال الصغيرة مرنة، وهي الأكثر عدداً، ويمكنها تسويق منتجات جديدة، ويمكن أن تختفي بسرعة". نظراً لارتفاع درجة المخاطرة فيها.

**ثانياً –أنواع المشروعات الصغيرة:**

ويمكن تصنيف أنواع المشروعات الصغيرة ضمن عدة تصنيفات فأحدها يقسم المشروعات الصغيرة إلى ثلاثة مجموعات:

أولاً : الأعمال الأولية وتشمل مختلف الأعمال الزراعية والإنتاج الحيواني.

ثانياً: الصناعات التحويلية وتشمل المشاريع التي تستخدم المواد الأولية لتحويلها إلى سلع ومنتجات نهائية أو وسيطة (أي تصبح ذات قيمة مضافة ) بالاعتماد على الآلات والمعدات التي لديها .

ثالثاً: مشروعات الخدمات والتي تشمل القيام بتقديم خدمات وأعمال الأشخاص غير الراغبين أو القادرين على القيام بها بأنفسهم كخدمات الصحة والترفيه والتدريب والتعليم وغيرها.

وهناك تصنيف آخر يقسم المشروعات الصغيرة من حيث النشاط إلى ثلاثة أقسام وهي:

## 1. المشاريع الإنتاجية :

أساسها التحويل، أي تحويل المواد الخام إلى منتج نهائي أو وسيط أي تلك المشاريع التي تخلق قيمة مضافة "والقيمة المضافة تعني زيادة قيمة المخرجات (الناتج) عن المدخلات (عناصر الإنتاج) ويكون هناك تماثل في الانتاج والتماثل بمعنى تطابق كل مواصفات الوحدات المنتجة"(2) ، وبدورها تنقسم إلى نوعان(3):

- المشروعات التي تنتج سلعاً استهلاكية مثل الصناعات الصغيرة واليدوية وورش الإنتاج التي تستخدم الموارد المحلية .
- المشاريع التي تنتج سلعاً إنتاجية لأجزاء تساهم في إنتاج سلعة أخرى كالصناعات المغذية لإنتاج الملابس الجاهزة أو الصناعات المغذية للسيارات أو الصناعات الغذائية.

## 2.المشروعات الخدمية :

وهي المشروعات التي تقدم خدمة ما لصالح الآخرين مقابل أجر، حيث تقوم نيابة عنهم بتقديم خدمة كانوا سيقومون بها بأنفسهم أو لا يستطيعون القيام بها، مثل خدمات المواصلات والسياحة و الإصلاح والتنظيف، وغير ذلك من الخدمات الكثيرة التي يمكن أن تلبيها هذه المشروعات بالتوافق مع الطلب عليها.

## 3.المشروعات التجارية :

أساسها شراء و بيع وتوزيع سلعة ما أو عدة سلع مختلفة ، من أجل إعادة استثمار الربح ( الفرق بين سعر الشراء والبيع ) وهي كل مشروع يقوم بشراء سلعة ثم يقوم بإعادة بيعها أو تعبئتها أو تغليفها ومن ثم بيعها بقصد الحصول على ربح مثل تجارة الجملة والتجزئة. وهنا نشير إلى" أن المشروعات الخدمية هي بطبيعتها تجارية، وإن كانت تجارة خدمات لا تجارة سلع".

وبشكل عام فإن هناك تصنيف يفند المشروعات الصغيرة في مجال الصناعة فقط تحت مسمى " الصناعات الصغيرة " في معظم دول العالم وهي:

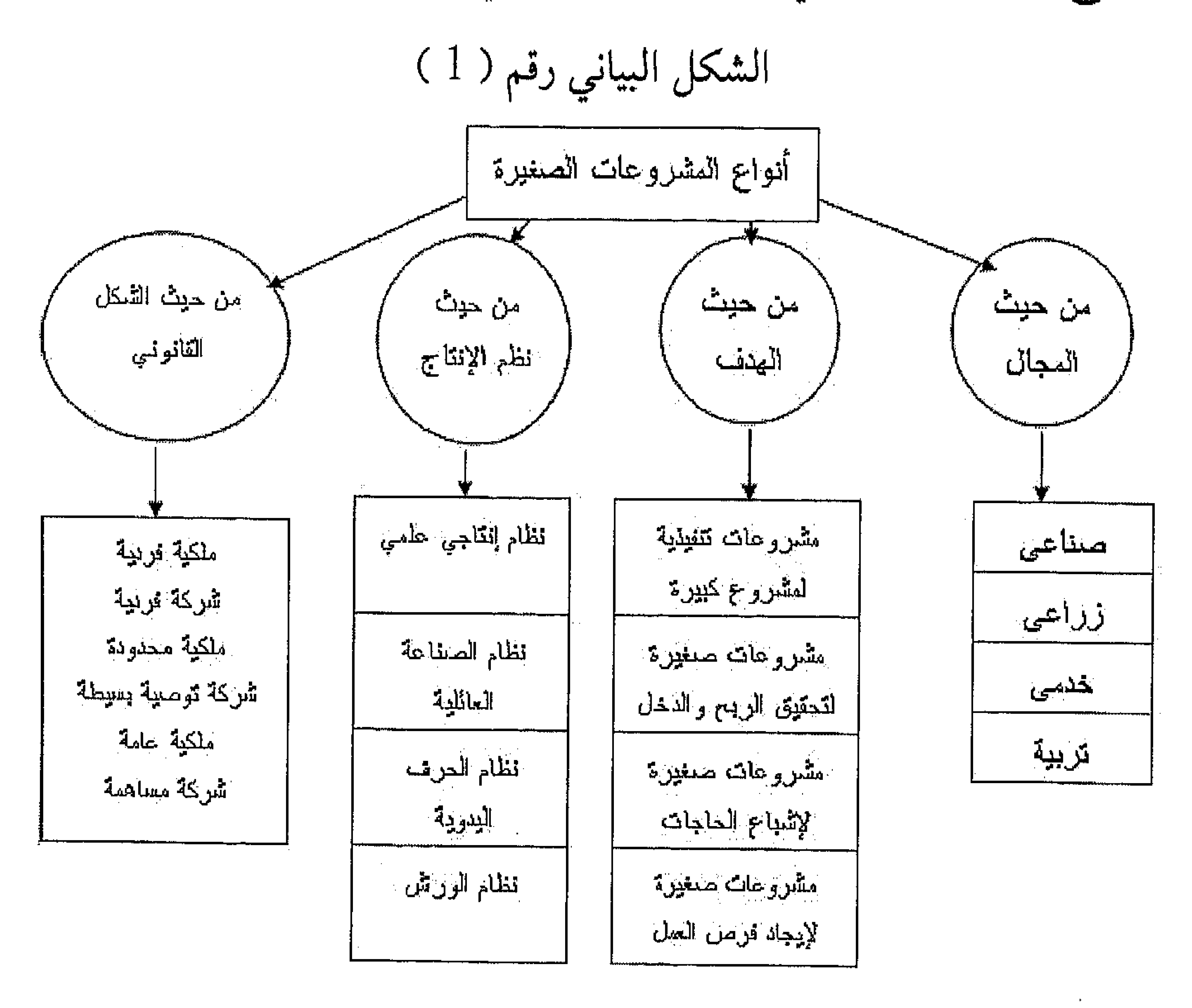
1- الصناعات التقليدية الحرفية التي تستخدم طرق التصنيع التقليدية وتنتج منتجات يدوية وتقليدية تلبي احتياجات المجتمع المحلي البسيط.

2- الصناعات التي تستخدم طرق الانتاج مابين الحديثة والتقليدية وتتميز بإنتاج منتجات يكون الطلب عليها أكبر مثل المنتجات الجلدية والأثاث، إلخ .

3- الصناعات التي تنتج منتجات متطورة وبمختلف المجالات (الهندسية، الكيماوية، الطبية، إلخ) والتي تعمل في بعض الأحيان بعقود من الباطن مع الشركات الكبيرة .

كما يمكن تصنيف المشروعات الصغيرة من حيث المجال أو الهدف أو نظم الإنتاج أو الشكل القانوني حسب الشكل البياني :

الشكل البياني رقم ( 1 )




وهنا نجد أن أبسط تصنيف لأنواع المشروعات الصغيرة وقد يكون الأكثر تعبيراً عن واقع الحال بما يتقاطع مع واقع التجربة والخبرة العملية في مجال تنمية المشروعات الصغيرة لدى هيئة مكافحة البطالة، ومع ما ورد ذكره في الشكل السابق من حيث المجال ليصبح على الشكل التالي :

1. مشاريع زراعية وتربية الحيوان
2. مشاريع صناعية وحرفية
3. مشاريع تجارية (سلع أو خدمات)

**ثالثاً- أهمية المشروعات الصغيرة ودورها في عملية التنمية:**

تجمع الآراء على الأهمية المتعاظمة للمشروعات الصغيرة وعلى الدور الهام الذي تؤديه في الاقتصاد الوطني والاستقرار الاجتماعي سواء في الدول المتقدمة أو النامية، كما تشير التحليلات الاقتصادية والاجتماعية للتجارب التنموية في العديد من دول العالم إلى أن "بعض الدول الآسيوية قد حققت انجازات هائلة خلال العقدين السابقين، وتحولت من قوى استهلاكية إلى قوى إنتاجية خلاقة بفضل اللجوء إلى المشروعات والصناعات الصغيرة".

كما تشير بعض الإحصائيات إلى أن" المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل نحو 90٪ من إجمالي الشركات في معظم اقتصاديات العالم، وتسهم هذه المشروعات بحوالي 46٪ من الناتج المحلى العالمي، وتساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلى للعديد من الدول، فعلى سبيل المثال تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنحو 85٪ ، 51٪ من إجمالي الناتج المحلى في كل من انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية على الترتيب".

وإن دولة مثل الولايات المتحدة "يوجد بها أكثر من 24 مليون مشروع صغير يساهم في توليد حوالي 52٪ من فرص العمل لدى القطاع الخاص و أكثر من نصف الدخل القومي،كما تمثل 80٪ من كل الإبداعات و الابتكارات الجديدة في السوق الأمريكي .وتمد 67٪ من العاملين بفرص العمل و التدريب الأولى لهم".

وفي اليابان تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة أساس الاقتصاد الياباني حيث تمثل حوالي 99.4٪ من عدد المشروعات بها ، وتستخدم أكثر من 84.4٪ من إجمالي العمالة في اليابان.

والجدير بالذكر أن ننوه إلى أن الميثاق الأوروبي للمشروعات الصغيرة الصادر في حزيران / يونيو عام 2000 والذي حدد ستة مبادئ رئيسية للوصول إلى هدف أساسي وهو أن يصبح الاقتصاد الأوروبي أهم قدرة تنافسية وديناميكية تعتمد على المعلومات من أجل تحقيق التنمية المستدامة وتوفير المزيد من فرص العمل كماً ونوعاً و توفير قدر أكبر من التماسك الاجتماعي . قد ركز على المشروعات الصغيرة بشكل ملفت بحيث نصت تلك المبادئ على:

- التنويه إلى القدرة الديناميكية للمشروعات الصغيرة في التجاوب مع الاحتياجات الحديثة للسوق وعن قدرتها في تحقيق فرص عمل مناسبة .
- التأكيد على أهمية المشروعات الصغيرة في دعم التنمية الإقليمية والاجتماعية مع التزامها بأن تشكل مثالاً للمبادرة والالتزام.
- الإشادة بالمشروعات والمبادرات الناجحة التي تستحق أن تحصل على العائد والمردود العادل .
- اعتبار بعض الفشل الذي يمكن أن يتواكب مع المبادرات المسؤولة والمخاطر المحسوبة هو بمثابة فرصة للتعلم من التجربة.

وهكذا فإن المشروعات الصغيرة " يمكن أن تساهم بشكل فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال تأثيرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل إجمالي الناتج المحلي، الاستهلاك، العمالة، الادخار والاستثمار والصادرات.إضافة إلى مساهمتها في تحقيق العدالة الاجتماعية

والإقليمية. لقد أصبحت المشروعات الصغيرة علماً قائماً يدرس في الجامعات والمعاهد العلمية، وقد أفردت لها المقررات الخاصة بها"، هذا ويتبدى دور المشروعات الصغيرة وأهميتها في عملية التنمية من خلال عدة نقاط أهمها :

**المساهمة في زيادة الناتج القومي :**

وعلى وجه الخصوص في الدول النامية، حيث تؤدي المشروعات الصغيرة إلى تحقيق مشاركة جميع شرائح المجتمع من خلال عمليتي الادخار والاستثمار. وذلك بتوجيه المدخرات الصغيرة نحو الاستثمار وتعبئة رؤوس الأموال التي كانت من الممكن أن توجه نحو الاستهلاك، وهذا يعني زيادة المدخرات والاستثمارات وبالتالي زيادة الناتج القومي. إلى جانب مساهمتها بنصيب كبير في إجمالي القيمة المضافة سيما الصناعات الغذائية والنسيجية وغيرها.

**المساهمة في الحد من مشكلة البطالة :**

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة على حد سواء المصدر الرئيس لتأمين فرص العمل عموماً في الاقتصاديات المتقدمة والنامية " ورغم التفاوت في تعريف هذه المشروعات من بلد لآخر ،إلا أنه قّلما يقلق مجموع عدد العاملين فيها عن نصف مجموع القوى العاملة ، وذلك أنّ طبيعة هذه المؤسسات وحجمها ومساهمتها الكبيرة في الاقتصاديات الوطنية توّفر حافزًا قويًّا لخلق فرص العمل". وذلك من خلال:

- " قدرة المشروعات الصغيرة بتنوعها وكثافتها على استيعاب العمالة غير الماهرة أو النصف ماهرة والتي تشكل النسبة الكبيرة من قوة العمل في الدول النامية ، وبتكلفة منخفضة نسبياً لفرصة العمل إذا ما قورنت

بالمشروعات الكبيرة التي تستخدم الأساليب الإنتاجية كثيفة رأس المال مقابل نسبة قليلة من القوى العاملة.

- تشجيع روح المبادرة والعمل الحر لجيل الشباب ليصبحوا رواد أعمال وأصحاب مشاريع خاصة و"تجنب هدر طاقاتهم في انتظار تامين فرصة العمل لدى طابور القطاع العام أو الخاص".
- قدرتها على التكيف في المناطق النائية الأمر الذي يمكنها من الحد من ظاهرة البطالة الريفية، والهجرة من الريف إلى المدينة عن طريق توطين اليد العاملة وتثبيت السكان في أماكن إقامتهن الأصلية.

**محاربة الفقر وتنمية المناطق الأقل حظاً في النمو والتنمية:**

إن المشروعات الصغيرة يمكن اعتبارها" آلية فعالة لمكافحة الفقر والعوز من خلال وصولها إلى صغار المستثمرين من الرجال والنساء"، وسعة انتشارها خاصة في الأقاليم النائية الأقل حظاً في النمو أو الأكثر احتياجاً للتنمية، الأمر الذي يؤهل هذه الأقاليم إلى فرص أكبر في التنمية والتطوير من خلال إنعاشها بهذه المشاريع .

فضلاً عن احتوائها الآثار الاجتماعية السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في كثير من الدول" خاصة بعد أن تصدرت هذه القضية منذ بداية عقد التسعينيات سلم أولويات الحكومات ومؤسسات التمويل الدولية".

و يعتبر شوماخر مؤلف كتاب " الصغير جميل " ( Small is beautiful ) المنشور عام 1973 أول من رسخ فكرة و أهمية المؤسسات الصغيرة و التي تتواءم أكثر مع فكرة نوعية الحياة و المحافظة على البيئة كما ظهرت في تلك الفترة .

**الصناعات المغذية أو المكملة للصناعات الكبيرة والمتوسطة :**

عند مستويات معينة من الإنتاجية ، من خلال كونها مصدر لتزويد الصناعات الكبيرة ببعض احتياجاتها كذلك الرافد الذي تصب فيه الصناعات الكبيرة منتجاتها.

وبهذا تساعد المشروعات الصغيرة إذا تم توجيهها للعمل كفروع ثانوية للصناعات الكبيرة، بما يعزز حالة التكامل الصناعي بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم وتنويع وتوسيع هيكل الانتاج، فضلاً عن أن هذه المنشآت هي " عبارة عن بذور أساسية للمشروعات الكبيرة، مثالاً شركة بنبتون، بناسونيك"...

**وسيلة لاستثمار المواد الأولية المحلية :**

سواء كانت خامات غير مستثمرة أو سلعاً نصف مصنعة ، مما يجعلها وسيلة هامة لتشجيع ودعم الإنتاج الزراعي والإنتاج الصناعي على حد سواء عند اعتمادها على مدخلات الإنتاج المحلية بما فيها الآلات المصنعة محلياً. فضلاً عن دورها في تنمية وحماية الصناعات التقليدية التي أصبحت تلقى رواجاً لدى شعوب العالم المختلفة .

كذلك قدرتها على توفير السلع والخدمات بما يناسب ويلبي متطلبات السوق المحلية خصوصاً في الدول النامية التي تعاني من ضيق نطاق السوق المحلية وانخفاض القدرة الشرائية للأفراد نظراً لانخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي. وبهذا تشكل المشروعات الصغيرة مصدر منافسة محتمل وفعلي للمنشآت الكبيرة وتحد من قدرتها على التحكم في الأسعار، " من حيث أنها تعتبر بارومتر هام لمدى ما يتسم به السوق من حيوية وحركة".

**المساهمة في تنمية المواهب والابتكارات :**

تعتبر المشروعات الصغيرة من المجالات الخصبة لتعزيز وتشجيع المواهب والأفكار الجديدة، " وفرصة للإبداع والابتكار لأصحاب المبادرات الفذة والمتميزة من رواد الأعمال ذوى الكفاءة والطموح والنشاط".من خلال توظيف مهاراتهم وقدراتهم الفنية وخبراتهم العملية والعلمية لخدمة مشاريعهم.

وإذ تعتبر المشروعات الصغيرة من الناحية الفنية أحد أهم مفردات التطور التكنولوجي، فذلك من حيث قدرتها الفائقة على "تطوير وتحديث عمليات الإنتاج بشكل أسرع وتكلفة أقل من الشركات الكبيرة ذات الاستثمارات العالية. ومن المفيد ذكره أن المشروعات الصغيرة تمثل 80٪ من كل الإبداعات و الابتكارات الجديدة في السوق الأمريكي.

كما أن "المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يمكنها البقاء أفضل في ظل المحيط المتغير حيث أن حجمها الصغير يسمح لها ببناء شبكة اتصالات غير رسمية و فعالة و هو ما يجعلها تستجيب بسرعة لأي تحرك في السوق فضلاً عن أن قلة البيروقراطية تمكنها من تنفيذ أي تغير داخلي بسهولة".

**دورها الايجابي في تنمية الصادرات :**

من حيث أن توسيع عملية تصدير المنتجات الصناعية وزيادة التدفقات الاستثمارية تتم بمشاركة شركات صغيرة ومتوسطة الحجم ، "حيث تعد هذه المؤسسات الوسيلة الأفضل لمواجهة التحديات المفروضة على الاقتصاد العالمي المستند استناداً رئيسياً على منتجات المشروعات الكبيرة ، وتؤكد تجارب العديد من الدول التي نجحت في تنمية وتطوير اقتصادياتها مستندة بذلك على هذا

النوع من المشروعات. ومن حيث المساعدة على استحداث منتجات جديدة واستيعاب النواتج العرضية للصناعات الكبيرة وبذلك تسهم في الحد من هدر تلك الموارد وتقليل الاستيرادات" .

**رابعاً - المعوقات والمشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة:**

على الرغم من أهمية المشروعات الصغيرة والمميزات التي تتوفر بها والدور الهام الذي تلعبه في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنه وكما أشار " تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003 أن المشروعات الصغيرة إضافة إلى المتوسطة تبدو ضعيفة وشبه مهملة وتواجه تحديات ومعوقات متعددة في كثير من الدول العربية وتواجه الباحث صعوبات كثيرة في رصد وتحليل هذه المعوقات نسبة لقلة الدراسات وشح المعلومات والإحصاءات عنها في أغلبية الدول العربية".

كما يتفق المهتمون والدارسون لهذا القطاع أن هذه المشروعات تعاني من مشاكل عديدة متداخلة من حيث أسبابها ونتائجها. وهي مشاكل تختلف في طبيعتها عن تلك المشاكل التي تواجهها المنشآت الكبيرة الحجم.

ومن الملاحظ بأن هذه المشاكل قد تكون " إما داخلية تتصل بكل مشروع على حدة وتكون ناجمة في أغلب الأحيان عن وجود اختلال في الهيكل الداخلي للمشروع، وإما خارجية خارجة عن إرادة المشروع وإدارته ومرتبطة بمناخ النشاط الاقتصادي " وبالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية الذي تعمل فيه.

في إطار ذلك، يمكن أن تصنف المعوقات والصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة سواء كانت داخلية أو خارجية وفق نوعها إلى:

**معوقات تمويلية :**

وهي في مقدمة المعوقات والمشاكل التي تعاني منها المشروعات الصغيرة، والتي "تتبدى في صعوبة و ضعف فرص الحصول على التمويل الخارجي المناسب، المتمثل أهمها بصعوبة الحصول على القروض من المصارف التجارية ، وذلك لعدم ملائمة المعايير المتبعة في المصارف لطبيعة هذه المشروعات ومتطلباتها للحصول على التمويل اللازم بشروط ميسرة وملائمة ، إما لجهة عدم توفر الضمانات اللازمة التي تطلبها تلك المصارف، أو لجهة صعوبة شروط التمويل من حيث الفوائد والأقساط وفترات التسديد". مما يؤدي بالنتيجة إلى ارتفاع تكلفة القروض الخاصة بهذه المشروعات في غياب البنوك المتخصصة لتمويل المشروعات الصغيرة أو غياب الدعم الحكومي لها. وضعف قدرات البنوك المتوفرة في مجالات التقييم والإشراف على هذه النمط من المشاريع.

"فضلاً عن الصعوبات المالية الذاتية للمشروع من حيث عدم انتظام التدفقات المالية الداخلة الذي يزيد من درجة مخاطر الائتمان الممنوح لها".

**معوقات اقتصادية :**

وهي المشكلات التي تتعلق بمناخ النشاط الاقتصادي ومناخ الاستثمار بصفة عامة ، وتتمثل في " حصول انكماش في النشاط الاقتصادي أو ركود في قطاع ما يكون فيه المشروع مرتبطاً به ، مما يعيق تشغيل المشروع تشغيلاً اقتصادياً يضمن تحقيق أقصى معدل للربح بأقل تكلفة، وعدم اهتمام الحكومات بصغار المنتجين وتقديم الدعم اللازم الذي يحتاجونه لمواجهة حالات الخلل الاقتصادي من ركود وانكماش ويتأثرون به سلباً في إنتاجهم.

إضافة إلى " المنافسة التي تسود بين المشروعات الصغيرة أو بينها وبين المشروعات المتوسطة والكبيرة وعدم الاستفادة من حوافز الاستثمار التي تقدم للمشروعات الكبيرة، والفرص التي تضيع على المشروعات الصغيرة مقارنة بتلك التي تتمتع بها المنشآت الكبيرة من اقتصاديات ووفورات الحجم الكبير كذلك ".

**معوقات تسويقية :**

وتقسم بدورها إما معوقات تسويقية خارجية : "متعلقة بالعوامل الخارجية التي تؤثر على السياسة التسويقية للمنشأة ، وتتمثل في تفضيل المستهلك للمنتجات الأجنبية لتقليده للنمط الغربي في الاستهلاك.، أو ضعف المنافسة مع المنتجات المستوردة ،وعدم توفير الحماية الكافية للمنتجات الوطنية، وإما انخفاض حجم الطلب في السوق المحلية عموماً" . لأن المشكلة ليست في الانتاج وإنما في تسويق الانتاج المنافس حتى في السوق المحلية وهذا ما يخشى على المشروعات الصغيرة منه كعامل في اختفائها تدريجياً من السوق نتيجة ضعف قدرتها على المنافسة في ظل نظام العولمة السائد حالياً .

أو معوقات تسويقية داخلية : ناجمة عن إهمال المشروعات الصغىرة للجانب التسوىقي في نشاطها، حيث إن دراسة السوق ودراسة العوامل الأخرى التي تتحكم في قدرة الأسواق على استيعاب كامل العرض من السلع والخدمات المطروحة، لا تلقى الاهتمام الذي تستحقه من قبل أصحاب المشروعات الصغيرة أنفسهم وذاك نتيجةً إما" لضعف الاهتمام بالبحوث التسويق ونقص المعلومات عن السوق بشكل عام والدراسات عن الطلب المتوقع بشكل خاص، أو لنقص الكفاءة والقدرات التسويقية جراء نقص الخبرات المؤهلات

لدى العاملين ، أو ضعف خبرتهم ومعرفتهم بمفهوم الحقيقي للتسويق وحصر هذا المفهوم بأعمال البيع والتوزيع".

كما أن" غياب التعاقد من الباطن في مجال العقود والمناقصات وغياب التكامل بينها وبين المشروعات الكبيرة، وقصور قنوات وشبكات التسويق مع غياب الشركات المتخصصة في مجال التسويق" ، فضلاً عن" ضعف القدرة التنافسية والتصديرية مع المنشآت الكبيرة فيما يخص الأسعار والنوعية والكمية يجعل المشروعات الصغيرة تواجه تحدٍ كبير في بقائها واستمرارها".

**معوقات إدارية :**

على الرغم من أن المشروعات الصغيرة تعتبر المستقطب الأساسي لرواد الأعمال ، وفرصة لإظهار كفاءة صاحب المشروع كمبادر لدية مهارة و ملكة الإدارة والتسويق ، إلا أن هؤلاء هم قلة قياساً إلى الكم الكبير للمشروعات الصغيرة، حيث " تفتقر هذه المشروعات للإدارة الصحيحة والخبرة في العديد من المجالات كالأعمال الحسابية والتسويقية أو الأمور الفنية وغيرها".

وغالباً ما ينجم ضعف الكفاءة الإدارية كنتيجة لضعف المؤهلات والخبرة لأصحاب المشاريع الصغيرة، وبسبب مركزية اتخاذ القرارات واعتماد نمط "المدير المالك غير المحترف " حيث في الغالب تعزى مسؤولية جميع المهام الإدارية إلى عهدة شخص واحد ، فضلاً عن عدم وجود تنظيم إداري داخلي أو عدم نضوج السياسة الإدارية المتبعة في المشروعات الصغيرة . إضافة إلى غياب الجهات المختصة بتأهيل وتدريب هذه الكوادر.

**معوقات فنية :**

والتي أهمها تلك التي"تبدأ بمشكلة اختيار الفكرة المناسبة لتأسيس المشروع ، حيث نجدها غالباً ما تتم باختيار غير مناسب ومدروس ، مما يكتب للكثير من المشاريع بعد فترة ليست بطويلة عدم الاستمرار والفشل أو محاولة التغيير إلى نشاط آخر، ثم تليها مشكلة الحصول على المساحة والموقع المناسب لإنشاء المشروع، إلى صعوبة الحصول على مدخلات الانتاج لا سيما المشاريع الصناعية وعلى وجه الخصوص إذا كانت تعتمد على المواد الأولية المستوردة،" وتتضح هذه المشكلة بسبب ارتفاع أسعار الاستيرادات وصعوبة الحصول على كميات قليلة نسبياً. " والسبب في هذا أن موردي مدخلات الانتاج يجدون التعامل في المنشآت الكبيرة أيسر وأرخص وأكثر أماناً من التعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ".

إضافة إلى " صعوبة تدبير مستلزمات الإنتاج الأخرى مثل الطاقة الكهربائية وخدمات المياه وقطع الغيار، فضلاً عن قلة الخبرات الفنية ونقص العمالة المؤهلة أو عدم ملائمة خصائص العمالة المتوفرة من حيث المهارات والتعليم لاحتياجات المشروعات ، إضافة إلى ضعف برامج تدريب وتأهيل العمال ، وارتفاع نسبة دوران اليد العاملة" ، ويعود سبب عدم وفرة العمالة المناسبة أيضاً إلى تحيز العمال للعمل لدى المنشآت الكبيرة سيما الحكومية بسبب عامل الأمان والامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها من تقاعد وضمان اجتماعي وغيرها، وصولاً إلى ضعف ضبط الجودة والسيطرة على النوعية بسبب استعمال آلات وأجهزة بسيطة غير متطورة في الغالب في المشروعات الصغيرة.

**معوقات تنظيمية وتشريعية :**

بدءاً من" تعقيد وتعدد إجراءات إنشاء المشروعات الصغيرة، وصعوبة الحصول على التراخيص الرسمية لها،حيث تعاني المشروعات الصغيرة من مشكلة تعدد الجهات التفتيشية والرقابية (الاقتصادية، الصحية، الضمان الاجتماعي، الدوائر الضريبية والجمركية، دوائر المواصفات والمقاييس وغير ذلك)، وانتهاءً إلى غياب التنسيق بين هذه الجهات وبين الجهات الناظمة للمشروعات الصغيرة في حال وجدت".

ناهيك عن السياسات الحكومية المتحيزة لصالح المنشآت الكبيرة والمتمثلة بأنظمة الحوافز والتسهيلات والدعم." فنجد أن الأنظمة القائمة والقوانين واللوائح المطبقة في العديد من البلدان وخاصة في البلدان النامية تميز المنشآت الكبيرة على حساب المنشآت الصغيرة "وقد تعمل بعض التشريعات بحرمانها للمنشآت الصغيرة من هذه الامتيازات إلى دفعها للخروج عن القانون والعمل في إطار القطاع غير المنظم بعيداً عن رقابة الأجهزة الحكومية وعن القوانين سواء تلك المتعلقة بحقوق العمال أو قوانين حماية البيئة والرقابة الصحية.

هذا كله مما يعني خلق مشاكل تنظيمية داخل تلك المشروعات فضلاً عن مشكلة ظاهرة عمالة الأطفال واستقدام العمالة الأجنبية.

يتضح من خلال الاستعراض السابق ، أن المشروعات الصغيرة تعاني جملة من المشكلات والمعوقات وأنها كي تنجح في أداء دورها في عملية التنمية لا بد لها من العمل ضمن إطار تشريعي يحميها ووفق آلية تنفيذية تدعمها ، بمعنى أنها بحاجة من أصحاب القرار إلى تبني استراتيجية خاصة تعمل على تنمية

هذه المشروعات ورعايتها ، سواء من جهة الخدمات الفنية الإدارية و التسويقية التي تحتاجها أو من جهة الخدمات التمويلية الملائمة لإنشائها واستمرارها، تلك الاستراتيجية التي تعمل في الوقت ذاته ضمن إطار استراتيجية تنموية عامة.

# الفصل الثالث

# إستراتيجية تنمية المشروعات الصغيرة وتجارب بعض البلدان

## أولاً - استراتيجية تنمية المشروعات الصغيرة:

بداية إننا ندرك تماماً أن مفهوم التنمية عموماً مفهوماً واسعاً وشمولياً، " ومهما جرت محاولات لوضعها في إطار محدد والخروج بتعريف - جامع مانع - فإن النتيجة غير موفقة حتماً ، ولكن يمكن أن يلاحظ أنها جميعاً تتفق على اعتبار التنمية مدخلاً ومنهجاً ووسيلة وأداة للتغيير الاجتماعي الإرادي الواعي المنظم الموجب والموجه، وأنها تتطلب اختيار استراتيجية ملائمة أو تخطيط مناسب إذا أريد لها أن تكون تنمية حقيقية، حيث الهدف العام لهذه الاستراتيجية إحداث التغيير الإيجابي الحقيقي في المجتمع، والذي يتم عن طريق التخلي عن ممارسات وسياسات وسلوكيات واتجاهات ومستويات أداء اقتصادي وفني واجتماعي غير فعالة، وتطويرها إلى الأفضل والأحدث والأكثر إنتاجية وكفاءة وفاعلية تتفق والبعد الحضاري لهذا المجتمع". وجدير بالذكر أنه لكي تتحقق الاستراتيجية الرئيسية، لابد أن تغذيها أو تصب فيها مجموعة من مجموعة من الاستراتيجيات الفرعية والتي يجب أن تعمل بشكل متناسق ومتناغم.

من هذا المنطلق فقد أصبحت المشروعات الصغيرة أحد أهم عناصر استراتيجيات التنمية والتطوير الاقتصادي في معظم دول العالم، نظراً "للطبيعة المرنة لهذه المشروعات الأكثر استعداداً للتواؤم مع الوضع العالمي الجديد الذي يتطلب سرعة الاستجابة لمتطلبات السوق والتطور المواكب لحركة العرض والطلب وباتت فرصة هذه المشروعات في البقاء أكبر بكثير من المشروعات الكبيرة والمؤسسات ذات الهياكل الضخمة قليلة المرونة أمام متغيرا ت السوق".

ومن هذا المنطلق أيضاً فإن استراتيجية تنمية المشروعات الصغيرة تعني أول ما تعني وضع خطة وطنية لدعم وتشجيع ورعاية هذه المشروعات، بحيث تتضح بها الأهداف وتتحدد بموجبها الآليات والأدوات والإجراءات اللازمة لتنفيذ هذه الخطة ضمن جدول زمني واضح، وذلك انسجاماً مع استراتيجية التنمية من جهة، وإمكانية المشاركة والتنسيق فيما بين الأطراف المعنية في الدولة من جهة أخرى.

وعليه فإن تحقيق استراتيجية تنمية المشروعات الصغيرة يعني جملة من السياسات المتكاملة في المجالات المختلفة سواء:

1. **مجال سياسة التشريع والتنظيم:**

من حيث وضع إطار قانوني محدد للمشروعات الصغيرة متفق عليه من قبل الجهات العاملة في مجال تنمية المشروعات ، مما يسهل من عملية التنسيق بين الجهود المبذولة بين مختلف الأطراف المعنية ، ويساعد على إيجاد سياسة واضحة ومشجعة لتنمية هذا القطاع" .، ومن "حيث اختصار وتسهيل الإجراءات الإدارية من منح التراخيص وغيرها لدى الدوائر الرسمية ذات الصلة، إلى العمل على إحداث وتنظيم المناطق الصناعية والإنتاجية من أجل حل إشكالية القطاع الغير منظم".[1]

2. **مجال سياسة التمويل:**

وذلك عبر مؤسسات تنمية وتمويل المشروعات الصغيرة سواء المؤسسات الدولية أو المؤسسات الحكومية والبنوك الوطنية أو حتى المنظمات الأهلية، ولعل أهم ما يرد في هذا المجال هو ضرورة تأمين التمويل اللازم لإقامة المشروعات الصغيرة وفق جملة من المحفزات كتقديم قروض بشروط ميسرة من

حيث فترات السماح والسداد المناسبة وأسعار الفائدة المشجعة . إضافة إلى تصميم وتنفيذ آليات خاصة بتأمين وضمان مخاطر الائتمان في المشروعات الصغيرة حيث أن " سياسة تأمين الضمان والرهون تمنع المقترضين الصغار من أصحاب المشروعات الناجحة من الاقتراض" ، كذلك تقديم الحوافز الضريبية والإعفاءات منها، إلى إمكانية إنشاء بنوك متخصصة بتمويل المشروعات الصغيرة .

3. **مجال سياسة الدعم الفني:**

والتي تتم من خلال دعم المشروعات الصغيرة " بالخدمات الفنية المختلفة التي تحتاجها بدءاً من التدريب والتأهيل سواء الإداري والفني، الذي يسبق المشروع والذي في بالدراسات التسويقية الاستشارية، وإنشاء شركات متخصصة لتسويق منتجات هذه المشروعات. إلى إقامة المعارض الدائمة للمشروعات الصغيرة داخلياً والتشجيع للمشاركة في المعارض الخارجية، كذلك التعريف بهذه المشروعات ومنتجاتها القابلة للتصدير عبر كافة وسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة"، إضافة إلى تشجيع التعاقد من الباطن بين المشروعات الصغيرة والكبيرة. وصولاً إلى أهمية تنشيط التسويق عبر الانترنت في ظل التطور الهائل لاستخدام التكنولوجيا.

## ثانياً- إستراتيجية تنمية المشروعات الصغيرة في سورية :

ولعل من المناسب هنا أن نبرز الأهمية التي توليها استراتيجيات وسياسات التنمية في سوريا لتقوية الصلات بين النمو الاقتصادي من جهة والتنمية البشرية من جهة أخرى ، "و التي تعبر عن الاهتمام بمكافحة الفقر وتوفير فرص العمل للفئات الحساسة في عملية التنمية، من خلال تبني تقنيات

إنتاج أقرب إلى النمط كثيف العمل. وبذلك يكون النمط الاقتصادي هو النوع المولد للعمالة أي لفرص الكسب الدخل" . إذ يعتبر العمل من أهم مصادر تكوين الدخل مما يعبر بدوره عن علاقة قوية بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية.

وفي هذا السياق فلقد تبنت سورية استراتيجية خاصة لتنمية المشروعات الصغيرة ضمن إطار الاستراتيجية العامة للتنمية الشاملة التي خطتها الحكومة السورية، وذلك بإصدار القانون رقم71 لعام 2001

القاضي بتنفيذ البرنامج الوطني لمكافحة البطالة خلال الفترة (2002-2006) عن طريق جهازه التنفيذي ( هيئة مكافحة البطالة ) كهيئة مؤقتة " مهمتها تشجيع المبادرة الفردية في الاستثمار المنتج طويل الأمد، عن طريق دراسة وتمويل وتنفيذ الأنشطة الإنتاجية التي من شأنها المساهمة في توليد الدخل وتوفير فرص العمل لاستيعاب قوة العمل المتوافرة والداخلة إلى السوق لأول مرة ،" كحل إجرائي سريع هدفه توفير فرص عمل دائمة في القطاع الخاص للمساهمة في حل مشكلة البطالة، وتحسين مستوى المعيشة لمحدودي الدخل ، والمشاركة في دعم جهود الدولة في التنمية الاقتصادية.

واستكمالاً لخطة الحكومة في سياسة تنمية المشروعات فلقد "حلت الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات محل هيئة مكافحة البطالة لتعمل بصفة دائمة" وفق ما جاء بالمرسوم رقم 39 لعام 2006 والتي باشرت أعمالها منذ بداية عام 2007 ضمن جملة من التغييرات في المنهج والرؤية والآليات.

## ثالثاً- تجارب بعض البلدان في مجال تنمية المشروعات الصغيرة:

اتجهت الكثير من الدول النامية والمتقدمة نحو إقامة قاعدة عريضة من المشروعات الصغيرة ودعمها وتعزيز دورها الاقتصادي والاجتماعي نظراً لأهميتها. وفيما يأتي استعراض موجز لبعض تلك التجارب ذات الملامح الخاصة.

### التجربة التونسية :

تعد التجربة التونسية في مجال تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من التجارب الهامة والرائدة على مستوى الوطن العربي، إذ تعتبر مشروع وطني كبير تضافرت جهود كثيرة لتنفيذه، من أجل تنمية قطاعات اقتصادية مختلفة من جهة، ومن جهة أخرى لتوفير فرص عمل لائقة ومستديمة بغية توطين العمالة، وذلك عبر آليات كثيرة وأدوات تمت عن طريقها عملية التنفيذ والمتابعة نستعرض من أهمها:

- إنشاء البنك التونسي للتضامن عام 1997 كبنك مختص في تمويل المشروعات الصغيرة في مختلف القطاعات الاقتصادية برأس مال مساهم طرحت أسهمه للاكتتاب على الشكل الآتي:

  - 46٪ لدى القطاع الخاص و المواطنين عامة .
  - 54٪ بعض المؤسسات الحكومية

وذلك كأحد سبل المساهمة في معالجة إشكالية البطالة والحد من العمالة المهاجرة لأصحاب المبادرات الذين ينقصهم التمويل لمشروعاتهم الصغيرة ، من أصحاب المهن و الحرف و حاملي شهادات التعليم المهني والتعليم العالي بغية

إدماجهم في النسيج الاقتصادي الوطني عن طريق منحهم قروض قصيرة أو متوسطة المدى ، بشروط ميسرة يصل الحد الأقصى للقرض ( 10.000 ) دينار للعاديين و( 33.000)* دينار للجامعيين .وبفائدة بسيطة لا تتجاوز 5٪ سنوياً، وبفترات استرداد تتراوح بين ستة أشهر وسبع سنوات ، ومدة إمهال تتراوح بين ثلاثة أشهر وسنة.

- إحداث الصندوق الوطني للتشغيل (21-21) عام 2000 مهمته تكوين (تدريب وتأهيل) الراغبين في إنشاء مشاريعهم الخاصة أو أولئك الباحثين عن عمل، من خلال تمويله دورات تدريبية تخصصية موجهة لرفع مستوى مؤهلاتهم وقدراتهم في مجالات تتلاءم مع احتياجاتهم التدريبية.
- إنشاء الصندوق الوطني لضمان الإقراض عام 2003، مهمتها ضمان الأشخاص الغير قادرين على تأمين ضمانة لقروضهم عند تمويل مشاريعهم.
- إنشاء حاضنات المشاريع مهمتها استضافة أصحاب المشاريع الصغيرة، بغية مساعدتهم في تأمين المكان والمستلزمات والخدمات لفترة معينة لديها، من أجل تمكينهم من متابعة مشروعاتهم بمفردهم بعد انتهاء الفترة المحددة لهم.
- الاعتماد على جهات رديفة من المجتمع المدني سواء أفراد لهم سمعتهم الاجتماعية أو لجان استشارية معتمدة في الولاية أو جمعيات أهلية مهمتها المساندة و الدعم في تنفيذ هذا المشروع الوطني.
- تقديم الخدمات التسويقية كإقامة المعارض السنوية من قبل بنك التونسي للتضامن، من أجل عرض منتجات المشروعات الصغيرة الممولة من قبله بصورة مجانية حيث يتحمل على عاتقه كافة الأتعاب و النفقات.

- اعتماد نظام وشبكة معلوماتية متطورة وذكية تساعد في اتخاذ القرارات وتبسط عملية الإقراض أقرب ما يمكن ، بغية الحصول على أفضل النتائج بأقل الأخطاء .
- إنشاء بنك تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عام 2006 من أجل دعم المشاريع الصناعية والتكنولوجية الرائدة والمشاريع التي تعمل في مجال الطاقة والطاقة المتجددة.، تلك التي تحتاج لرؤوس أموال تفوق سقوف ما يقدمه بنك التونسي للتضامن.

ولعل أهم ما يميز هذه التجربة هو تضافر الجهود جميعاً والعمل التضامني المميز والشراكة الحقيقية التي تلاحظ بين كافة القطاعات سواء العام والخاص أو الأهلي من أجل تحقيق التنمية والنهوض بالاقتصاد الوطني عموماً، كما تتميز بحيويتها وتطورها الدائم بما يلائم تطور الاحتياجات والمتطلبات، إضافة إلى الاهتمام البالغ بالعنصر البشري من خلال الأهمية الكبيرة المولاة للتدريب والتأهيل.

إلا أن ما يؤخذ على التجربة هو أنه على الرغم من الدعم والمساندة الكبيرين اللذين يحيطان بالتجربة إلا أن النتائج ذات كمية ونوعية متواضعة إذا ما قيست بالمقدمات، وهذا قد يكون بسبب ضعف المتابعة أو ضعف المعايير المتبناة عند إنشاء المشاريع أو بسبب أن ثقافة العمالة المهاجرة مازالت سائدة ومحبذة في سوق العمل.

**التجربة الماليزية:**

على الرغم من قصر عمر التجربة الماليزية نسبياً في مجال تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنها أثبتت تميزاً ملفتاً بين الدول الناجحة في

مجال تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة عموماً، بسبب إدراكها أهمية هذه المشروعات في التنمية الشاملة ودورها في تعزيز النهوض بالصناعة الوطنية الماليزية،حيث تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أكثر من (90 ) من إجمالي المشاريع الصناعية الماليزية لعام 2005 .

وقد تميزت هذه التجربة بحجم المساندة والدعم والكبيرين اللذين تقدمهما الحكومة الماليزية في سبيل تنمية هذه المشروعات وذلك عبر سلسلة من الإجراءات والسياسات الداعمة وتقديم الكثير من التسهيلات والمزايا، كما تشترط في جميع التسهيلات ألا تقل نسبة الملكية الماليزية عن 60٪ بهدف دعم الصناعة الوطنية المحلية ولعل من أهمها:

1) أنها أسست هيئة متخصصة بتنمية هذه المشروعات الصغيرة والمتوسطة عام 1996، تسعى من خلالها لخلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة تتمتع بالكفاءة والمرونة وقادرة على المنافسة في سوق حرة ، ولجعلها متكاملة في التنمية الصناعية الماليزية وقادرة على إنتاج منتجات ذات قيمة مضافة عالية.
2) إنشاء بنك متخصص لتقديم قروض ميسرة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة القائمة والجديدة، وبشروط مشجعة من سقوف تمويل عالية تصل إلى 5 مليون رينجت ومعدلات فائدة متدنية بحد أعلى 4٪ وفترة سداد منن 10 – 15 سنة للأصول الثابتة بما فيها فترة سماح حتى سنتين وحتى ثلاث سنوات بالنسبة لرأس المال العامل.
3) تقديم التسهيلات المالية والضريبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تأخذ شكل إعفاءات ضريبية والتسهيلات المالية غالباً ما تكون على شكل منح

من الحكومة الماليزية بما لا تقل عن 50٪ *من كلفة المشروع تقدمها عن طريق هيئة تنمية المشروعات ، وهذه المنح تقدم إما :

لتطوير المنتج وصناعته

للحصول على شهادات وأنظمة إدارة الجودة

لتطبيق معايير Rosseta Net

لمساعدة رواد الأعمال النساء

4) تقديم برامج تدريبية داعمة لأداء هذه المنشآت تنفذ من قبل مؤسسة الإنتاجية الوطنية (NPC) مثل برامج إدارة الجودة ، وبرامج إدارة الإنتاجية، وبرامج الإدارة المتميزة وغيرها.
5) تقديم المنح والحوافز النوعية لبعض الأنشطة المستهدفة بهدف دعم قطاعات معينة ( تكنولوجيا المعلومات والاتصالات – المنتجات للنساء) أو بهدف تطوير أنشطة معينة خاصة بالمنشآت (التسويق – التعبئة والتغليف ...)سواء من قبل هيئة التنمية الصناعية الماليزية كحوافز الاستثمار لشركات التكنولوجيا ،حوافز تعزيز العلاقات الترابطية الصناعية، وحوافز إنتاج الآلات والمعدات المتخصصة وغيرها .أومن قبل هيئة تنمية التجارة الخارجية الماليزية كمنحة تنمية الأسواق ومنحة ترويج الاسم التجاري .

**التجربة اليابانية:**

لا يخفى ما للتجربة اليابانية من أهمية بالغة في مجال تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لاسيما الصناعية منها، كما لا يخفى مدى تأثر كثير من التجارب العالمية بالتجربة اليابانية ، نظراً لما اعتمدته اليابان من خطة واضحة

المعالم لدعم وتطوير المشروعات الصغيرة باعتبارها ركيزة النمو الاقتصادي، حيث انتهجت في ذلك عدة سياسات واعتمدت جملة من النظم والبرامج منها:

1. إنشاء نظام خاص لإرشاد المنشآت الصغيرة، يقوم من خلاله الأخصائيون بتقديم الخدمات الإرشادية ومن أهمها:

- خدمات استشارية علاوة على الرد على استفسارات أصحاب المنشآت وطلباتهم.
- دراسة الوضع القائم للمنشآت الصغيرة والتغلب على العقبات القائمة بها.
- دراسة المواقع اللازمة لإنشاء المشروعات الصغيرة وتقديم الإرشادات الخاصة بذلك.

2. إتباع سياسة تجارية خاصة لحماية الصناعات الصغيرة، بحيث وضعت اليابان نظم الحماية وتقييد الاستيراد وبعض الإجراءات الخاصة بإعانة الصادرات، وقد اتبعت نظام الحواجز الجمركية واعتبرتها الوسيلة الأساسية لحماية المستهلك المحلي خاصة سوق الالكترونيات، حتى تقدمت الصناعات الالكترونية واكتسبت ميزة تنافسية في الأسواق الدولية، وأصبحت سلعا صناعية قادرة على النفاذ إلى الأسواق الخارجية.
3. وضعت اليابان قانوناً يشجع على تحديث الصناعات الصغيرة بهدف مسايرتها لحالات التطور في البيئة الاقتصادية، من خلال إنشاء نظام للتنمية التكنولوجية وتحديث المعدات وتم تخصيص أشكال متنوعة من المساعدات لتحديث الصناعات الصغيرة بحيث تتكامل مع الصناعات الكبيرة.

4. وضعت الحكومة اليابانية برامج للتدريب خاصة بالمشروعات الصغيرة وأهمها:

- برامج التدريب الفني والتقني: تلك البرامج الخاصة والمتخصصة بالنواحي الفنية والتقنية بما يحقق رفع مستوى مهارة العمال في العمل ويعيد تأهيلهم بما يناسب متطلبات العمل ، لاسيما في مجالات الهندسة الآلية والهندسة الكهربائية.
- البرنامج الموسع لتحسين الإدارة: نظراً لانخفاض مستوى المديرين الإداري في الصناعات الصغيرة، فقد عمدت اليابان من خلال هذا البرنامج إلى إيجاد مناخ صحي لنمو المنشآت الصغيرة عن طريق تحسين مجالات الإدارة، وتقديم التكنولوجيات الحديثة في هذا المجال، كذلك مدها بالمعلومات المتعلقة بالإجراءات والقوانين التي تحتاجها.

5. اتخذت اليابان إجراءات مالية عديدة وأنظمة ضريبية داعمة لتشجيع الصناعات الصغيرة كتقديم الإعفاءات أو التخفيضات الضريبية المتنوعة، كوضع نظام ضريبي خاص يشجع على إقامة الصناعات الصغيرة في المناطق النائية، والتخفيض الضريبي على تأجير الآلات، أو عند ترخيص وتسجيل المباني الخاصة بالصناعات الصغيرة، كذلك الإعفاء الخاص على استهلاك الآلات والمعدات، والإعفاء من ضريبة حيازة ملكية الوحدة الصناعية الصغيرة وغير ذلك الكثير.
6. تعدد جهات التمويل و تنوع أشكال المؤسسات التي تهتم بتمويل المنشآت الصغيرة في اليابان، حيث توجد جهات تمويل حكومية وجهات تمويل

خاصة بالإضافة إلى جهات التمويل المشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص لتقديم القروض اللازمة للصناعات الصغيرة بشروط مشجعة.

7. التشجيع على التعاقدات الفرعية من الباطن في الصناعات الصغيرة والمتوسطة في اليابان، وقد تبين حتى الآن أن نحو 75٪ من المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الصناعة التحويلية هي عبارة عن منشآت متعاقدة من الباطن مع المنشآت الكبيرة، وأن نحو 60٪ من المشروعات الصغيرة هي جزء مكمل لبعض الصناعات الكبيرة، من خلال التخصص في إنتاج الأجزاء والمكونات حيث تقوم بتجميع أجزاء السفن والسيارات ومهمات السكك الحديدة والآلات الالكترونية، إلى غير ذلك.

من الملاحظ أن اليابان عمدت إلى دعم المنشآت الصغيرة من خلال سياسات الاقتصاد الكلي التي تتمثل في برامج الحماية والإرشاد والضرائب، كما قامت بصياغة القوانين التي تدعم المنشآت الصغيرة، وإنشاء جهات متعددة تقدم الدعم الاستشاري والتدريبي وكذلك تقديم التمويل اللازم وبشروط داعمة ومشجعة.

هذا بشكل عام عرض مختصر لبعض التجارب الهامة في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بهدف الإطلاع عليها وإمكانية الاستفادة منها لتطوير التجربة السورية، سواء بميزاتها أو نقاط ضعفها، وهنا نود أن ننوه أن هذه التجارب هي على سبيل المثال لا الحصر، مثلت تجارب لبلدان نامية وأكثر نمواً ومتطورة، كما أنها دعوة ألا تفوت سورية فرصة الاستفادة من أية تجربة هامة في هذا المجال من أجل تحسين تجربتها وتفعيلها، لاسيما تجارب تلك الدول التي تشبه أو كانت تشبه إلى حد ما طبيعة المناخ الاقتصادي لسورية من حيث أنها

دولة نامية تعيش مرحلة تحول اقتصادي وتملك إمكانيات كامنة وتتطلع بشكل استراتيجي إلى سبل التطوير والتحديث.

**رابعاً- الدراسات السابقة:**

على الرغم من توافر الكثير من البحوث وأوراق العمل المتعلقة بموضوع المشروعات الصغيرة والمتوسطة المشاركة في المؤتمرات والملتقيات و ورشات العمل ذات الصلة، أو تلك المنشورة في مجلات علمية وتناولها لهذا الموضوع من أكثر من منظور وأكثر من جانب، إلا أنه لم يتسنَ لنا أن نجد الكثير- على المستوى الوطني- من الدراسات العلمية الأكاديمية التي نبحث عنها في مجال المشروعات الصغيرة أو المتوسطة، وذلك بسبب ضعف الاهتمام الأكاديمي بها من جهة وحداثة الاهتمام الاستراتيجي بها من جهة أخرى، حيث لم يتوفر لنا حتى إعداد هذا الكتاب على المستوى الوطني سوى دراسة أكاديمية واحدة مرتبطة بموضوع الكتاب بشكل أو بآخر، وبحث آخر يعتبر دراسة تطبيقية داخلية غير منشورة، سيرد ذكرهما أدناه إضافة إلى بعض الدراسات الخارجية التي أتيح لنا أن اطلعنا عليها في مجال المشروعات الصغيرة والتي جلبت انتباهنا وهي الآتي:

1. **دراسة (زيدان، رامي: 2005)**

نفذ هذا الكتاب على المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة المسجلة لدى القطاع الخاص في سورية خلال الفترة الممتدة من 1970 – 2001، وبحثنا في أهمية تفعيل دور هذه الصناعات في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها: أن الفائض الاقتصادي المتحقق في الصناعات الصغيرة والمتوسطة يشكل النسبة

الأعظم من الفائض المتحقق في القطاع الصناعي الخاص، على الرغم من أن هذا الفائض دون المستوى المأمول.

كذلك تبين أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة المدروسة ساهمت باستقطاب المزيد من الوافدين الجدد إلى سوق العمل، لكنها أيضاً دون المستوى المأمول، وأخيراً فيما يخص الكفاءة الاقتصادية للصناعات الصغيرة والمتوسطة تبين مدى ملاءمتها للاقتصاد السوري وتفوقها على المشروعات الكبيرة، كما أن كثيراً من المشروعات الصغيرة تعاني من منافسة شديدة وأن جزءاً منها مهددٌ بالانهيار في ظل العولمة واقتصاد السوق، إلا أن ذلك لا يمنع الكثير منها من الاستمرار في السوق المحلية بل النفاذ أيضاً إلى السوق العالمية.

وهنا نرى أن هذا البحث على أهميته إلا أنه بحثنا في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الصناعية فقط، دون باقي أنواع المشروعات الأخرى، وأن الدراسة اعتمدت فترة زمنية ضابطة (1970 – 2001 ) وهي الفترة التي سبقت إحداث هيئة مكافحة البطالة تماماً ( التي أحدثت بموجب قانون رقم 71 تاريخ( 8/12-2001 ) مما شكل حافزاً لاختيار الموضوع المتعلق بالمشروعات الصغيرة عموماً واختيار فترة ضابطة لاحقة(2002-2004) وغير متناولة بعد على المستوى الأكاديمي الوطني.

### 2. دراسة (القاضي، أسامة: 2005)

نفذت هذه الدراسة على مجموعة من المشروعات الصغيرة الممولة من هيئة مكافحة البطالة في محافظة حلب / سورية ، وذلك في إطار عام لتقييم تجربة الهيئة في عملية إقراض المشروعات الصغيرة ومحاولة للتعرف على الصعوبات التي واجهت هذه العملية أو السلبيات لتفاديها .

ورغم أن نتيجة الدراسة عموماً كانت مشجعة، بحيث تم قياس نجاح عملية التمويل من خلال نجاح المشاريع وتحسس آثارها على المستويات الأربعة، الفردي والعائلي والمجتمعي و أخيراً على المستوى المشاريعي.

إلا أن هذه الدراسة نظرت إلى الموضوع من المنظور الداخلي بعيداً عن الإطار الاستراتيجي، حيث ركزت على آلية عمل الهيئة في عملية الإقراض أو التمويل للمشروعات الصغيرة وأغرقت في تفاصيل عمل الهيئة، وذلك بغية تحسين أدائها من خلال دراسة آلية عملها، وهذا طبيعي ومفترض بحكم طبيعة هذه الدراسة المفترض أن تساعد في نتائجها في تحسين وتطوير أداء عمل الهيئة، وهذا ما أكدته وأوصت به الدراسة بأن الهيئة يجب أن تعمل بصفتها مؤسسة اقتصادية تنموية بشكل عام أحد مهامها التمويل والإقراض إضافة إلى دورها الاستشاري والاستثماري.

### 3. دراسة (Decarlo and Lyons , 1980:37)

نفذت هذه الدراسة على مجموعة من المشروعات الصناعية الصغيرة في بريطانيا ، حيث بينت الدراسة أن هناك نسبة كبيرة من الفشل في المشروعات الصغيرة، ويعود ذلك بصفة أساسية إلى افتقارها للتخطيط الاستراتيجي بشكل عام ، وأن نجاح هذه المشروعات يعتمد على قدرتها على التحليل البيئي وبناء الاستراتيجيات ، والأهداف والخطط التي تسهم في تحقيق فرص أكبر لنموها وبقائها في دنيا الأعمال ، وأن ذلك يتم من خلال تحقيق الانسجام بين عوامل المنافسة ، المزودين( أو الموردين ) ، المستهلكين ، والتغير التكنولوجي ، وقرارات الإدارة الإستراتيجية لهذه المشروعات .

4. دراسة ( Bernie and grablwsky,1980:51 )

بينت هذه الدراسة أن تحديد مصادر الأموال اللازمة للمشروعات الصغيرة هو الذي يحدد بدرجة كبيرة طبيعة الإستراتيجية التي تتبعها ، وعدد منتجاتها وطبيعة التكنولوجيا التي تقرر استخدامها في إطار الأهداف التي تسعى إليها .

5. دراسة ( Stoner , 1983:34 )

أكدت هذه الدراسة على أهمية التخطيط الاستراتيجي في المشروعات الصغيرة ، حيث أجريت الدراسة على (451) مؤسسة صناعية صغيرةً في الولايات المتحدة الأمريكية ، تهدف إلى الربط بين عمليات التخطيط الاستراتيجي والعوامل البيئية المتمثلة بالصناعة / التكنولوجيا ، القوى العاملة ، العوامل الاقتصادية ، وأثر ذلك في بقاء واستمرار هذه المؤسسات ، ووجد الباحث علاقات معنوية بين ظروف البيئة وعواملها وعمليات التخطيط الاستراتيجي لهذه المؤسسات .

دراسات المراكز البحثية: الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية الملائمة للنهوض بالصناعات الصغيرة وإنمائها: دراسة تطبيقية في مدينة القاهرة (المؤتمر السنوي الثاني عشر: إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية، الأبحاث وأوراق العمل).

الملخص: تحاول هذه الدراسة التعرف على الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية الملائمة التي تنتهجها الحكومة بغرض النهوض بالصناعات الصغيرة وإنمائها، وذلك لمحاولة حل مشاكل الفقر والبطالة من جهة، وتحقيق التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة من جهة أخرى. كما تهدف إلى التعرف على

تطور الصناعات الصغيرة وأهميتها، والكشف عن أثر الاتجاهات العالمية الجديدة مثل العولمة والشراكة والاستثمار الأجنبي على الصناعات الصغيرة . ومعرفة دور الصناعات الكبيرة في تنمية وتدعيم الصناعات الصغيرة، والتعرف على خصائص ومزايا الصناعات الصغيرة، والصعوبات التي تواجهها، وأخيرا عملت الدراسة على محاولة تحديد إستراتيجية مستقبلية للنهوض بالصناعات الصغيرة وإنمائها في المستقبل.

وهنا نجد أنه لعل كلاً من هذه الدراسات قد تناولت جانباً مما يهم الموضوع على اختلاف المشارب لهذه الدراسات، إلا أن أكثر ما نحتاج إليه كان يتوفر في تلك الدراسات التي اهتمت بالمشروعات الصغيرة وتناولتها من المنظور الاستراتيجي العام، حيث لا يمكن أن يقاس نجاح أو فشل أي عمل دون النظر إليه انطلاقا من الخطة التي انطلق منها، بمعنى أنه لابد من وجود أهداف وجدول زمني لتحقيق هذه الأهداف كذلك الأدوات والآليات التي ستعتمد في تنفيذ خطة العمل.

# الفصل الرابع

## منهجية الموضوع

### أولاً - مشكلة الموضوع:

على الرغم من أن المشروعات الصغيرة تعد من الناحية النظرية والعملية نواة أساسية للنمو والتقدم الاقتصادي والاجتماعي عموماً، وعلى الرغم من أن إدراك أهميتها والاهتمام بها بدأ من قبل الحكومات جميعاً لا سيما في الدول النامية، والذي بات ينعكس في خطط وسياسات التنمية العامة بهدف دعمها وقصد مساندتها، إلا أن الاهتمام الأكاديمي ببحثها ما زال ضعيفاً في البلدان النامية، وما زالت الدراسات التي تناولت هذا القطاع المهم قليلة نسبياً - لاسيما على المستوى الوطني- في الجمهورية العربية السورية.

الأمر الذي شكل حافزاً للخوض في هذا المجال عموماً والتركيز على وجه الخصوص على دراسة وتقييم الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة التي تعمل في ظل استراتيجية تنموية داعمة، تلك المشروعات التي نشأت بتشجيع ودعم حكومي وفق خطة استراتيجية خاصة بتنمية المشروعات، ومدى نجاح هذه المشروعات في أداء دورها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولهذا فقد تم اختيار عينة عشوائية من المشروعات الصغيرة الممولة من قبل " هيئة التشغيل وتنمية المشروعات " (هيئة مكافحة البطالة سابقاً) في الجمهورية العربية السورية - المنطقة الجنوبية نموذجاً- كعينة لتحليل وتقييم الأثر التنموي لهذه المشروعات على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي فيما يتعلق بدورها في خلق فرص عمل جديدة والحد من ظاهرة البطالة، وتحسين مستوى الدخل والمعيشة وبالتالي

التخفيف من حدة الفقر، إضافة إلى المساهمة في تمكين المرأة وإدماجها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد تم التعرف على أهم الصعوبات التي واجهت المشروعات الصغيرة في العينة و أعاقت عملها أوحدت من فاعليتها كمدخل لتحليل واختبار فرضيات الكتاب السابقة، "لا سيما أن المشروعات الصغيرة في سورية كانت تعاني من مشكلات كثيرة يعزى بعضها إلى عوامل ذاتية تتعلق بالمشروعات نفسها كغياب التدريب والإدارة الحديثة، ودراسات الجدوى الاقتصادية، في حين يعزى بعضها إلى عوامل خارجية تتعلق بالبيروقراطية، وصعوبة التمويل والتسويق والركود الاقتصادي...وغير ذلك من الصعوبات التي حدت كثيراً من تطورها". ومن ثم التوصل إلى جملة من المقترحات والتوصيات بهدف تحسين أداء المشروعات الصغيرة و تفعيل دورها لتحقيق الانسجام المتكامل بين مفهوم تنمية المشروعات الصغيرة وبين واقعها التطبيقي، تطلعاً للمساهمة في اقتراح السياسات والاستراتيجيات الملائمة واتخاذ القرارات المناسبة في سبيل دعمها وزيادة فاعليتها لتعظيم دورها التنموي.

**ثانياً- أهمية الموضوع :**

تأتي أهمية الكتاب من أهمية دور المشروعات الصغيرة في 1999م بنسبة الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية العربية السورية على وجه العموم "حيث ساهمت الصناعات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من (1970-2001 م) بالنسبة الأعظم من الناتج الإجمالي المتحقق في القطاع الصناعي الخاص، بحيث بلغت على سبيل المثال عام 1995 ما يعادل نسبته (94.21٪) موزعة ما بين (77.44٪) للصناعات الصغيرة و(16.77٪) للمتوسطة، الصغيرة، في

تشغيل اليد العاملة عام 1999م بنسبة بلغت (93.01٪) موزعة مابين (80.11٪) للصناعات الصغيرة، و(12.9٪) للمتوسطة".

وتأتي أهمية الكتاب أيضاً من أهمية معطيات ما أنجزته هيئة مكافحة البطالة في الجمهورية العربية السورية على وجه الخصوص، والتي وصل عدد المشاريع الصغيرة الممولة من قبلها "(27359) سبعة وعشرون ألفاً وثلاثمائة وتسع وخمسون مشروعاً صغيراً خلال فترة عملها الممتدة من عام 2002-2006م " علماً أن الهيئة باشرت مهامها في استقبال طلبات قروض المشروعات الصغيرة" من الخريجين الجامعيين بداية بتاريخ 15/ 8/ 2002 ، ثم فتح المجال بعد شهرين من ذلك لاستقبال طلبات جميع شرائح المتقدمين. بحيث أصبحت كافة الفئات مؤهلة للاستفادة".

حيث اعتبرت هذه الهيئة آنذاك المؤسسة الحكومية التنموية الوحيدة في الجمهورية العربية السورية، والجهة الناظمة الأولى التي تعنى بتنمية ودعم المشروعات الصغيرة إضافة إلى المشروعات المتوسطة ومتناهية الصغر، إلى أن حلت محلها الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات التي باشرت أعمالها منذ بداية عام 2007 ضمن جملة من التغييرات في المنهج والأهداف والآليات.

إن هذه الدراسة على حد علمنا واستقصائنا هو الدراسة البحثية العلمية الإحصائية الأولى على المستوى الوطني في الجمهورية العربية السورية، التي تقوم ببحث وتقييم الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة المنفذة في ظل استراتيجية التنمية وبموجب إستراتيجية حكومية خاصة بتنمية المشروعات، وهذه الدراسة مبنية على أساس المنهج الوصفي المسحي الميداني بطريقة العينة العشوائية التي نفذت على المشروعات الصغيرة الممولة بين عامي 2002-

2004م من قبل الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات (هيئة مكافحة البطالة سابقاً)/ المنطقة الجنوبية نموذجاً.

إضافة إلى ذلك، فسيساهم الكتاب في التعرف على أهم الصعوبات التي تواجه عمل المشروعات الصغيرة تلك وتعيق تقدمها، ثم أنواع الخدمات المالية وغير المالية التي تحتاجها للتطوير والتحديث من خلال مقترحات الكتاب ، ساعين من وراء ذلك أن تمثل نتائج هذا الكتاب عوناً لأصحاب القرار في تقديم الدعم اللازم للمشروعات الصغيرة في سورية عموماً لتعظيم أثرها التنموي المرتقب، وإيلاء هيئة التشغيل وتنمية المشروعات الأهمية التي تستحق، وذلك ضمن إطار إستراتيجية تنمية المشروعات الصغيرة التي اتخذتها الحكومة خياراً وانتهجتها مساراً ، لاسيما أن هذه الهيئة التي تشرف على رعاية المشروعات الصغيرة والمتوسطة محجمة عن أداء دورها الحقيقي قرابة السنتين أو تزيد،.

**ثالثاً- الأهداف:**

يسعى الكتاب لدراسة عينة عشوائية من المشروعات الصغيرة المنفذة وفق خطة إستراتيجية خاصة بتنمية المشروعات الصغيرة، المنسجمة أساساً مع الإستراتيجية العامة للتنمية الشاملة أي تلك المشروعات التي نشأت في بيئة من المفترض أنها تلقى الدعم والمساندة، ولذلك لم تتوجه الدراسة إلى المشاريع الصغيرة التي نمت ونشأت بعيداً عن مظلة الدعم والرعاية، بل تعمدت أخذ عينة عشوائية من المشروعات الصغيرة التي نفذتها هيئة التشغيل وتنمية المشروعات (هيئة مكافحة البطالة سابقاً) في الجمهورية العربية السورية- تلك الأداة المؤسسية العامة المعنية بتنفيذ هذه الاستراتيجية-، وذلك بهدف اختبار

وتحليل الأثر التنموي لهذه المشروعات الصغيرة المدعومة والتي من المفـترض أن تحقق جملة من الآثار التنموية الاقتصادية والاجتماعية.

والتعرف من خلالها على أهم الصعوبات والمشكلات التي واجهت عمل هذه المشروعات و مدى تأثيرها على نجاح هذه المشروعات المدعومة في تحقيق الأهداف التنموية المرجوة منها، بحيث يهدف الكتاب إلى:

1) تحديد الأثر التنموي لهذه المشروعات الصغيرة في الحد من ظاهرة البطالة.

2) تحديد الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة في تحسين مستوى المعيشة و التخفيف من حدة الفقر.

3) تحديد الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة في تمكين المرأة.

4) تحديد أهم الصعوبات التي تعيق عمل المشروعات الصغيرة وتحد من فاعليتها.

5) تحديد أهم الخدمات المالية وغير المالية التي تحتاجها المشروعات الصغيرة للتطوير التحسين.

6) تقديم مجموعة من المقترحات والحلول الممكنة لتطوير وتفعيل دور المشروعات الصغيرة.

**رابعاً- الفرضيات:**

هناك مجموعة من الفرضيات الأساسية والفرعية التي استند عليها الكتـاب وهي:

أ- الفرضية الأولى: تساهم المشروعات الصغيرة في خلق فرص عمل جديدة وبالتالي التخفيض من نسبة البطالة في سورية.

ب- الفرضية الثانية : تساهم المشروعات الصغيرة في تحسين مستوى الدخل وبالتالي تحسين مستوى المعيشة والتخفيف من الفقر في سورية.

ج- الفرضية الثالثة: تساهم المشروعات الصغيرة في تمكين المرأة من المشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية .

**خامساً - منهجية الموضوع:**

لتنفيذ الكتاب واختبار فرضياته، يتبنى الإجراءات التالية :

**طريقة الدراسة:**

اعتمدت الدراسة منهج المسح الوصفي بطريقة العينة العشوائية التي تم اختيارها ضمن مجموعة من المحددات، وتم تصميم استبانة خاصة وزعت على هذه العينة، تشتمل على مجموعة من الأسئلة المتنوعة و المترابطة مع بعضها البعض.إضافة إلى الملاحظة والتحليل للبيانات الكمية الرقمية الموجودة من مصادر داخل الهيئة وخارجها.

- العوامل: المستقلة وتمثل المشروعات الصغيرة، والتابعة التي تمثل البيانات المتنوعة التي تجمعها الأداة المسحية.
- المصادر: نظرية وتتمثل بالأدبيات والمراجع المتعلقة بالموضوع والدراسات السابقة المتخصصة في مجال الكتاب.

وميدانية متمثلة بدراسة استقصائية لمجتمع البحث عن طريق استبيان يطبق على عينة ممثلة له، وزيارات لمواقع المشروعات الصغيرة.

**أدوات وأساليب جمع البيانات :**

- الأداة الوصفية المسحية التي تتمثل بالاستبيان الخاص الموزع على العينة العشوائية المختارة للدراسة.
- الجداول والتقارير الفصلية والدورية الصادرة عن الهيئة وعن خارج الهيئة.

**مجتمع وعينة البحث:**

تبنّينا أسلوب المسح بالعينة العشوائية التي تم اختيارها ضمن مجموعة من المحددات التي تمثل:الجنس، العمر، المستوى التعليمي، القطاع الاقتصادي وبنفس نسبة التوزع العامة تقريباً بين القطاعات المختلفة والبالغة تقريباً على التوالي (50٪ تجاري – 30٪ زراعي –20٪ صناعي) من إجمالي المشروعات البالغ عددها (4295) مشروعاً صغيراً، والممولة من قبل هيئة التشغيل وتنمية المشروعات في الجمهورية العربية السورية (هيئة مكافحة البطالة سابقاً) _ المنطقة الجنوبية نموذجاً _ خلال الفترة الممتدة (2002-2004).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن العدد الإجمالي للمشروعات الصغيرة الممولة من قبل الهيئة ومن خلال فروعها المنتشرة في المحافظات الأربع عشر كافة في الجمهورية العربية السورية ضمن الفترة الزمنية نفسها أي ( 2002- 2004 ) قد بلغ (17068) مشروعاً صغيراً.

وتم اختيار هذه المرحلة بسبب صعوبة دراسة الأثر على المشاريع التي مولت لاحقاً، حيث ما زالت في مرحلة التأسيس ولم تستقر بعد، وكما تؤكد إحصائيات البنك الدولي أنّ 60٪ من المشروعات الصغيرة التي تؤسس سنوياً

على مستوى العالم تتعثر خلال الثلاث سنوات الأولى و التي يكتب النجاح و الاستمرار لا تتعدى نسبة 40 ٪ فقط". بمعنى أن المشروعات الصغيرة عموماً تحتاج على الأقل ثلاث سنوات من ضمنها سنة التأسيس حتى يتم اختبار نجاحها من فشلها وبالتالي إمكانية تقييم الأثر التنموي الذي تتركه بشكل صحيح.

وقد صممت استمارة خاصة للاستبيان وزعت إلى هذه العينة، بحيث تم إرسال الاستبيان إلى (100) مشروع صغير ضمن منطقة الدراسة آخذين بعين الاعتبار مشكلة عدم الرد (ملء الاستبيان و إرجاعه)، حيث تم إرجاع (85) استمارة استبعد منها (12) استمارات نظراً لعدم صلاحيتها واكتمالها، ليبلغ حجم العينة النهائي (73) استمارة مكتملة لغرض الدراسة و التحليل.، بحيث توزعت العينة حسب نمط المشاريع إلى :

(تجاري وخدمي 38 مشروع – زراعي وتربية حيوان 20 مشروع – صناعي وحرفي 15 مشروع ).

مع الإشارة إلى أنه تم انتقاء عينة المشاريع من ضمن المشاريع المنفذة فقط، علماً أن بعض هذه المشروعات في حالة تعثر نظراً لعدة عوامل سوف نتعرض لها لاحقاً استناداً لطريقة الكتاب المحددة سابقاً.

**الأساليب الإحصائية :**

الرسوم البيانية والنسب المئوية والمتوسطات واختبار (ت) للفروق بين متوسطات ومستوى الدلالة الإحصائية.

**التعريفات الإجرائية لمصطلحات الكتاب :**

- هيئة مكافحة البطالة ACU :ويقصد بها الهيئة العامة المؤقتة (2002-2006) التي أُحدثت وفق قانون رقم (71) من عام 2001 لتنفيذ البرنامج الوطني لمكافحة البطالة في سوريا.
- الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات PCEED :ويقصد بها الهيئة العامة الدائمة من أجل التشغيل وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر والتي أحدثت وفق المرسوم رقم (39) من عام 2006 لتحل محل هيئة مكافحة البطالة.
- المشروعات الصغيرة :وتعني المشروعات التي تمثل عينة الكتاب وفق تعريف هيئة مكافحة البطالة ACU ، وهي المشروعات التي يمثل رأسمالها المستثمر ابتداءً من ( 100 وحتى 3000) ألف ليرة سورية.أي ما يعادل (2-60) ألف دولار أمريكي.
- المشروعات المتناهية الصغر أو الأسرية : والمقصود بها وفق تعريف الهيئة ACU، تلك المشروعات التي تدعم الأسرة وتحسن من مستوى المعيشة لديها، والتي يصل رأسمالها المستثمر حتى سقف (100) ألف ليرة سورية أو ما يعادل (2000) دولار أمريكي.
- المشروعات المتوسطة :تمثل المشروعات وفق تعريف الهيئة ACU ، وهي المشروعات التي يندرج رأسمالها المستثمر ضمن حدود تزيد عن ( 3000-25000) ألف ليرة سورية أو ما يعادلها (60- 500) ألف دولار أمريكي والتي كانت في خطة عمل الهيئة ضمن مشروعات التوسعة وفي حدود ضيقة للغاية.

- البطالة :التعريف الرسمي للبطالة بشكل عام هو وجود أفراد قادرين على العمل ويرغبون به ويبحثون عنه لكنهم لا يجدوه . أي غير متاح لهم.
- فرصة العمل :اعتبرت فرصة العمل ضمن مصطلحات الهيئة ACU عندما يتأمن للفرد عملاً لأكثر من يومين اثنين في الأسبوع بشكل دائم ويؤمن له دخل منتظم يفوق متوسط دخل الفرد شهرياً في سورية عندما انطلقت يفي بها الحد الأدنى لاحتياجاته .
- تمكين المرأة :يعني دعمها وتأهيلها وجعلها قادرة اقتصادياً واجتماعيا لتتمكن من الاعتماد على ذاتها وتحمل مسؤوليتها للقيام بدورها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

# الفصل الخامس

# أهم الصعوبات التي واجهت مشاريع العينة

# (مدخل لاختبار الفرضيات)

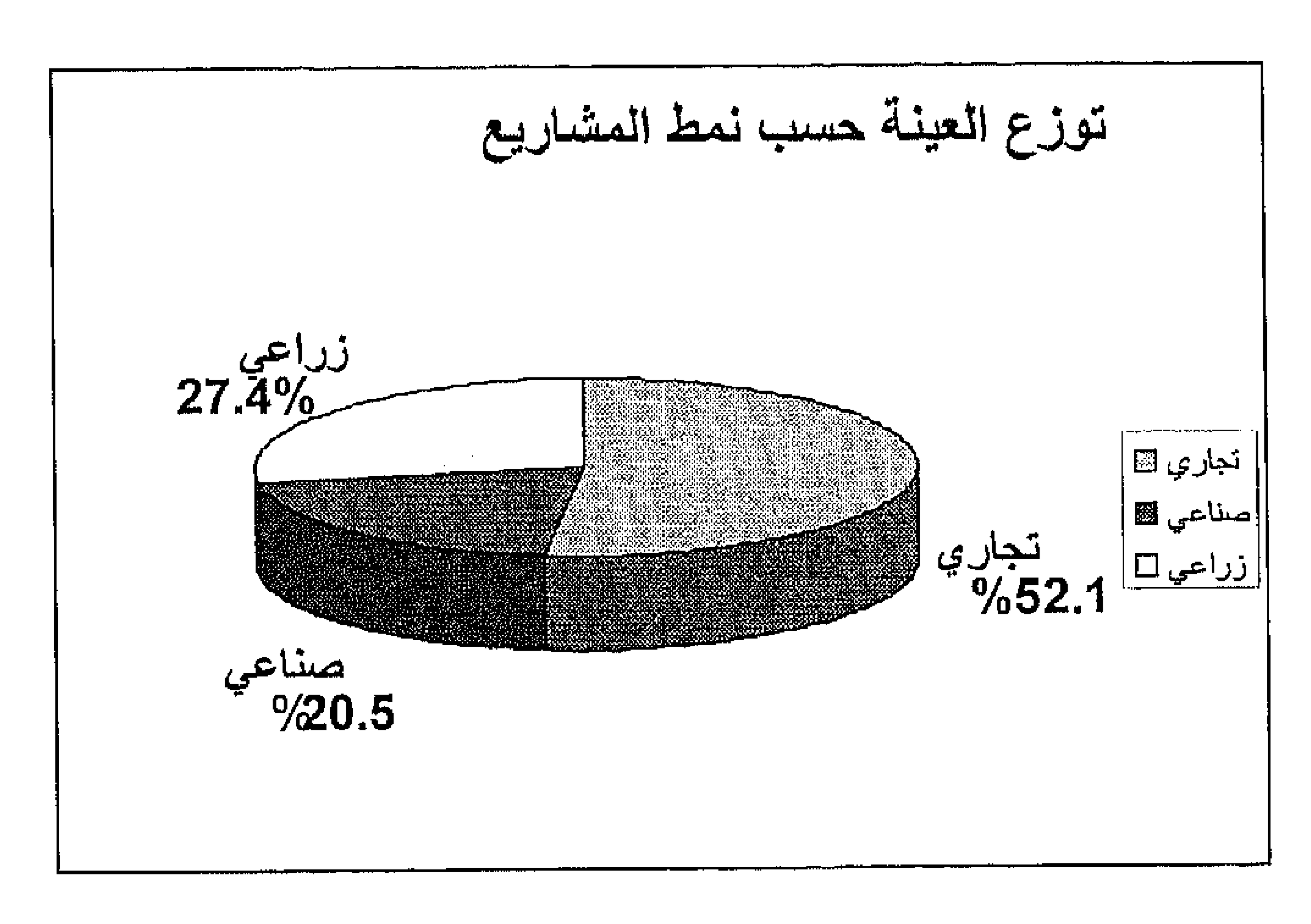
## أولاً- أهم الصعوبات التي واجهت مشاريع العينة( مدخل لاختبار الفرضيات ):

كما ورد ذكره سابقاً في منهجية الموضوع أن عينة البحث بلغت (73) مشروعاً من المشاريع الصغيرة وقد توزعت عددياً من حيث النمط على التوالي (38 مشروعاً تجارياً- 20 مشروعاً زراعياً – 15 مشروعاً صناعياً) وكما تبدو في الجدول البياني رقم(4):

| توزع العينة العددي حسب طبيعة المشاريع | |
|---|---|
| تجاري | ع38= |
| صناعي | ع15= |
| زراعي | ع20= |
| الإجمالي | ع73= |

الجدول البياني رقم (4)

وبتوزيع نسبي بلغ على الشكل التالي ( 52.1 ٪ تجارية – 27.4 ٪ زراعية – 20.5٪ صناعية) كما تبدو في المخطط البياني الدائري رقم (2)، بشكل يقارب التوزع النسبي العام للمشاريع الإجمالية التي نفذت عن طريق الهيئة خلال نفس فترة الدراسة (2002-2004) وعلى مستوى الجمهورية العربية السورية.




المخطط البياني رقم (2)

وقد اخترنا أن نتعرف على أهم الصعوبات التي واجهت عمل المشروعات الصغيرة الممثلة لعينة البحث كمدخل قبل البدء في اختبار الفرضيات الثلاث، وبيان واقع هذه المشروعات من حيث نجاحها أو تعثرها، وذلك بغرض بيان اثر هذه المقدمات على النتائج وبيان مدى تأثير هذه الصعوبات في درجة إثبات صحة هذه الفرضيات أو نفيها.

وقد تم التركيز على أهم الصعوبات حسب نوعها (مالية، إدارية، فنية، تسويقية، تشريعية، واقتصادية..) فجاءت النتائج كما يلي :

بالنسبة إلى الصعوبات المالية، ومن أهمها صعوبة توفر التمويل وكما

يظهره الجدول البياني رقم (5)، فقد تبين أن (61) مشروعاً بشكل عام لم يعانِ من صعوبة في توفر التمويل، في حين أن (12) مشروعاً قد عانى من هذه الصعوبة. أي بتوزع نسبي ما بين (16.4٪) للمشاريع التي وجدت هذه الصعوبة، مقابل (83.6٪) للمشاريع التي لم تعانِ من صعوبة في التمويل أو بالأحرى في شروط التمويل من حيث الفوائد والأقساط وفترات التسديد لا سيما الفوائد التي كان لها حساسية دينية لتقبلها تجاه العموم.

الجدول البياني الذي يظهر توزع العينة بالنسبة لصعوبة توفر التمويل

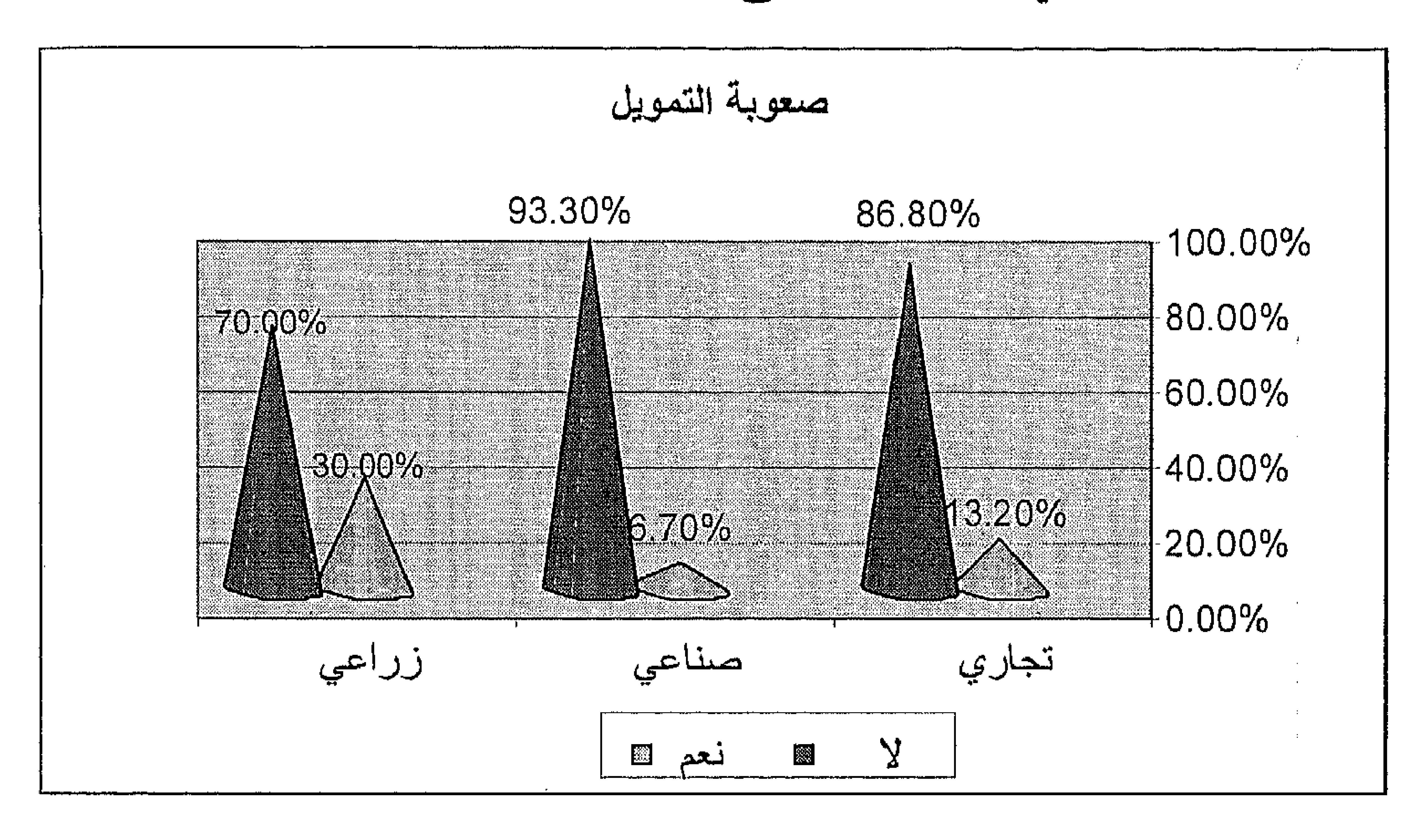
| | | هل واجهتك صعوبة توفر التمويل؟ | | | | الإجمالي | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | نعم | | لا | | | |
| | | النسبة % | التكرار | النسبة % | التكرار | النسبة % | التكرار |
| النمط | خدمي – تجاري | 13.2% | 5 | 86.8% | 33 | 100.0% | 38 |
| | صناعي | 6.7% | 1 | 93.3% | 14 | 100.0% | 15 |
| | زراعي | 30.0% | 6 | 70.0% | 14 | 100.0% | 20 |
| الإجمالي | | 16.4% | 12 | 83.6% | 61 | 100.0% | 73 |

الجدول البياني رقم (5)

ويبدو من ملاحظة المخطط البياني رقم (3) أدناه، الذي يظهر بوضوح أن المشاريع الزراعية هي أكثر المشاريع نسبياً التي عانت من هذه الصعوبة حيث بلغت نسبتها (30٪) من إجمالي مشاريعها، وقد يكون هذا عائد إلى أن شروط ضمان التمويل لم تكن ملائمة كثيراً للمشاريع الزراعية وهذا ما

سنتين منه لاحقاً ، في حين كانت المشاريع الصناعية أقل المشاريع التي عانت من هذه الصعوبة بأن بلغت نسبة هذه المشاريع ما يعادل (6.7٪ ) من إجمالي المشاريع الصناعية وبتكرار مطلق بلغ مشروعاً واحداً فقط، وجاءت المشاريع التجارية أخيراً في سلم ترتيب مواجهة هذه الصعوبة لتشكل المشاريع التي عانت من صعوبة توفر التمويل ما يعادل نسبته (13.2٪) من إجمالي المشاريع التجارية

المخطط البياني الذي يظهر توزع العينة بالنسبة لصعوبة التمويل




المخطط البياني رقم (3)

وعلى الرغم من أن كافة المشاريع الصغيرة في العينة هي مشاريع ممولة بقروض ميسرة من قبل هيئة التشغيل والتنمية كما سبق وذكرنا. إلا أن صعوبة توفر التمويل بالنسبة لبعض المشاريع لم يكن في توفر التمويل بقدر ما كان نتيجة لصعوبة توفير وتأمين الضمان اللازم للتمويل ، وهذا ما ظهر بنتيجة الاستبيان وكما تبدو واضحة في الجدول البياني رقم (6) ، حيث تبين أن كافة المشاريع قد

واجهت صعوبة في توفر الضمان أكثر من صعوبة توفر التمويل وبنسبة بلغت (27.40٪) من إجمالي مشاريع العينة أي حوالي ثلث المشاريع قد عانى من صعوبة توفير الضمان على وجه العموم ، بحيث بينت النتائج على التوالي أن المشاريع الزراعية كانت أكثر المشاريع التي واجهت هذه الصعوبة، بنسبة بلغت ( 40 ٪ ) من إجمالي المشاريع الزراعية، ثم أتت المشاريع الصناعية في المرتبة الثانية لتبلغ نسبة المشاريع التي عانت من هذه الصعوبة ( 20٪ ) من إجمالي مشاريعها ، وفي الترتيب الأخير كانت نسبة المشاريع التجارية التي واجهت هذه الصعوبة (15.79٪ ) من إجمالي مشاريعها.

وهذه النتائج مردها - ومن خلال محاكاة الواقع - إلى وجود بعض التعقيدات لقبول هذه الضمانات لا سيما العقارية منها ، حيث تم اشتراط التوثيق لقبول الضمانة العقارية الأمر الذي لاقى صعوبة كبيرة لدى أصحاب المشاريع لا سيما الزراعية حيث تعاني أغلب العقارات (الأراضي أو المنازل) الواقعة ضمن مناطق الريف والمناطق العشوائية في سورية من مشكلة عدم توثيق الملكية، كذلك اشتراط العمل لدى القطاع الحكومي بالنسبة لقبول الكفالة الشخصية ، إضافة إلى ارتفاع سقف الحيازة نسبياً كشرط لقبول الكفالات التجارية.

الجدول البياني الذي يظهر توزع العينة بالنسبة لصعوبة تأمين الضمان

| | هل واجهتك صعوبة تأمين الضمان؟ | | | | الإجمالي | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | نعم | | لا | | | |
| | التكرار | النسبة % | التكرار | النسبة % | التكرار | النسبة % |
| النمط خدمي - تجاري | 6 | ٪15.79 | 32 | ٪84.21 | 38 | 100.0% |
| صناعي | 3 | ٪20 | 12 | ٪80 | 15 | 100.0% |
| زراعي | 8 | ٪40 | 12 | ٪60 | 20 | 100.0% |
| الإجمالي | 20 | ٪27.40 | 53 | ٪72.60 | 73 | 100.0% |

الجدول البياني رقم (6)

أما بالنسبة إلى الصعوبات التنظيمية والتشريعية ، ومن أهمها صعوبات البيروقراطية المتعلقة بالإجراءات لاستحصال التراخيص والمتابعات الواجبة لإنشاء المشاريع، فكانت النتائج تجاه هذه الصعوبة وكما تبدو في الجدول البياني رقم (7) الذي يشير بأن مشاريع العينة قد عانت من هذه الصعوبة نسبياً أي ما يعادل (٪30.14) من إجمالي المشاريع على وجه العموم وبعدد مطلق بلغ (22) مشروعاً صغيراً.

| | هل واجهتك صعوبات البيروقراطية؟ | | | | الإجمالي | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | نعم | | لا | | | |
| | التكرار | النسبة % | التكرار | النسبة % | التكرار | النسبة % |
| النمط خدمي – تجاري | 13 | 34.2% | 25 | 65.8% | 38 | 100.0% |
| صناعي | 5 | 33.3% | 10 | 66.7% | 15 | 100.0% |
| زراعي | 4 | ٪20 | 16 | ٪80 | 20 | 100.0% |
| الإجمالي | 22 | ٪30.14 | 51 | %69.86 | 73 | 100.0% |

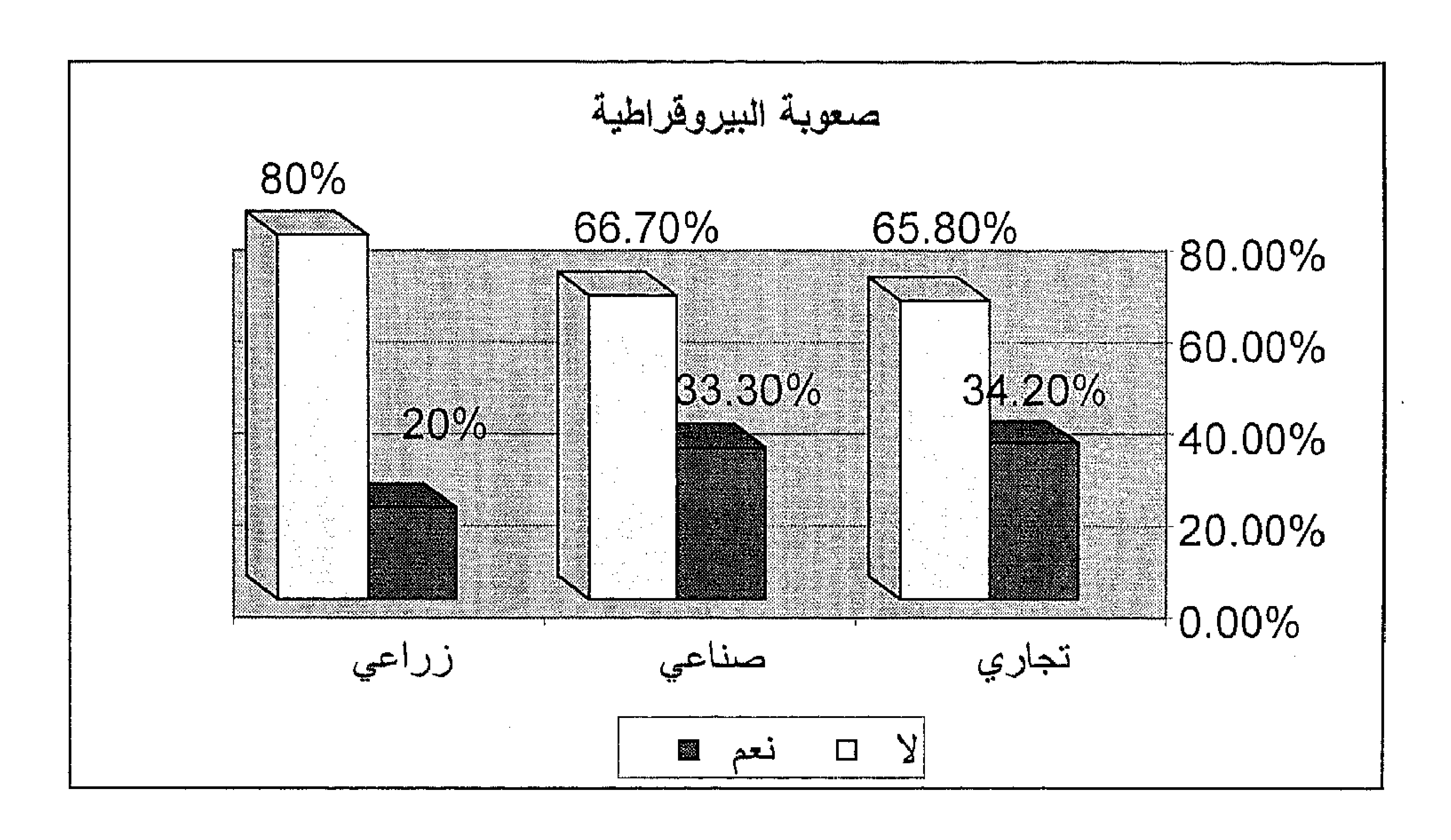
الجدول البياني الذي يظهر توزع العينة بالنسبة لصعوبات البيروقراطية

الجدول البياني رقم (7)

وقد شكلت المشاريع التجارية والصناعية بدرجة متقاربة أعلى هذه النسب وكما يبدو بوضوح من المخطط البياني رقم (4 ) أدناه، حيث بلغت على التوالي (34.2٪ نسبة المشاريع التي عانت من هذه الصعوبة بالنسبة للمشاريع التجارية – و33.3٪ بالنسبة للمشاريع الصناعية) وقد كانت المشاريع الزراعية أقلها بنسبة بلغت ( 20٪) من إجمالي مشاريعها، وقد يكون هذا عائد إلى قلة المراجع الحكومية التي تحتاجها المشاريع الزراعية عند إنشائها، سيما أن أغلب المشاريع الزراعية هي مشاريع تربية الحيوان، الأمر الذي يحتاج إلى إجراءات روتينية ومألوفة بالنسبة لمن يريد إنشاء مثل هذه المشاريع إضافة إلى التشجيع الحكومي لبعض أنماط التربية، بينما يلاحظ العكس بالنسبة للمشاريع

الصناعية والتجارية حيث يلاحظ تعدد المرجعيات الحكومية والجهات التي تحتاجها هذه المشاريع عند إنشائها، فضلاً عن تعلق الأمر بطبيعة نشاط المشروع وخصوصيته كلٍ على حده.

المخطط البياني الذي يظهر توزع العينة بالنسبة لصعوبة البيروقراطية




المخطط البياني رقم (4)

وبالنسبة للصعوبات التسويقية، وفيما يتعلق بإمكانية التسويق كما يظهرها الجدول البياني رقم (8)، فإن أغلب المشاريع على وجه العموم لم تعانِ كثيراً من هذه الصعوبة بنسبة بلغت (86.3٪) من إجمالي مشاريع العينة، في حين أن (13.7٪ ) فقط من مشاريع العينة قد واجهت صعوبة في التسويق.

| | هل واجهتك صعوبة في التسويق؟ | | | | الإجمالي | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | نعم | | لا | | | |
| | التكرار | النسبة % | التكرار | النسبة % | التكرار | النسبة % |
| النمط خدمي – تجاري | 5 | ٪26.67 | 33 | ٪86.84 | 38 | 100.0% |
| صناعي | 4 | ٪26.67 | 11 | ٪73.33 | 15 | 100.0% |
| زراعي | 1 | ٪5 | 19 | ٪95 | 20 | 100.0% |
| الإجمالي | 10 | ٪13.7 | 63 | %86.3 | 73 | 100.0% |

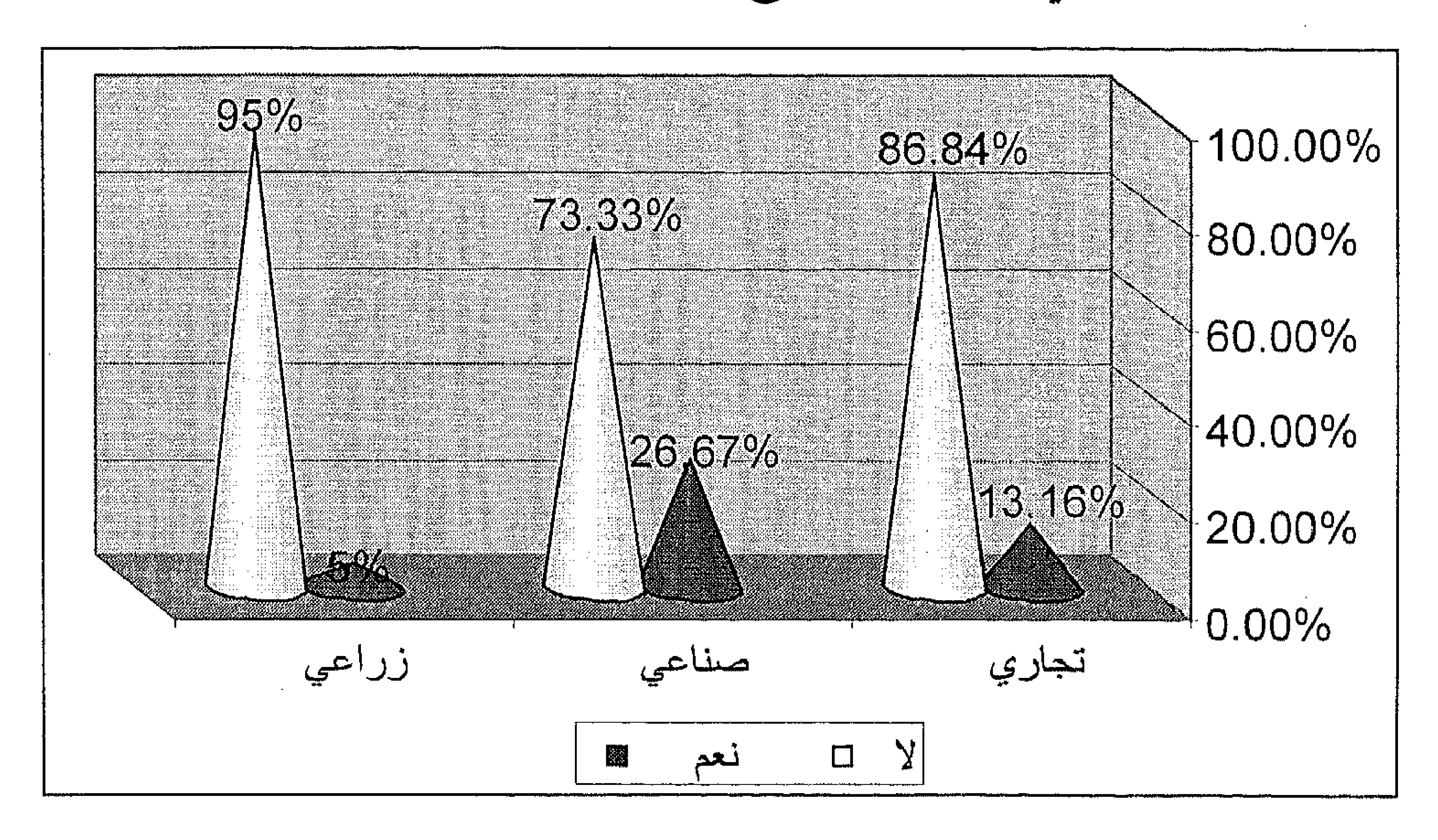
الجدول البياني الذي يظهر توزع العينة بالنسبة لصعوبة التسويق

الجدول البياني رقم (8)

ولكن على وجه الخصوص وكما يتبين بوضوح من المخطط البياني رقم (5) أدناه، أن المشاريع الصناعية في العينة كانت أكثر المشاريع التي واجهت صعوبة في التسويق، بحيث بلغت نسبة المشاريع التي عانت من هذه الصعوبة (26.67٪) من إجمالي المشاريع الصناعية، وهذا بسبب أن المشاريع الصناعية بوجه عام تحتاج إلى نشاط تسويقي خاص لا سيما المشاريع الحديثة العهد والصغيرة منها على وجه التحديد ، ثم تليها المشاريع التجارية التي شكلت لديها المشاريع التي واجهت هذه الصعوبة نسبة بلغت (13.16٪) من إجمالي مشاريعها، وأخيراً جاءت المشاريع الزراعية بتشكيل النسبة الأدنى وبما يعادل (5٪) من إجمالي مشاريعها التي عانت من هذه الصعوبة، وهذا عائد بطبيعة الحال إلى أن المشاريع الزراعية _التي تشكل مشاريع تربية الحيوان الصفة

الغالبة_ مشاريع مسوقة بذاتها نتيجة الطلب الكبير على منتجها الاستهلاكي الغذائي السريع.

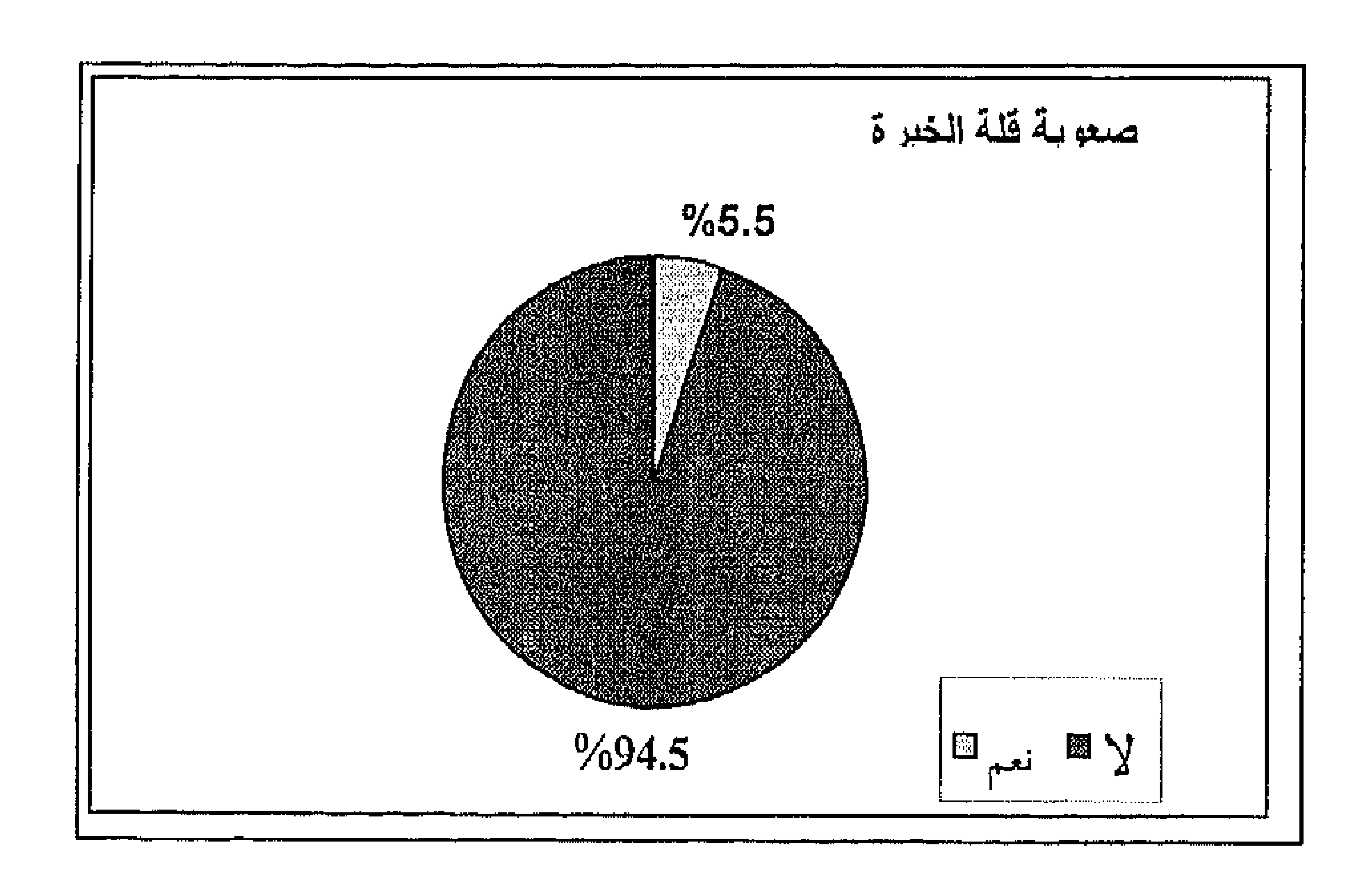
المخطط البياني الذي يظهر توزع العينة بالنسبة لصعوبة التسويق




المخطط البياني رقم (5)

أما بالنسبة للصعوبات الإدارية والفنية، فتم التركيز على أهم هذه الصعوبات والمتعلق بقلة الخبرة، وتبين أن معظم أصحاب المشاريع الصغيرة في العينة قد بادروا بإنشاء مشاريعهم من واقع خبرة سابقة لديهم في مجال عملهم ولم يواجهوا هذه المشكلة بنسبة وصلت عموماً إلى (94.5٪) مقابل نسبة ضئيلة عانت من هذه الصعوبة وشكلت (5.5٪) من إجمالي أصحاب المشاريع في العينة وهذا ما يبدو واضحاً في المخطط البياني رقم (6).

المخطط البياني الدائري الذي يظهر توزع العينة بالنسبة لصعوبة قلة الخبرة




المخطط البياني رقم (6)

وعلى الرغم من تميز معظم أصحاب المشاريع بخبرتهم السابقة في مجال عملهم إلا أنه يمكننا أن نفند و على وجه الخصوص ترتيب مواجهة هذه الصعوبة بالنسبة لمختلف أنواع المشاريع في العينة - رغم تواضع التكرار المطلق لكافة المشاريع- وكما يظهر لدينا بوضوح في الجدول البياني رقم (9)، حيث تبين أن المشاريع الصناعية نسبياً كانت أكثر المشاريع التي واجهت هذه الصعوبة و بما يعادل (6.67٪) من إجمالي المشاريع الصناعية، ثم تلتها المشاريع التجارية بنسبة بلغت (5.26٪) من إجمالي مشاريعها ، وأخيراً المشاريع الزراعية حيث شكلت نسبة المشاريع التي عانت من هذه الصعوبة نسبة لم تتجاوز (5٪) من إجمالي مشاريعها . وفي الواقع فإن هذه النسب على اختلافها إلا أنها مؤشر جيد أن معظم المشاريع انطلقت من واقع الخبرة السابقة.

| | | هل واجهتك صعوبة قلة الخبرة؟ | | | | الإجمالي | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | نعم | | لا | | | |
| | | التكرار | النسبة % | التكرار | النسبة % | التكرار | النسبة % |
| النمط | خدمي – تجاري | 2 | %5.26 | 36 | %94.74 | 38 | 100.0% |
| | صناعي | 1 | %6.67 | 14 | %93.33 | 15 | 100.0% |
| | زراعي | 1 | %5 | 19 | %95 | 20 | 100.0% |
| الإجمالي | | 4 | %5.5 | 69 | %94.5 | 73 | 100.0% |

الجدول البياني الذي يظهر توزع العينة بالنسبة لصعوبة قلة الخبرة

الجدول البياني رقم (9)

كذلك فقد تم توجيه سؤال في الاستبيان لبيان مستوى التأهيل العلمي لأصحاب المشاريع الصغيرة في العينة وأثر ذلك في نجاح هذه المشاريع، وقد تبين كما يوضحه الجدول البياني رقم (10) أدناه، أن ما يزيد على النصف بقليل أي ما يعادل نسبته ( %50.68)من أصحاب المشاريع على وجه العموم، كانوا ممن حصلوا على الإعدادية وما دون، في حين أن (%49.32) منهم كانوا ممن حصلوا على الثانوية وما فوق كمستوى تأهيل علمي.

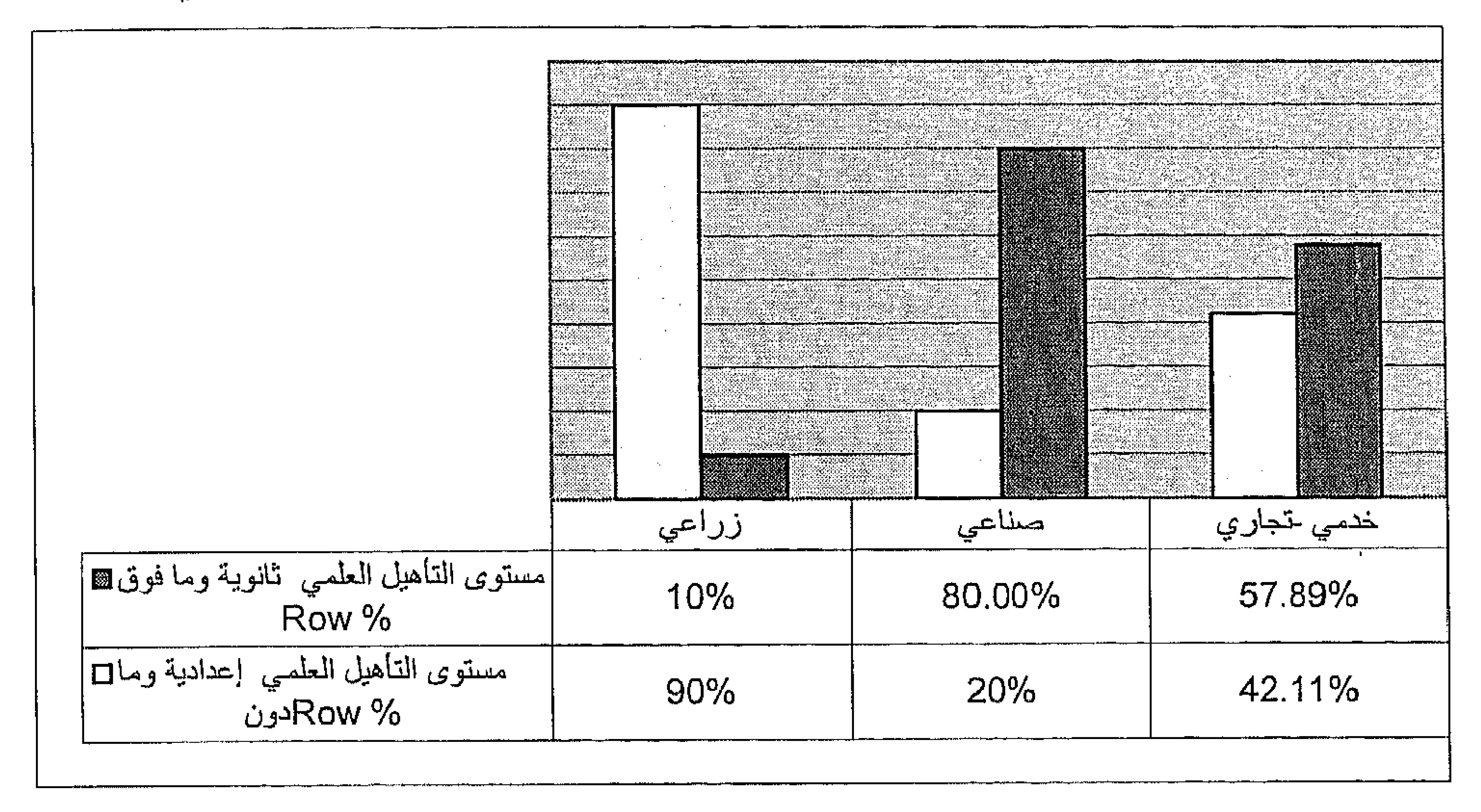
| | مستوى التأهيل العلمي | | | | الإجمالي | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ثانوية وما فوق | | إعدادية وما دون | | | |
| | التكرار | النسبة % | التكرار | النسبة % | التكرار | النسبة % |
| النمط خدمي – تجاري | 22 | ٪57.89 | 16 | ٪42.11 | 38 | 100.0% |
| صناعي | 12 | ٪..80 | 3 | ٪20 | 15 | 100.0% |
| زراعي | 2 | ٪10 | 18 | ٪90 | 20 | 100.0% |
| الإجمالي | 36 | ٪49.32 | 37 | ٪50.68 | 73 | 100.0% |

الجدول البياني الذي يظهر توزع العينة بالنسبة لمستوى التأهيل علمي

الجدول البياني رقم (10)

وعلى المستوى التفصيلي وكما يتضح من المخطط البياني رقم (7) فقد تبين أن المشاريع الصناعية هي أكثر المشاريع في العينة التي تميز أصحابها بأنهم من المتحصلين على مستوى علمي ثانوية وما فوق وبنسبة وصلت إلى (٪80) من إجمالي المشاريع الصناعية، وتلاها أصحاب المشاريع التجارية حيث بلغت نسبة المتحصلين منهم على ثانوية وما فوق (٪57.89) ويلاحظ أن هذه النتيجة كانت عاملاً إيجابياً واضحاً عند اختبار المشاريع الناجحة من المتعثرة وهذا ما سنجده لاحقاً، ثم أتت المشاريع الزراعية في الترتيب الأخير لهذا الاختبار ( درجة التأهيل العلمي ) حيث شكل معظم أصحابها وبنسبة بلغت (٪90) ممن يحملون الإعدادية فقط أو دون، في حين لم تتجاوز نسبة الحاصلين على ثانوية عامة وما فوق أكثر من (٪10) منهم.

المخطط البياني الذي يظهر توزع العينة بالنسبة لمستوى التأهيل العلمي




المخطط البياني رقم (7)

وإضافة إلى ما سبق، فقد تم توجيه سؤال إلى أصحاب المشاريع للتحقق من أنهم قد نالوا أي نوع من التدريب خلال فترة إدارتهم للمشروع، لمعرفة مدى الاهتمام بهذه الناحية في تطوير المهارات وزيادة التأهيل ومدى توفره في مجال الحاجة إليه، وتبين مثلما يتضح في الجدول البياني رقم (11) أدناه ، أن حوالي (58.9٪) من أصحاب المشاريع في العينة لم يتلقوا أي نوع من التدريب خلال فترة إدارتهم للمشروع مقابل (41.1٪) قد حصلوا على نوع ما من التدريب، وهي نسبة متواضعة جداً إذا ما قيست بأهمية التدريب بحد ذاته كونه مطلباً أساسياً في إنجاح المشاريع من جهة، وبالاهتمام المفترض والمسؤولية الواجبة من قبل الجهات الراعية في توفير مؤسسات الدعم الفني من جهة أخرى! لا سيما إذا علمنا أن الجهة الراعية قد قامت بالتدريب المسبق لكافة

أصحاب المشاريع على الإطلاق وبنسبة بلغت 100٪ ، على كيفية إنشاء مشروعاتهم الخاصة وكيفية إنجاز دراسة الجدوى الاقتصادية بأنفسهم .

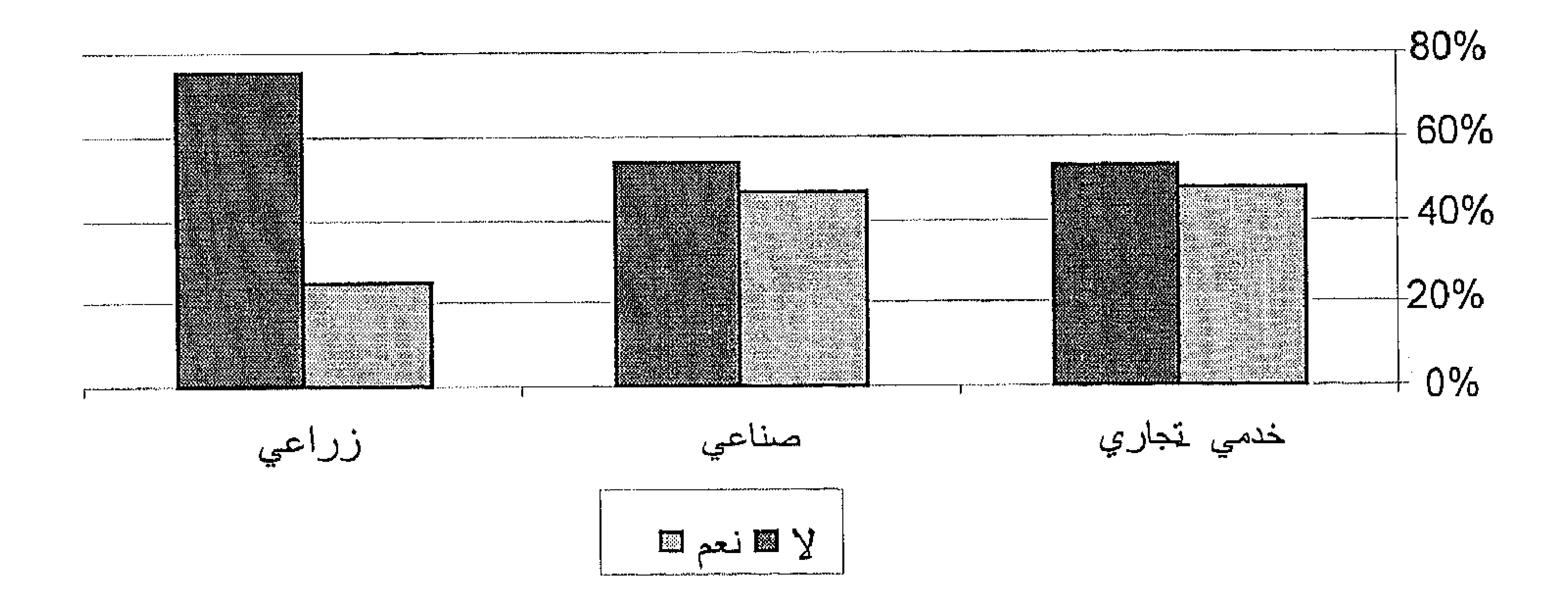
الجدول البياني الذي يظهر توزع العينة بالنسبة للحصول على أي نوع من التدريب

الجدول البياني رقم (11)

| | هل حصلت على أي نوع من التدريب؟ | | | | الإجمالي | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | نعم | | لا | | | |
| | التكرار | النسبة % | التكرار | النسبة % | التكرار | النسبة % |
| النمط خدمي – تجاري | 18 | 47.4% | 20 | 52.6% | 38 | 100.0% |
| صناعي | 7 | 46.7% | 8 | 53.3% | 15 | 100.0% |
| زراعي | 5 | 25.0% | 15 | 75.0% | 20 | 100.0% |
| الإجمالي | 30 | 41.1% | 43 | 58.9% | 73 | 100.0% |

وعلى المستوى التفصيلي فقد تبين أن المشاريع التجارية حققت أعلى نسبة بين باقي المشاريع في العينة من حيث مشاريعها التي تلقت تدريباً ما في مجال عملها بنسبة بلغت حوالي (47.4٪) من إجمالي المشاريع التجارية ، لتليها المشاريع الصناعية بنسبة مقاربة بلغت(46.7٪ ) من إجمالي مشاريعها، وأقلها المشاريع الزراعية التي حصلت (25٪) فقط من إجمالي مشاريعها على تدريب خلال فترة المشروع. وهذا ما يظهره بوضوح المخطط البياني رقم (8)أدناه

المخطط البياني الذي يظهر توزع العينة بالنسبة للحصول على تدريب




المخطط البياني رقم (8)

ويمكن تفسير ذلك أن التدريب على تواضعه قد كان موجهاً و متحيزاً باتجاه المشاريع الصناعية والتجارية من قبل الجهة الراعية أو أن أصحاب المشاريع سواء الصناعية أو التجارية يدركون أهمية التدريب في زيادة وتحسين المهارات لإنجاح مشروعاتهم التي تواجه منافسة أكثر بكثير من المشاريع الزراعية من ناحية ومن ناحية أخرى أن المشاريع الزراعية - لا سيما مشاريع تربية الحيوان- تتميز بالنمطية والروتين بطبيعتها، ومن هنا تأتي عدم الحاجة لدى أصحاب المشاريع لزيادة الكفاءة والتدريب وبشكل خاص في الأمور الفنية ، لأنه حتى وإن احتاج الأمر إلى ذلك فإن توافر وحدات الإرشاد الزراعي وبرامجها التوعوية متوافرة على الدوام، إلا في حال الحاجة إلى نوع آخر من التدريب كالتدريب المالي أو الإداري فإنه هذا ما تفتقر إليه أساساً المشاريع الزراعية نتيجة وجودها وإقامتها في المناطق الريفية التي تفتقر نسبياً إلى مثل هذه

الخدمات ، وهنا يأتي دور الجهة الراعية في تبني أنماط مختلفة من التدريب بالوسائل والأدوات التي ترتئيها وتوجيهها بشكل متوازٍ باتجاه أنماط المشاريع كافة .

كذلك فإن من أهم الصعوبات الفنية التي تواجه المشاريع هو صعوبة توفر العمالة المناسبة، وكما يشير الجدول البياني رقم (12) أدناه، إلى أن نسبة كبيرة من مشاريع العينة قد عانت من هذه الصعوبة حيث بلغت بشكل عام ما يعادل (53.4٪) من إجمالي المشاريع في العينة ، وهذه النسبة تعتبر كبيرة فعلياً تجاه واقع يشير إلى وجود أعداد كبيرة من العاطلين عن العمل ، إلا أن ذلك يفسر أيضاً أنه على الرغم من توفر العمالة إلا أن سوق العمل يعاني من قلة التأهيل والكفاءة وفي اتجاهات مختلفة ، أو أن تأهيل العمالة في جانب العرض لا يلاقي جانب الطلب عليها.

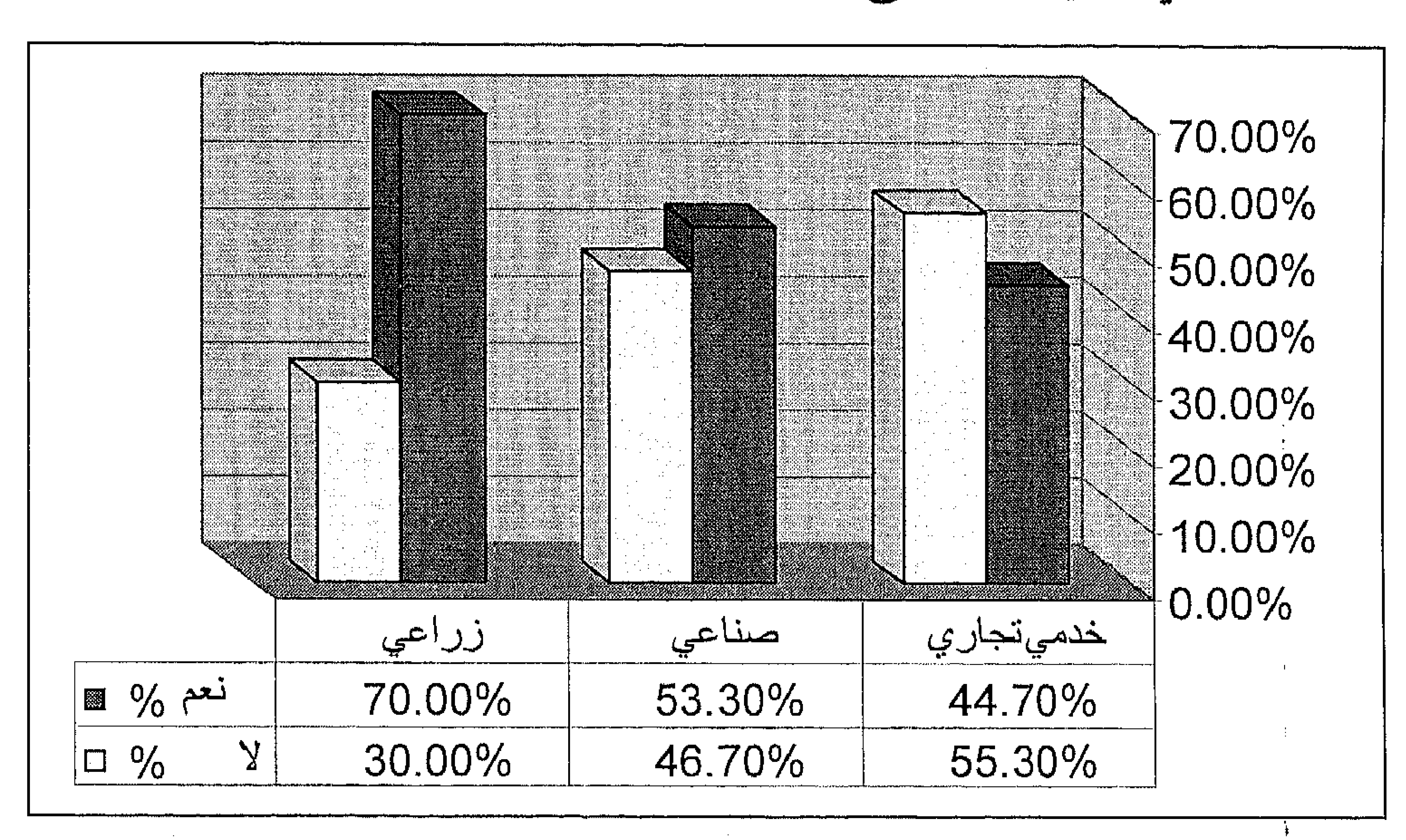
الجدول البياني الذي يظهر توزع العينة بالنسبة لصعوبة توفر العمالة المناسبة

<table>
<tr><th colspan="2" rowspan="3"></th><th colspan="4">هل واجهتك صعوبة في توفر العمالة المناسبة؟</th><th colspan="2">الإجمالي</th></tr>
<tr><th colspan="2">نعم</th><th colspan="2">لا</th><th rowspan="2">التكرار</th><th rowspan="2">النسبة %</th></tr>
<tr><th>التكرار</th><th>النسبة %</th><th>التكرار</th><th>النسبة %</th></tr>
<tr><td rowspan="3">النمط</td><td>خدمي – تجاري</td><td>17</td><td>44.7%</td><td>21</td><td>55.3%</td><td>38</td><td>100.0%</td></tr>
<tr><td>صناعي</td><td>8</td><td>53.3%</td><td>7</td><td>46.7%</td><td>15</td><td>100.0%</td></tr>
<tr><td>زراعي</td><td>14</td><td>70.0%</td><td>6</td><td>30.0%</td><td>20</td><td>100.0%</td></tr>
<tr><td colspan="2">الإجمالي</td><td>39</td><td>53.4%</td><td>34</td><td>46.6%</td><td>73</td><td>100.0%</td></tr>
</table>

الجدول البياني رقم (12)

وكما يلاحظ بوضوح في المخطط البياني رقم (9)، أن المشاريع التجارية كانت أقل المشاريع في العينة التي عانت من هذه الصعوبة بنسبة بلغت (44.7٪) ، ثم جاءت المشاريع الصناعية في المرتبة الثانية لتشكل نسبة (53.3٪) من إجمالي مشاريعها ، وأخيراً كانت المشاريع الزراعية أكثر المشاريع في العينة التي واجهت صعوبة توفر العمالة المناسبة بنسبة بلغت ( 70٪) من إجمالي مشاريعها، وهذه نسبة تعتبر كبيرة جداً ويمكن تفسير ذلك أن المشاريع الزراعية هي مشاريع مؤقتة الطلب بطبيعتها من ناحية، ومن ناحية أخرى أن توفر العمالة المناسبة بالنسبة لهم يعني عمال وافرة بأجور زهيدة، وهذا لا يتوفر في سوق العمل كثيراً عند الحاجة والطلب ، لذلك غالباً ما تلجأ المشاريع الزراعية إلى تشغيل أفراد العائلة لا سيما الأطفال والنساء دون أجر أو بأجور زهيدة.

المخطط البياني الذي يظهر توزع العينة بالنسبة لصعوبة توفر العمالة المناسبة




| | زراعي | صناعي | خدمي تجاري |
|---|---|---|---|
| نعم % | 70.00% | 53.30% | 44.70% |
| لا % | 30.00% | 46.70% | 55.30% |

المخطط البياني رقم (9)

وأما فيما يتعلق بالصعوبات الاقتصادية، فكان أهمها صعوبات تتعلق بالوضع الاقتصادي العام، فكما يبدو من الجدول البياني رقم (13) أدناه، أن أغلب المشاريع نسبياً لم تتأثر بشكل كبير بالوضع الاقتصادي العام وبنسبة تصل إلى (72.6٪) من إجمالي مشاريع العينة، مقابل (27.4٪) من المشاريع التي واجهت صعوبة من هذا النوع.،

وقد يكون لهذا ما يفسر مقولة أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة ضعيفة المرونة مقارنة بالمشاريع الكبيرة والعملاقة من حيث تأثرها بالوضع الاقتصادي العام وتطوراته وأزماته، بل على العكس تماماً فإننا نجد أنه في حالات التحول الاقتصادي والأزمات الاقتصادية الكبرى، كثيراً ما يلجأ إلى تشجيع قيام المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتدارك آثار هذه الأوضاع والأزمات.

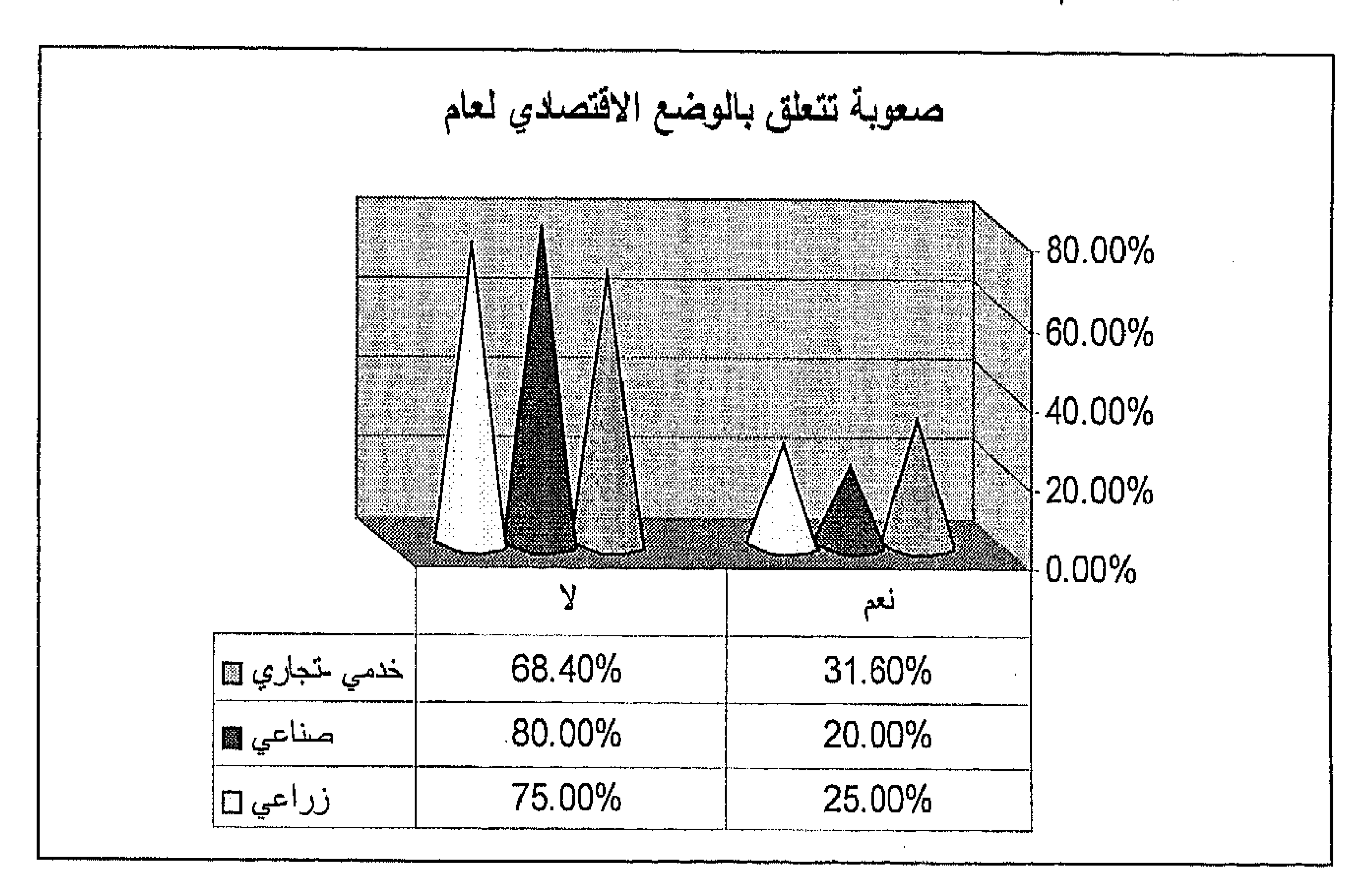
الجدول البياني الذي يظهر توزع العينة بالنسبة لصعوبات تتعلق بالوضع الاقتصادي العام

| | | هل واجهتك صعوبة تتعلق بالوضع الاقتصادي العام | | | | الإجمالي | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | نعم | | لا | | | |
| | | التكرار | النسبة % | التكرار | النسبة % | التكرار | النسبة % |
| النمط | خدمي – تجاري | 12 | 31.6% | 26 | 68.4% | 38 | 100.0% |
| | صناعي | 3 | 20.0% | 12 | 80.0% | 15 | 100.0% |
| | زراعي | 5 | 25.0% | 15 | 75.0% | 20 | 100.0% |
| الإجمالي | | 20 | 27.4% | 53 | 72.6% | 73 | 100.0% |

الجدول البياني رقم (13)

ويبدو من ملاحظة المخطط البياني رقم ( 10 ) أدناه ، أنه على الرغم من أن تأثر معظم المشاريع في العينة كان ضعيفاً نسبياً على وجه العموم ، إلا أنه وفي حال التأثر بهذه الصعوبة فقد ظهر أن المشاريع التجارية كانت أكثر المشاريع الصغيرة في العينة التي واجهت هذه الصعوبة وبنسبة بلغت (31.60٪) ، وذلك أن المشاريع التجارية عموماً هي أكثر المشاريع مرونة لا سيما الخدمية منها من حيث طبيعتها، وتلتها المشاريع الزراعية في المرتبة الثانية مشكلة نسبة (25٪) من إجمالي مشاريعها، ثم جاءت المشاريع الصناعية في المرتبة لأخيرة من حيث تأثرها بهذه الصعوبة وبنسبة بلغت (20٪) من مجمل مشاريعها.

المخطط البياني الذي يظهر توزع العينة بالنسبة لصعوبات تتعلق بالوضع الاقتصادي العام




| | لا | نعم |
|---|---|---|
| خدمي -تجاري | 68.40% | 31.60% |
| صناعي | 80.00% | 20.00% |
| زراعي | 75.00% | 25.00% |

المخطط البياني رقم (10)

وفي نهايـة استعراضـنا لأهـم الصـعوبات الـتي يمكـن أن تكـون واجهـت المشاريع في العينة، كان لا بد لنا من أن نتعرف إلى تقييم المشاريع من وجهة نظر أصحابها فيما لو كانت باعتبارهم مشروعات ناجحة أم متعثرة مالياً من خـلال سؤال مباشر تم توجيهه لأصحاب المشاريع في العينـة ، حيـث أظهـر الاسـتبيان مثلما يبدو لنا بوضوح في الجدول البياني رقم (14 ) أدناه، أن (82.2٪) مـن أصحاب المشـاريع في العينـة عمومـاً اعتـبروا أن مشـروعاتهم ناجحـة ، مقابـل (17.8٪) اعتبروا مشروعاتهم متعثرة ،.

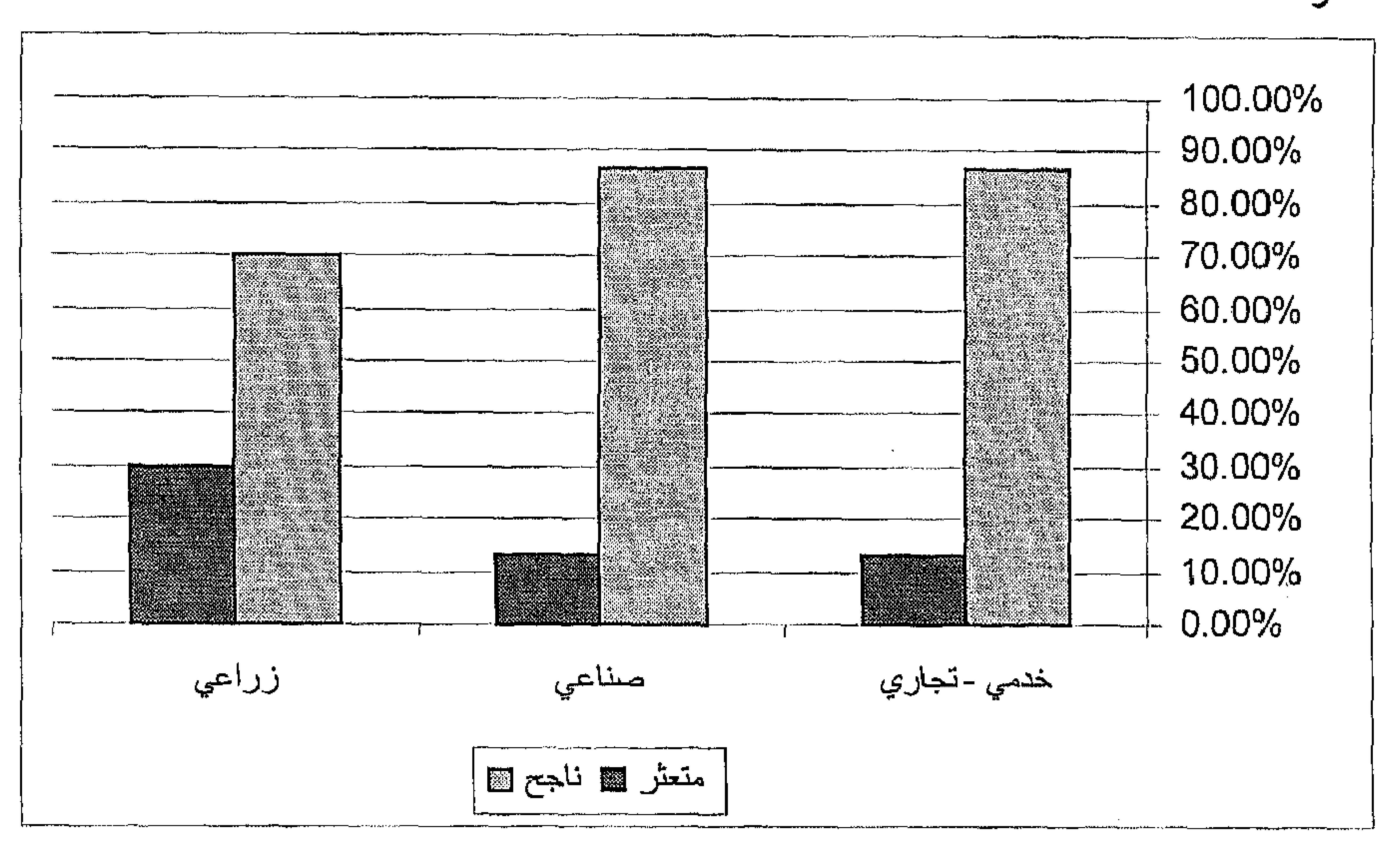
الجدول البياني الذي يظهر توزع العينة حسب اعتبار المشروع ناجحاً أم متعثراً

| | هل تعتبر المشروع ناجح أم متعثر | | | | إجمالي | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ناجح | | متعثر | | | |
| | التكرار | النسبة% | التكرار | النسبة% | التكرار | النسبة% |
| النمط خدمي – تجاري | 33 | 86.8% | 5 | 13.2% | 38 | 100.0% |
| صناعي | 13 | 86.7% | 2 | 13.3% | 15 | 100.0% |
| زراعي | 14 | 70.0% | 6 | 30.0% | 20 | 100.0% |
| إجمالي | 60 | 82.2% | 13 | 17.8% | 73 | 100.0% |

الجدول البياني رقم (14)

وقد تقاربت كلاً من المشاريع الصناعية و التجارية في نسبة التوزع بين النجاح والتعثر إلى حدٍ كبير مثلما تبدو واضحة في المخطط البياني رقم ( 11)، حيث بلغت نسبة التوزع للمشاريع التجارية ما بين(86.8 ٪ ) للمشاريع الناجحة (13.2 ٪ ) للمشاريع المتعثرة .. بما يقابله لدى المشاريع الصناعية بنسبة توزع بلغت ( 86.7٪) للمشاريع الناجحة و(13.3 ٪ ) للمشاريع المتعثرة .. في حين نالت المشاريع الزراعية الحصة الأكبر في اعتبار مشاريعها متعثرة حيث بلغت نسبة التوزع (70٪) للمشاريع الناجحة مقابل (30٪) للمشاريع التي اعتبرها أصحابها متعثرة، .

المخطط البياني الذي يظهر التوزع النسبي للعينة حسب اعتبار المشروع ناجحاً أم متعثراً




المخطط البياني رقم (11)

وهذه النتيجة تدل على وجه العموم أنها نتيجة إيجابية للغاية ، ومتوافقة إلى حدٍ كبير مع توقعات أصحابها قبل البدء بمشروعهم ، إذا ما علمنا أن كافة

المشاريع الصغيرة في العينة و على الإطلاق أي ( 100٪ ) من إجمالي المشاريع التي تم تنفيذها عن طريق الجهة الراعية ( هيئة مكافحة البطالة )، قد منحت الموافقة على التمويل على أساس تقييم دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع التي تقدم بها أصحابها إلى الجهة الراعية كشرط أساسي للتمويل، وهذا ما شكل عاملاً جوهرياً في تحقيق نتائج إيجابية من الناحية المالية والتسويقية والفنية، هذا إذا ما علمنا أيضاً أنه تم مساعدة أصحابها في إعدادها من قبل الجهة الراعية كنوع من المساعدة الفنية كي يتمكنوا من تحديد احتياجاتهم بأنفسهم وتقدير كلفتهم الرأسمالية ثم دراسة السوق والجوانب الفنية الأمر الذي يؤكد على أهمية التخطيط المسبق والمدروس لإنشاء أي مشروع كشرط أساسي للنجاح،.

كما تشير هذه النتيجة أيضاً، إلى أنه على الرغم من أن المشاريع الصغيرة في العينة قد نشأت برعاية ومتابعة حكومية وضمن خطة استراتيجية وطنية، إلا أن أغلب هذه المشاريع قد واجهت صعوبات مختلفة بدرجات متفاوتة فيما بينها - تلك التي تم استعراض أهمها آنفاً -، ورغم أنها لم تشكل في الواقع عائقاً أو حجرة تعثر بالنسبة للكثير من أصحاب هذه المشاريع حيث تمكنوا من إدارة هذه الصعوبات وحققوا نتائج إيجابية في إنجاح مشاريعهم. لكن هذه الصعوبات بالمقابل شكلت لدى القسم المتبقي من المشاريع مشكلة حقيقية حيث صنفت من قبل أصحابها ضمن المشاريع المتعثرة مالياً، الأمر الذي يحتاج هنا إلى التدخل من قبل الجهة الراعية لتقديم مزيد من الرعاية والعناية، وبالمناسبة فقد تم إعلام المعنيين لدى الهيئة العامة للتشغيل والتنمية / مديرية تنمية المشروعات بهذه النتيجة بغية تقديم يد العون والمساعدة.

# الفصل السادس

## لمحة عن البطالة في سورية واختبار الفرضية الأولى

### أولاً - لمحة عن البطالة في سورية :

البطالة مشكلة اقتصادية اجتماعية يعاني منها الأفراد في كافة المجتمعات النامية والمتقدمة على حدٍ سواء ولكن بدرجات متفاوتة، "كما تعد البطالة ظاهرة طبيعية في الوضع الاقتصادي، إذ من الصعب الوصول إلى مستوى التوظيف الكامل لكل أفراد القوة العاملة في أي اقتصاد ، ذلك أن التوظيف الكامل يمثل وضعاً أمثل بعيد المنال" وقد كانت "البطالة ظاهرة ملفتة في عدد محدود من الأقطار العربية لكنها أصبحت اليوم عامة تشمل جميع الدول العربية دون استثناء وقد تجاوز المعدل العام للبطالة 14٪ للبلدان العربية ، حيث يتجاوز معدل البطالة في قرابة نصف الأقطار العربية المعدل العام للمنطقة العربية، الأمر الذي يعني وجود ما يزيد عن 17 مليون متعطل عن العمل".

ولقد عرفت منظمة العمل الدولية العاطل عن العمل بأنه ((كل من هو قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن لا يجده )) ؛ ويعتبر هذا التعريف تعريفاً عاماً ويقتصر على البطالة المطلقة أو "السافرة" كما يسميها البعض أي نقص التشغيل الكامل، بسبب عدم توفر فرص العمل الكافية لاستيعاب فائض عرض قوة العمل، وفي المقابل تعرف البطالة المقنعة (أو حالة العمالة ظاهرياً) بأنها تعبر عن عمل الأفراد بأقل من الطاقة الإنتاجية المفترضة لهم، أو في حالة وجودهم في بعض القطاعات دون أن يترتب على وجودهم ناتج صافي أو إضافي.

كما أن هناك تعريفات أخرى للبطالة " تختلف باختلاف نوعها من حيث الشكل والمضمون كالبطالة الجزئية والموسمية والمؤقتة والبطالة الهيكلية والاحتكاكية وغيرها، لكن البطالة المقنعة تمثل أخطر أنواع البطالة حيث من الصعب حصرها، وتكاد أن تكون الإنتاجية الحدية لها صفراً ".

أما التعريف العالمي للمتعطل عن العمل الذي اعتمدته الحكومة في سورية فهو (( الشخص الذي لم يعمل ولو ساعة واحدة في الأسبوع السابق ليوم البحث وغير مرتبط بعمل ويبحث عن عمل، ومستعد لمباشرة هذا العمل في فترة لا تتعدى الشهر)).

وبناء على هذا التعريف، فإن معدلات البطالة في سورية لعمر 15 سنة وما فوق كما تبدو واضحة في الجدول البياني رقم ( 15) المبين أدناه. حسب البيانات الرسمية خلال السنوات العشر الممتدة من عام 1998- 2007 " قد تراوحت بين معدل لم يقل عن 8٪ من قوة العمل، لتبلغ ذروتها عام 2003 بما يعادل11.7٪ وبحجم بطالة مطلق بلغ حوالي ( 582 ألف) نسمة من إجمالي القوى العاملة ".

وقدرت هذه النسبة أيضاً بـ " 16.22٪ وبحجم مطلق ما يقارب (812 ألف) عاطل عن العمل حسب مسح خارطة البطالة بالعينة التي نفذته هيئة مكافحة البطالة لعام 2003 بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) والمكتب المركزي للإحصاء " للتعرف على حجم ونسبة البطالة الواجب التعامل معها وتخفيضها .

وهذا الفرق ناجم عن الاختلاف في المعيار والتعريف الذي اعتمدته الهيئة عند مسحها للبطالة بحيث أضافت ما يسمى بمفهوم البطالة الجزئية "التي اعتبرت

أن الشخص المتعطل عن العمل هو الذي ليس له عملاً دائماً والذي عمل لمدة يومين فقط خلال الأسبوع السابق ليوم الإسناد الزمني".

حيث يلاحظ ارتفاع معدل البطالة بشكل عام خلال السنوات الممتدة (1998-2003)، لتعاود انخفاضها في الأعوام التي تليها (2004-2007) .

الجدول البياني يبين سلسلة زمنية لمعدلات البطالة في سورية لعمر 15 سنة وما فوق خلال الفترة الممتدة من 1998- 2007

| الأعوام | معدل البطالة |
|---|---|
| 1998 | ٪8.9 |
| 1999 | ٪9.2 |
| 2000 | ٪9.5 |
| 2001 | ٪11.2 |
| 2002 | ٪11.5 |
| 2003 | ٪11.7 |
| 2003* | ٪16.2 |
| 2004 | ٪9,3 |
| 2005 | ٪8,5 |
| 2006 | ٪8,2 |
| 2007 | ٪8.3 |

الجدول البياني رقم (15)

وعلى الرغم من هذه الانخفاضات يرى الخبراء أن معدل البطالة في سورية ما يزال مرتفعاً، كما أن مؤشر البطالة بشكله العالمي المعروف لا يعطي

مؤشراً دقيقاً عن حجم مشكلة البطالة في البلد، " إذ أننا نعاني من عدة ظواهر أخرى يمكن إدراجها تحت ظاهرة البطالة التي تجعل من الأمر أكثر سوءاً كظواهر البطالة المقنعة والبنيوية، كما أن انخفاض معدلات البطالة وارتفاعها هو أمر يتعلق بالطريقة والمعايير التي نستخدمها في حساب ذلك" ، وهذا ما لاحظناه عند تبني الهيئة تعريفاً مغايراً للتعريف الذي اعتمده المكتب المركزي للإحصاء في إحصائياته.

إضافة إلى أن البطالة تتأثر بحجم القوى البشرية في البلاد وهي عدد السكان بين عمري (15-64) سنة، والذي سجل ارتفاعاً كبيراً في النمو خلال العقدين الأخيرين الذي جعل من سوريا واحدة من الدول الـ(فتية) في العالم (( حيث ارتفع من 3.6 ٪ في حقبة السبعينيات إلى 4 ٪ في الثمانينيات و5 ٪ في التسعينيات وأكثر من ذلك في السنوات الخمس الأولى من الألفية الثالثة، مما جعل هذه القوة تشكل أكثر من 55 ٪ من حجم السكان " المقدر بما يقارب 18 مليون نسمة ، حسب التعداد العام الأخير والمسح السكاني لعام 2004".

وإذا قمنا بتحليل هذه الظاهرة الاقتصادية فنجد أن المعطيات تشير إلى أن مشكلة البطالة في سوريا ناجمة أولاً عن وجود فجوة بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل النمو السكاني. حيث يلاحظ ضعف "معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة بين عامي 1996 و2002 والذي تراوح بين صفر و3٪، وهذا النمو على أرقامه المطلقة إذا ما قورن بمعدل النمو السكاني خلال نفس الفترة والذي تراوح هو الآخر بين 2.7 و3 ٪" فإننا نجد أن معدل النمو الاقتصادي خلال فترة سبع إلى ثماني سنوات كان بسيطاً ومتواضعاً مقارنة بمعدل النمو السكاني مما أدى إلى مشكلة اقتصادية حقيقية.

والسبب الثاني هو أن الاقتصاد السوري كان إلى فترة ولا يزال حتى الآن يسير تحت سيطرة القطاع العام وهناك عدم نمو وعدم سماح للقطاع الخاص أن ينمو كما يجب، حتى يستطيع أن يمتص فائض هذه العمالة.

كذلك وجود نسبة كبيرة من العاملين الذين ينضمون إلى القطاع (الخاص غير المنظم) نتيجة فقدانهم الفرصة لدى القطاع المنظم، والملاحظات غبر الخفية أن عدداً كبيراً من الأطفال من الفئة العمرية 10- 14 عاماً يتجه للعمل وبشروط سيئة لدى القطاع غير المنظم هذا "بدءاً من عملهم بدخول منخفضة في بيئات خطيرة وغير صحية خارج نطاق الحماية الاجتماعية والقانونية مع خطر الاستغلال والمضايقة المحدقة بهم دوما" (القطاع غير المنظم أو غير الرسمي : ويضم المنشآت غير المرخصة وهي بالطبع غير مسجلة رسمياً ولذلك يسمى القطاع غير الرسمي ) ، إضافةً إلى أن هناك نسبة لا بأس بها من كبار السن يعملون ضمن هذا القطاع مما له الانعكاس السلبي بشكل عام في زيادة معدلات البطالة بين البالغين وخاصة في الأعمال والصناعات والحرف التي لا تتطلب تأهيلاً محدداً أو جهداً خاصاً من قبل العامل.

كما تشير التقديرات المختلفة إلى وجود مئات الآلاف من العمال السوريين من مختلف الاختصاصات يعملون خارج سوريا، وأحياناً بمستوى أجور وشروط عمل متدنية؛ نتيجة غياب فرصة العمل المناسبة أو انخفاض التكلفة للفرصة البديلة في سوق العمل الداخلية.

وهنا يتضح أنه على الرغم من قيمة المسح الذي قامت به الهيئة ،إلا أن مسح قوة العمل بالعينة لا يعطي نتائج دقيقة وواقعية إضافة إلى أنه يعاني عادة من نقائص متعددة أهمها أنه يميل للتقليل من مدى مساهمة النساء والأطفال وكبار السن في النشاط الاقتصادي.

كذلك فإن عدم فعالية مكاتب الاستخدام والتشغيل، واقتصار دورها على تسجيل أسماء الراغبين بالحصول على عمل وحصراً في القطاع العام، بطريقة لا يمكن اعتبارها أكثر من مكاتب تسجيل بدل مكاتب تشغيل، وعدم تنظيم القطاع "الهامشي" الغير منظم حيث أن عدداً كبيراً ممن سجلوا أسماءهم لدى مكاتب التشغيل هم أصلاً يعملون لدى القطاع الغير منظم، وعدم تفعيل دور المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في تسجيل العاملين كافة وفي كل القطاعات وتشميلهم بنظام التأمينات الاجتماعية، وأخيراً وليس آخراً عدم تقاطع عمل ومهام هذه الجهات فيما بينها.

وعليه نجد أن ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل ليس بالضرورة تعبيراً عن زيادة العرض من قوة العمل الناجمة عن أو نتيجة الزيادة السكانية وحدها بما يفوق معدل النمو الاقتصادي، وإنما نتيجة أسباب أخرى مجتمعة، وفق هذه المعطيات السؤال الذي يطرح نفسه ما هو حجم البطالة الحقيقية في البلاد؟ وهل تعتبر العمالة المؤقتة والمؤقتة في القطاع الزراعي عاطلة عن العمل ؟ أم أنهم بطالة مقنعة ؟ .

تقديرات معدل البطالة في سورية، فإن من المفيد الإطلاع على" نتائج دراسة (مسح خارطة البطالة)" التي قامت بها هيئة مكافحة البطالة عام 2003 وفق الجدول البياني رقم ( 16) للتعرف على مواصفات البطالة في سورية وخصائصها آنذاك حيث تشير تلك النتائج إلى أن:

- البطالة كانت في ازدياد مضطرد، وتلك هي الظاهرة التي ينبغي تحجيمها.
- البطالة في المقام الأول هي مشكلة الشباب، وبصفة خاصة الداخلين في سوق العمل لأول مرة.

- ضرورة رفع الكفاءات بواسطة ربط التدريب المهني بالتشغيل لوجود نسبة عالية من المتعطلين عن العمل هم من الأميين وذوي التعليم الابتدائي والإعدادي.
- محدودية مساهمة برامج التدريب المهني في تأهيل القوة العاملة نتيجة ارتفاع نسبة غير الملتحقين لأي دورة تدريبية خلال سنة من دخولهم إلى سوق العمل.
- القطاع غير المنظم(الهامشي) يلعب دوراً كبيراً في استقطاب العاملين نظراً لانخفاض التعيين في القطاع العام ونقص فرص العمل في القطاع الخاص.
- جدول بياني يوضح نتائج مسح خارطة البطالة بالنسبة لإجمالي المتعطلين عن العمل لعام 2003

| حجم البطالة المطلق لعام 2003 | 812000 |
|---|---|
| نسبة الوافدين الجدد لسوق العمل | ٪86 |
| نسبة العاطلين دون30سنة | ٪80 |
| نسبة العاطلين دون الإعدادي | ٪72 |
| نسبة العاطلين غيرا لمتبعين لأي دورة | ٪80 |

الجدول البياني رقم ( 16)

وعليه فإن نتائج الكتاب هذه كانت بمثابة دليل إرشادي لعمل الهيئة وتحقيق أهدافها، فضلاً عن منطلق السبب الرئيس الذي حدا بإحداث الهيئة العامة لتنفيذ برنامج مكافحة البطالة ، عن طريق تشجيع العاطلين عن العمل

لإنشاء مشروعاتهم الصغيرة ،وبناءً على ما تقدم سوف نقوم بتقييم الأثر التنموي لهذه المشروعات التي نشأت في ظل هذه الاستراتيجية ودورها في خلق فرص عمل جديدة وبالتالي مساهمتها في تخفيض نسبة البطالة.

**اختبار الفرضية الأولى : خلق فرص عمل جديدة :**

"تساهم المشروعات الصغيرة في خلق فرص عمل جديدة وبالتالي التخفيض من نسبة البطالة في سورية" على المستوى الكلي ندرك أن المشروعات الصغيرة تخلق فرص عمل جديدة وبالتالي يمكنها أن تساهم في تخفيض نسبة البطالة في سورية.

أما على المستوى التفصيلي وعند التحقق من عينة البحث تبين أن المشروعات الصغيرة في العينة قد أدت بشكل عام إلى توفير (196) فرصة عمل مباشرة، توزعت حسب الجنس ما بين (136ذكور- 60إناث ) - وهذا ما سنأتي على ذكره لاحقاً وبالتفصيل عند اختبار الفرضية الثالثة فيما يخص تمكين المرأة-. كما انقسمت بدورها إلى فرص عمل (154دائمة -42 مؤقتة) متوزعة بين الجنسين مثلما تبدو بوضوح في الجدول البياني رقم (17) أدناه ،

الجدول البياني الذي يظهر التوزع التكراري لمجموع العمال في العينة

الجدول البياني رقم ( 17 )

| الإجمالي | النسبة | المجموع | مجموع عمال مؤقت ذكور | مجموع عمال دائمين ذكور | المجموع | مجموع عمال مؤقت إناث | مجموع عمال دائمين اناث | عدد مشاريع العينة | نمط مشاريع العينة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 95 | 48% | 64 | 13 | 51 | 31 | 9 | 22 | ع=38 | تجاري |
| 50 | 26% | 42 | 2 | 40 | 8 | 3 | 5 | ع=15 | صناعي |
| 51 | 26% | 30 | 9 | 21 | 21 | 6 | 15 | ع=20 | زراعي |
| 196 | 100% | 136 | 24 | 112 | 60 | 18 | 42 | الإجمالي73 | |

وقد ساهمت مختلف أنماط المشاريع بتوفير إجمالي فرص عمل مباشرة والبالغة (196) فرصة عمل، توزعت على الشكل الآتي (95 للتجاري – 50 للصناعي – 51 للزراعي )، كما نجد أن أعلى مساهمة لتوفير فرص العمل المباشرة بشكل عام كانت من خلال المشاريع التجارية التي شكلت حوالي (48٪) وتساوت المساهمة بشكل تقريبي بما يعادل (26٪) بين باقي المشاريع من حيث الصناعية والزراعية.

ويمكن تفسير ذلك أن درجة التأهيل المطلوبة في المشاريع التجارية أقل منها في المشاريع الصناعية والزراعية، وهذا ما تبين معنا سابقاً بالنسبة لصعوبة توفر العمالة المناسبة، من حيث أن المشاريع التجارية كانت أقل المشاريع في العينة التي عانت من هذه الصعوبة نسبياً ، لذلك يتوقع منها أن توفر فرص عمل بشكل عام أكثر من غيرها.

أما بالنسبة لفرص العمل المباشرة الدائمة والتي بلغت (154) فرصة عمل، قد توزعت بين مختلف أنماط المشاريع على الشكل التالي (73 تجاري – 45 صناعي – 36 زراعي) وكما تبدو في الجدول البياني رقم ( 18)، أدناه الذي يظهر التوزع المطلق والنسبي لمجموع العمال الدائمين في العينة.

الجدول البياني الذي يظهر توزع المطلق والنسبي لمجموع العمال الدائمين في العينة

| مشاريع العينة | | مجموع عمال دائمين | |
|---|---|---|---|
| النمط | العدد | المجموع | النسبة% |
| تجاري | ع38= | 73 | %447. |
| صناعي | ع15= | 45 | %229. |
| زراعي | ع20= | 36 | 23.4% |
| الإجمالي | ع73= | 154 | 100% |

الجدول البياني رقم (18)

فإننا نلاحظ أيضاً أن المشاريع التجارية ساهمت عموماً بتوفير أعلى نسبة من فرص العمل الدائمة ، حيث شكلت (47.4٪ ) من إجمالي عدد فرص العمل الدائمة المحدثة عن طريق هذه المشروعات أي حوالي النصف تقريباً، ،. وتلتها في المرتبة الثانية المشاريع الصناعية التي ساهمت بنسبة (29.2٪) أي حوالي الثلث من إجمالي فرص العمل الدائمة المتحققة عن طريق المشاريع الصغيرة عموماً ، وأخيراً المشاريع الزراعية التي بلغت مساهمتها (23.4٪) من مجمل فرص العمل الدائمة .

ويبدو التفاوت بين المشاريع الصغيرة في العينة من حيث نتيجة توفير فرص العمل الدائمة واضحاً وبشكل متدرج كما يظهره المخطط البياني رقم (13 )أدناه ، بدءاً من المشاريع التجارية ثم تليها المشاريع الصناعية وأخيراً

المشاريع الزراعية وبما يتوافق مع نتائج مواجهة صعوبة توفر العمالة المناسبة بالنسبة لمختلف المشاريع التي مرت معنا سابقاً في بحث الصعوبات.

أما بالنسبة لتكلفة فرصة العمل الدائمة ، وهنا سنركز على هذا النوع من فرص العمل أي- المباشرة والدائمة- نظراً لأهميتها وكونها الغاية من إحداث هذه المشاريع ، وسنبدأ من رأس المال الكلي للمشروع عند بداية تأسيسه وحسب طبيعته ، حيث جاءت نتيجة الإجابة على سؤال في الاستبيان وبعد استخراج المتوسط الحسابي لكل من رأس المال العامل والثابت وبالتالي رأس المال الكلي لكافة أنماط المشاريع في العينة مقرباً إلى أقرب ألف ليرة سورية، تبين أن المشاريع الصناعية كانت الأعلى كلفة بين متوسطات رأس المال الكلي (العام) للمشاريع، وهذه واقعي ومنطقي نظراً لكلفة مستلزمات الإنتاج المرتفعة للمشاريع الصناعية ثم تلتها المشاريع التجارية وأخيراً المشاريع الزراعية. مثلما يبدو ذلك من الجدول البياني رقم (19).

الجدول البياني لمتوسط رأس المال بداية المشروع حسب نمط المشاريع في العينة

الجدول البياني رقم (19)

| لنمط | متوسط رأس المال العامل بداية المشروع | متوسط رأس المال الثابت بداية المشروع | متوسط رأس المال الكلي بداية المشروع |
|---|---|---|---|
| تجاري | 244000 | 361000 | 605000 |
| صناعي | 347000 | 1081000 | 1428000 |
| زراعي | 109000 | 254000 | 363000 |

وبالتقاطع مع الجدول البياني رقم( 20 ) المبين أدناه، الذي يظهر إجمالي فرص العمل الدائمة ومعدل إحداث وتوليد هذه الفرص من قبل المشاريع الصغيرة عموماً كل منها حسب نمطها، فإن المشاريع الصناعية قد أحدثت أعلى معدل من فرص العمل الدائمة بواقع معدل بلغ (3) فرص عمل دائمة، مما يعني أن المشاريع التجارية رغم أنها كانت الأكثر عددياً بين المشاريع في توفير فرص العمل الدائمة لكنها لم تكن الأعلى معدلاً حيث حققت المشاريع التجارية معدلاً بلغ ( 1.92) فرصة عمل لكل مشروع تجاري، وأخيراً المشاريع الزراعية بمعدل (1.80) فرصة عمل لكل مشروع.

مما يعني أن المشاريع الصغيرة عموماً قد أحدثت (154) فرصة عمل دائمة، وذلك بمعدل بلغ حوالي (2.10) وسطياً لكل مشروع صغير بغض النظر عن نمط المشروع.

الجدول البياني لفرص العمل الدائمة ومعدل التولد حسب نمط المشاريع

الجدول البياني رقم (20 )

| مشاريع العينة | | فرص العمل الدائمة | |
|---|---|---|---|
| النمط | العدد | المعدل | المجموع |
| تجاري | ع38= | 1.92 | 73 |
| صناعي | ع15= | 3 | 45 |
| زراعي | ع20= | 1.80 | 36 |
| الإجمالي | ع73= | 2.10 | 154 |

ونتيجة تقاطع كلٍ من الجدول البياني رقم (19 ) والجدول البياني رقم ( 20) أعلاه، نستنتج أخيراً الجدول البياني رقم ( 21 ) الذي يظهر تكلفة فرصة العمل الدائمة، وبما يتضح أن تكلفة فرصة العمل في المشاريع الصناعية هي الأعلى بين باقي المشاريع حيث بلغت بشكل تقريبي ( 476000) ليرة سورية، ثم جاءت المشاريع التجارية في المرتبة الثانية بما يقارب ( 315000) ليرة سورية، وأخيراً تكلفة فرصة العمل في المشاريع الزراعية بما يعادل تقريباً (202000) ليرة سورية. وبالتالي فإن متوسط تكلفة فرصة العمل الدائمة بالنسبة لإجمالي المشاريع الصغيرة في العينة بلغ حوالي (380000) ليرة سورية. وهذه النتيجة أتت متوافقة مع تدرج التكاليف الرأسمالية لأنماط المشاريع ، بمعنى أن المشروع ذي التكلفة الرأسمالية الأعلى سيولد فرصة عمل دائمة ذات تكلفة أعلى من غيرها في المشاريع ذات التكلفة الرأسمالية الأدنى .

مع تذكر أن (27.40٪) من إجمالي مشاريع العينة أ ي حوالي الثلث تقريباً ، قد واجهت صعوبة في توفر الضمان أكثر من صعوبة توفر التمويل، الأمر الذي يزيد من تكلفة رأس المال للمشاريع وبالتالي يزيد من تكلفة فرصة العمل فيها ويخفض من معدل توفير فرص العمل، وعليه قد تكون النتيجة خلاف ذلك أي أفضل مما تم تحقيقه بالنسبة لعدد فرص العمل وتكاليفها فيما لو تم التخفيف من هذه الصعوبة أو الحد من أثرها السلبي، كذلك نستنتج أن المشاريع الزراعية على الرغم من أنها كانت أكثر المشاريع التي واجهت هذه الصعوبة، بنسبة بلغت ( 40 ٪ ) من إجمالي مشاريعها، إلا أنها كانت الأخفض تكلفة بالنسبة لفرصة العمل الدائمة ، مما يعني أن المشاريع الزراعية على وجه العموم تحقق فرص عمل دائمة بتكلفة بسيطة نسبياً ، .

الجدول البياني الذي يظهرتكلفة فرصة العمل الدائمة

الجدول البياني رقم (21)

| النمط | متوسط رأس المال الكلي بداية المشروع | معدل توليد فرصة العمل الدائمة | تكلفة فرصة العمل الدائمة |
|---|---|---|---|
| تجاري | 605000 | 1.92 | 315000 |
| صناعي | 1428000 | 3 | 476000 |
| زراعي | 363000 | 1.80 | 201000 |
| المتوسط الإجمالي | 798000 | 2.10 | 380000 |

هذا بالإضافة إلى أن جميع المشاريع عموماً قد عانت من صعوبة توفر العمالة المناسبة كما مر معنا سابقاً وبنسبة بلغت (53.4٪) أي أكثر من نصف المشاريع في العينة، الأمر الذي يعني أنه لولا مواجهة هذه الصعوبة لكان من المفترض أن يكون عدد فرص العمل التي تم توفيرها من خلال هذه المشاريع هو أكبر من الرقم الذي تحقق على أرض الواقع. وبالتالي فإن المعدل سيكون أعلى وبالتالي تكلفة فرصة العمل أقل على وجه العموم.

وفيما يتعلق بالمتغير الخاص بتوفير فرص العمل المباشرة المؤقتة أو(المؤقتة)، نجد أن المشاريع الصغيرة قد ساهمت عموماً وبعدد مطلق بتوفير (42 ) فرصة عمل مؤقتة، كما يظهره الجدول البياني رقم (22) الخاص بالتوزع المطلق والنسبي لمجموع العمال المؤقتين في العينة.

جدول التوزع المطلق والنسبي لمجموع العمال المؤقتين في العينة

الجدول البياني رقم (22)

| مشاريع العينة | | مجموع عمال مؤقتين | |
|---|---|---|---|
| النمط | العدد | المجموع | النسبة% |
| تجاري | ع=38 | 22 | 52.40% |
| صناعي | ع=15 | 5 | 11.90% |
| زراعي | ع=20 | 15 | 35.70% |
| الإجمالي | ع=73 | 42 | 100% |

ويلاحظ أن المشاريع التجارية وفق ما يظهره المخطط البياني رقم ( 14) أدناه لقد شكلت أعلى نسبة مساهمة والتي بلغت حوالي (52.4٪) محققة بذلك (22) فرصة عمل مؤقتة، بحيث فاقت المشاريع الزراعية التي جاءت في المرتبة الثانية بنسبة مشاركة حوالي( 35.7 ٪ ) وبعدد إجمالي بلغ (15) فرصة عمل مؤقتة، وتلتها أخيراً المشاريع الصناعية التي بلغت نسبتها حوالي (11.9٪ ) وبعدد فرص عمل مؤقتة بلغت (5) فرص عمل.

وهنا نجد أن التدرج بين نتائج المشاريع الصغيرة في العينة بالنسبة لتوفير فرص العمل المؤقتة أو المؤقتة بدءاً من المشاريع التجارية وانتقالاً إلى المشاريع الزراعية ثم الصناعية غير متوافق مع نتائج صعوبة توفر العمالة المناسبة، ويمكن تعليل ذلك أن المشاريع الزراعية على الرغم من أنها كانت أكثر المشاريع

الصغيرة في العينة التي واجهت صعوبة توفر العمالة المناسبة وبنسبة بلغت (70٪) من إجمالي مشاريعها، إلا أنها مشاريع مؤقتة الطلب بطبيعتها حيث نجد الطلب فيها يتذبذب من موسم إلى آخر، مما جعلها تتجاوز المشاريع الصناعية في هذا الجانب لتحقق هذا الترتيب بالنسبة لفرص العمل المؤقتة.

أن المشروعات الصغيرة باختلاف أنماطها قد حققت فرص عمل مباشرة سواء دائمة أم مؤقتة وبغض النظر عن تكلفة هذه الفرص، وبالتالي استنتاج أن الفرضية صحيحة إحصائيا بمستوى دلالة إحصائية أقل من 5٪. أي أن المشروعات الصغيرة تساهم في خلق فرص عمل جديدة وبالتالي يمكن أن تلعب دوراً إيجابياً في التخفيض من نسبة البطالة في سورية.

# الفصل السابع

# لمحة عن مستوى المعيشة في سورية واختبار الفرضية الثانية

## أولاً- لمحة عن مستوى المعيشة في سورية:

عادة ما تترافق البطالة بانعدام الدخل وبالتالي الفقر بشكل عام، وحسب " تقرير التنمية البشرية الثامن عشر فإن الفقر في الدول النامية يترافق أيضاً مع العمل وهذا ما حدا بالتقرير لإطلاق تعبير «العاملون الفقراء»"(1)؛ وذلك نتيجة غياب أي فرصة للدخل وبالتالي القبول بأي نوع من العمل يكفل حداً أدنى من مستوى المعيشة، لذلك فإن مشكلة الفقر وتدني مستوى المعيشة لا تتوقف عند العاطلين عن العمل، بل تنسحب إلى أولئك العاملون بأجر في القطاع المنظم العام والخاص نتيجة ضعف سوية الأجور الممنوحة للعاملين لدى هذين القطاعين، ناهيك عن ذلك الجزء من العاملين في القطاع غير المنظم الآخذ في التوسع الكبير سواء أولئك الذين يعملون لحسابهم في أنشطة هامشية أو الذين يعملون ولا يتقاضون أجراً.

كذلك فإن كثيراً ما تترافق عمالة الأطفال بعوامل رئيسية مرتبطة بمستوى الدخل أو بطالة البالغين في الأسرة وإن عمالة الأطفال يجب النظر إليها كونها ظاهرة متكاملة تعبر عن التدني في مستوى المعيشة والدخل للأسرة وبالتالي الفقر بشكل عام.

ويعرف الفقر بأنه" عدم القدرة على الحصول على الحد الأدنى من الحاجات الأساسية، والذي يسمى بخط الفقر ويقاس بمداخل متعددة منها:

1. عدد السعرات الحرورية التي يحصل عليها الفرد من الغذاء

2. تحديد سلة تضم عدداً من الاحتياجات الأساسية التي تشمل بالإضافة إلى الغذاء الملبس والتعليم والسكن والعلاج والمواصلات...

كما تختلف حدود الفقر من بلد إلى آخر، ومن فترة زمنية إلى أخرى داخل البلد نفسه".

وعليه يعرف الفقير عادةً بأنه "من يحصل على أقل من 2200 سعرة حرارية يومياً في استهلاكه الغذائي أو الذي يحصل على أقل من دولارين باليوم". رغم أن هذا التعريف في سورية يعاني من عدة أوجه للقصور أهمها أن لا يراعي اقتصاد الوفرة أي أن يمكن لأفراد بين 1996-واحدة أن تتقاسم المواد غير الغذائية بصفة مشتركة، إلا أنه "وباستخدام خطوط الإنفاق للفقر الخاصة بالأسرة المعيشية ارتفع الفقر الإجمالي في سورية إلى 30٪ ليشمل حوالي (5.3) مليون شخص لم يتمكنوا من الحصول على حاجاتهم من الأساسية من المواد الغذائية وغير الغذائية خلال الفترة بين 1996- 2004".

وقد "انتشر الفقر بشكل عام في المناطق الريفية أكثر من المناطق الحضرية بنسبة (62٪)، كما كانت الاختلافات الإقليمية أكثر حدة وعمق في المناطق الشمالية الشرقية بشقيه الريفي والحضري، أما الإقليم الجنوبي فقد تميز بانخفاض مستوى الفقر، وإقليم الوسط والساحل بمستويات متوسطة الفقر".

هذا ويعتبر الفقر في سورية "ضحل بحيث يتجمع الجانب الأعظم من الفقراء تحت خط الفقر مباشرة، كما قدرت كلفة القضاء على الفقر ب 597 مليون ليرة سورية فقط، لسد الفجوة في مؤشر حدة الفقر p2 الذي قدر ب 0.6 وهو رقم منخفض نسبياً بمقاييس الدول ذات الدخل المتوسط".

بمعنى أن النسبة الغالبة من السكان في سورية هم من متوسطي الدخل يعانون من تدني مستوى المعيشة، "حيث بلغ متوسط الدخل الشهري في سورية لعام 1997 حوالي (5000 ليرة سورية أي ما يعادل تقريباً 100 دولار أمريكي ) ليرتفع عام 2001 نتيجة زيادة الأجور إلى (6200 ليرة سورية أي ما يعادل تقريباً 125 دولار أمريكي) ( كما يضاف إلى هذه الدخول ما تقدمه الدولة من خدمات مجانية كالخدمات الصحية، والتعليم في كافة مراحله ولكافة المواطنين في الحضر والريف، إضافة إلى الدعم الحكومي للمواد الأساسية كالخبز والسكر وبعض المنتجات النفطية كالمازوت".

لكن " تعرض الاقتصاد السوري في الفترة ما بين 1996 – 2002 إلى نوع من الركود الذي أدى إلى ظهور نمط للنمو مدفوعاً بشكل أساسي بالطلب الأجنبي المستند إلى الصادرات النفطية، الذي قد يكون غير قابل للاستدامة، مما يدفع باتجاه ابتكار طريقٍ أكثر استدامة للنمو وقادر على رفع عدد أكبر من السوريين خارج دائرة الفقر".

وبناء على ذلك، يصبح خلق فرص العمل المنتجة والمربحة أهم سبل مكافحة الفقر وتدني مستوى العيش بوجه عام.. وهذا كان من أهم توصيات تقرير الفقر في سورية حيث أكد " أنه لا بد من التركيز على النهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة سبيلاً ناجعاً لتأمين فرص عمل حقيقية دائمة تؤمن التشغيل الآمن والمجزي للجميع" .

وفي الواقع فإن عمل هيئة مكافحة البطالة الذي سبق صدور هذا التقرير بعدة سنوات، قد تقاطع مع توصيات التقرير بالتشديد على أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى الدخل وتخفيف حدة الفقر في سورية، حيث بادرت إلى تنفيذ خطة عملها على وجه التحديد " لتوفير عمل منتج،

يوظف الفرد فيه قدراته وإمكانياته، ويحقق فيه ذاته، وتتوافر له فيه فرص النمو والتطور، تحت ظروف تتسق والكرامة الإنسانية، ويكسب منه ما يكفي لتفادى الفقر والمهانة".

**ثانياً : اختبار الفرضية الثانية - تحسين مستوى المعيشة :**

" تساهم المشروعات الصغيرة في تحسين مستوى الدخل وبالتالي تحسين مستوى المعيشة و التخفيف من حدة الفقر في سورية ".

وبالإطلاع على الجدول البياني رقم (23) أدناه، الذي يبين مصادر الدخل لأصحاب المشاريع في العينة قبل البدء بمشاريعهم الخاصة، يتضح: أن معظم أصحاب المشاريع الصغيرة في العينة ، سواء أولئك الذين كانوا يعملون بأجر لدى الغير والذين يشكلون النسبة العظمى 52.1 ٪، أو الذين كانوا يعملون لحسابهم الخاص والذين شكلوا 19.2 ٪، إضافة إلى 8.2٪ ممن كان دخلهم من ريع العقارات، حتى أولئك الذين لديهم مصادر أخرى للدخل غير التي ذكرت في الاستبيان والتي شكلت نسبتهم حوالي2.7٪، يتضح أن جميع أولئك السابق ذكرهم والذين يشكلون في المجمل حوالي 82.2٪، كان لديهم مصدر للدخل قبل البدء بمشروعهم الخاص.

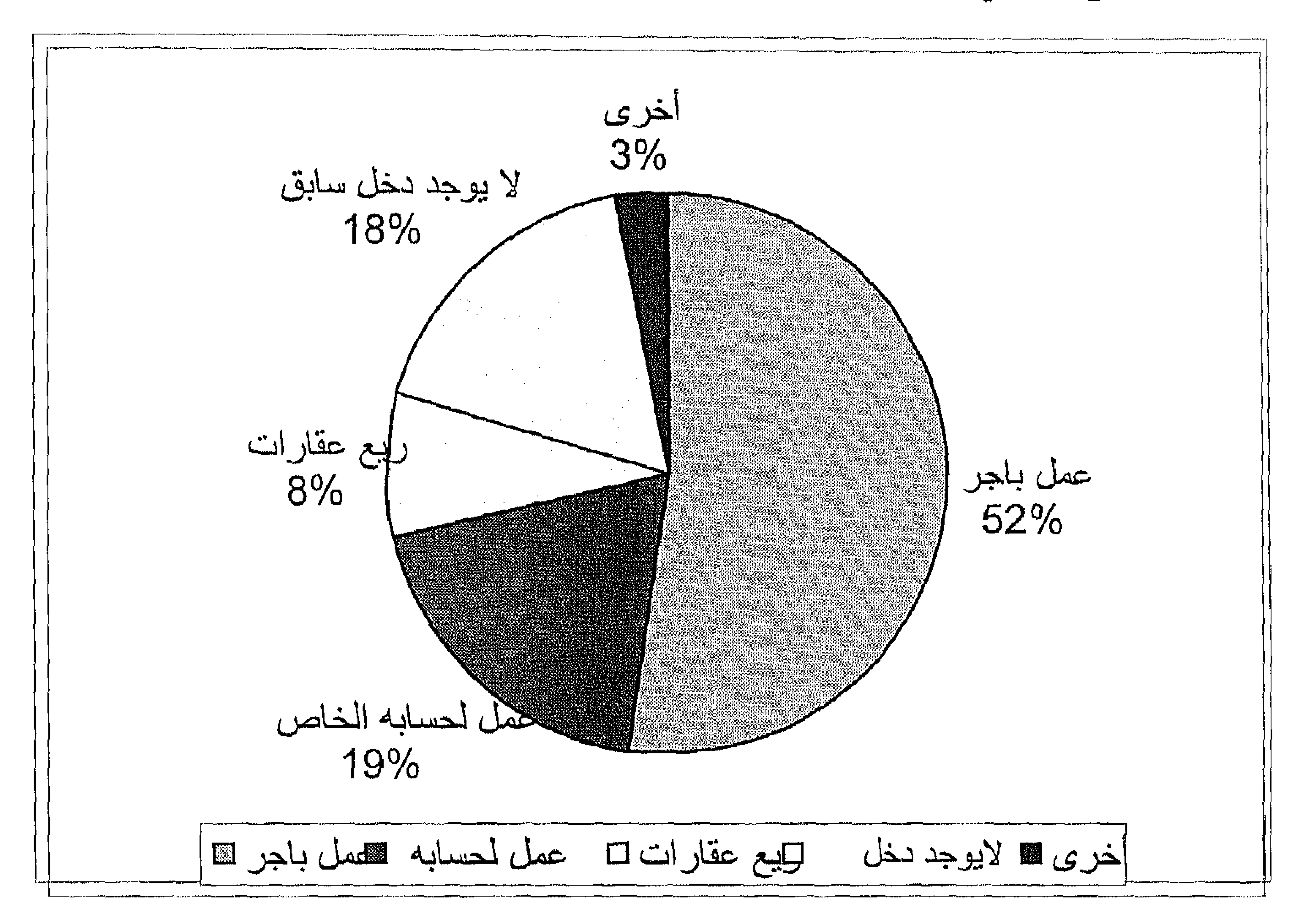
الجدول البياني الذي يظهر مصادر الدخل لأصحاب المشاريع في العينة قبل المشروع

الجدول البياني رقم (23)

| مصادر الدخل | التكرار | النسبة | النسبة التراكمية |
|---|---|---|---|
| عمل باجر | 38 | 52.1 | 52.1 |
| عمل خاص لحسابه | 14 | 19.2 | 71.2 |
| ريع عقارات | 6 | 8.2 | 79.5 |
| أخرى | 2 | 2.7 | 82.2 |
| لا يوجد دخل سابق | 13 | 17.8 | 100.0 |
| الإجمالي | 73 | 100.0 | |

وكما يبدو واضحاً من المخطط البياني الدائري رقم ( 15 ) الذي يظهر التوزع النسبي لمصادر الدخل لأصحاب المشاريع في العينة قبل البدء بالمشروع، أن أولئك الذين لم يكن لديهم مصدر للدخل قبل البدء بالمشروع كانت نسبتهم حوالي17.8٪ (وهؤلاء أغلبهم كانوا من القادمين الجدد إلى سوق العمل).

التوزع النسبي لمصادر الدخل لأصحاب المشاريع في العينة قبل المشروع




المخطط البياني الدائري

لكنه وبالتقاطع مع الجدول البياني رقم (24) أدناه الخاص بأسباب تأسيس المشروع، والذي يظهر تدرج أولويات تأسيس المشروع بالنسبة لأصحاب المشاريع أن أولى وأهم هذه الأسباب، كانت الرغبة في تحسين الوضع المادي والذي نجم عن أن معظم الذين أقاموا مشاريعهم ( بتكرار مطلق بلغ 49 ) كان بسبب الرغبة في تحسين الوضع المادي وبالطبع تحسين مستوى معيشتهم .

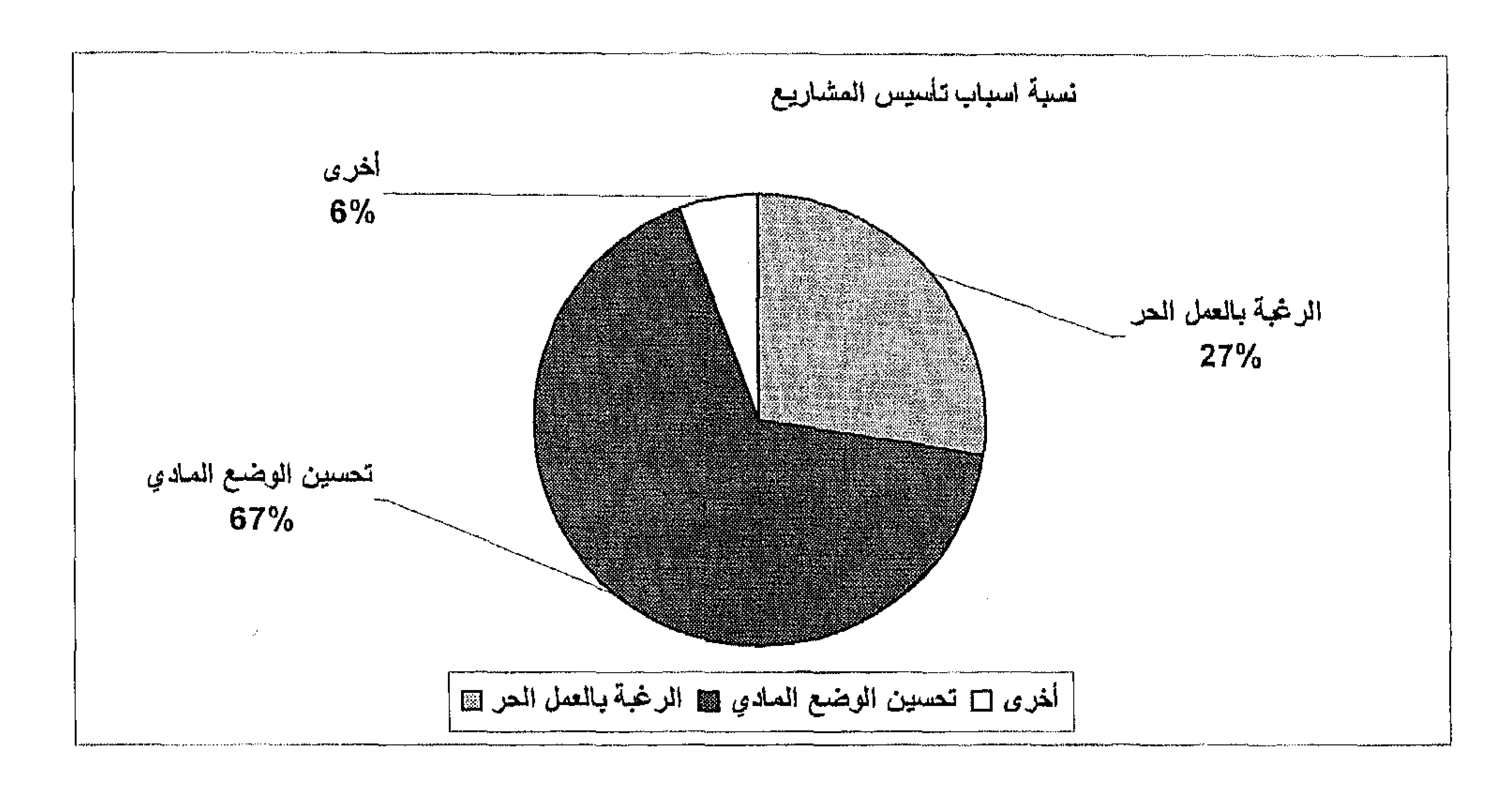
الجدول البياني الذي يظهر أسباب تأسيس المشروع

الجدول البياني رقم (24)

| تأسيس أسباب المشروع | التكرار | النسبة | النسبة التراكمية |
|---|---|---|---|
| تحسين الوضع المادي | 49 | 67.1 | 67.1 |
| الرغبة بالعمل الحر | 20 | 27.4 | 94.5 |
| أخرى | 4 | 5.5 | 100.0 |
| الإجمالي | 73 | 100.0 | |

وكما يبدو في المخطط البياني الدائري رقم (16) الذي يظهر التوزع النسبي لأسباب تأسيس المشروع حيث شكل أولئك الراغبين بتحسين وضعهم المادي نسبة بلغت (67، 1 ٪ )،ثم تلاهم الأشخاص الراغبين لإقامة مشاريعهم الخاصة رغبة بالعمل الحر والذين مثلوا حوالي (27٪) ثم أولئك الذين أسسوا مشاريعهم لأسباب أخرى غير الأسباب الآنفة بنسبة تقريبية بلغت (6٪) .

المخطط البياني للتوزع النسبي لأسباب تأسيس المشروع




المخطط البياني الدائري رقم( 16)

وهنا فإن أهم ما يستدل به هو : أن دخل أصحاب المشاريع قبل البدء بمشروعهم الخاص لم يكن كافياً ومستوفياً لمتطلبات العيش من جهة، ومن جهة أخرى فإن الأهمية باتجاه تحسين الوضع المادي كانت الأعلى في سلم الأولويات لدى أصحاب المشاريع، ومن جهة ثالثة إلى ثقة أصحاب المشاريع أنفسهم بأن المشاريع الخاصة بهم ضمن ظروف داعمة وميسرة قد تكون الفرصة الأفضل لتحسين مستوى الدخل وبالتالي فرصة لتحسين مستوى معيشتهم .

كما تبين لنا أيضا مثلما يشير الجدول البياني رقم (25) الخاص بمتوسط دخل أصحاب المشاريع قبل البدء بالمشروع وبعده ، أن هناك زيادة مطلقة لدخول أصحاب المشاريع الصغيرة في العينة، بمعنى أن جميع أصحاب المشاريع في العينة قد ارتفع متوسط دخلهم بعد المشروع عما كان عليه قبل المشروع ، حيث بلغت نسبة هذه الزيادة بالمتوسط حوالي (84.85 ٪) من متوسط دخول

كافة أصحاب المشاريع قبل البدء بمشروعاتهم الخاصة .

متوسط الدخل السنوي لصاحب المشروع قبل المشروع وبعده

الجدول البياني رقم (25)

| مشاريع العينة | | متوسط الدخل للمستفيد بعد المشروع | متوسط الدخل للمستفيد قبل المشروع | الفرق بين المتوسطين | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|---|---|
| النمط | تجاري | 162711 | 98237 | 64474 | ٪ 65.63 |
| | صناعي | 219000 | 92200 | 126800 | ٪137.53 |
| | زراعي | 92800 | 50500 | 42300 | ٪ 83.76 |
| الإجمالي | | 155123 | 83918 | 71205 | ٪ 84.85 |

كذلك يتبين أن نسبة زيادة متوسط الدخل لأصحاب المشاريع الصناعية كانت الأعلى بين النسب المتبقية ،حيث ارتفع متوسط دخل أصحاب المشاريع الصناعية بعد المشروع بشكل كبير وملحوظ بنسبة بلغت حوالي (٪137.53 ) من متوسط الدخل قبل البدء بالمشروع ، وهذا يعود بطبيعة الحال إلى تأكيد أن العائد على رأس المال في المشاريع الصناعية على الرغم من طول دورة رأس المال فيها إنما هوالأعلى من غيره لدى باقي المشاريع ،.

ثم تلاها في المرتبة الثانية متوسط الدخل لأصحاب المشاريع الزراعية بحيث بلغت هذه الزيادة ما يعادل (83.76 ٪) من متوسط الدخل قبل البدء بالمشروع ، بسبب الطبيعة المؤقتة للمشاريع الزراعية التي تجعل عوائدها

متأرجحة، لكن أيضاً يمكن اعتبار هـذه النتيجـة جيـدة نسـبياً ،وأخـيراً متوسـط الدخل للمستفيدين في المشاريع التجارية بحيث بلغت نسـبة الزيـادة في متوسـط الدخل ما يعادل ( 65.63 ٪)،.

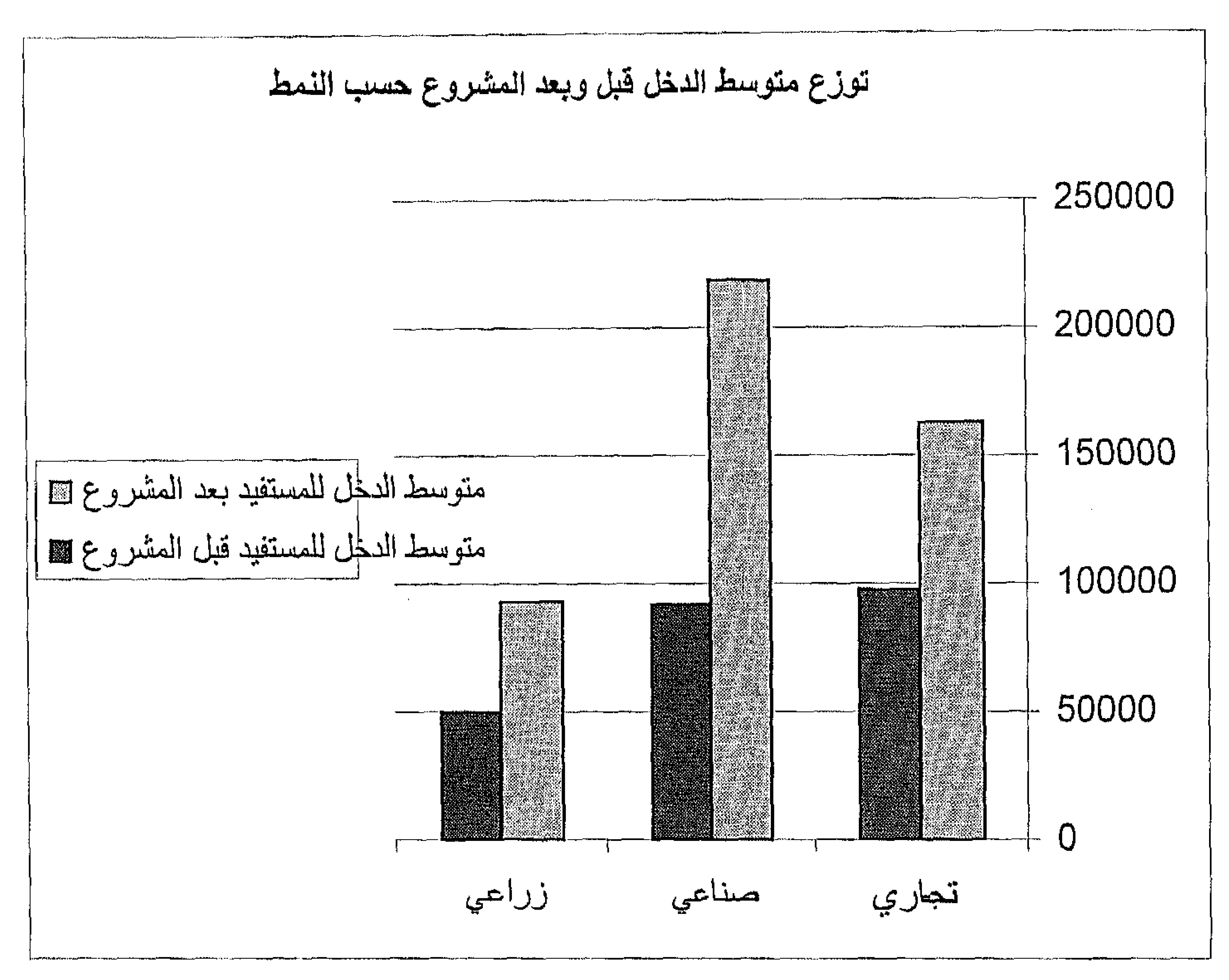
وقد تكون هذه النتيجة عائدةً إلى طبيعة المنافسة الشديدة فيما بين المشاريع التجارية والخدمية بشكل عام من جهة، ومن جهة أخرى إلى ارتفاع نفقاتها الإدارية عموماً من إيجارات وأجور لاسيما في مدينة دمشق وريفها بشكل خاص. كذلك لا بد أن نتذكر ما مر معنا سابقاً عند اختبار الصعوبات ،من حيث أن المشاريع التجارية كانت أكثر المشاريع الصغيرة في العينة التي واجهت صعوبات تتعلق بالوضع الاقتصادي العام وبنسبة بلغت (31.60٪) من إجمالي مشاريعها، الأمر الذي يؤكد أن المشاريع التجارية عموماً هي أكثر المشاريع مرونة أشدها استجابة بين باقي أنماط المشاريع لاسيما الخدمية منها بالظروف المحيطة،.

ومن خلال ملاحظة المخطط البياني رقم(17) أدناه، يتضح الارتفاع المطلق بشكل عام في مستوى دخول أصحاب المشاريع الصغيرة في العينة بعد إقامة مشروعاتهم، كذلك يلاحظ أن متوسط الدخل لأصحاب المشاريع الصناعية بعد إقامة مشروعاتهم، كان الأعلى كزيادة مطلقة في مستوى متوسطات الدخول بين المشروعات وكما لاحظنا سابقاً كزيادة نسبية، ثم تلتها المشاريع التجارية هنا في المرتبة الثانية، في حين كانت المشاريع الزراعية صاحبة متوسط الدخل الأدنى لأصحابها بين باقي المشاريع.

وهنا يظهر دور دراسة الجدوى الاقتصادية وأثرها الإيجابي في تقـديرات أصحاب المشاريع، وذلك عندما أنجزوا دراسات الجـدوى لمشـاريعهم بأنفسـهم وبمساعدة الجهة الراعية ( هيئة مكافحة البطالة ) حيث جهـدوا علـى أن تكـون

تقديراتهم منطقية وواقعية قدر الإمكان، آخـذين بعـين الاعتبـار كـل المقـدمات التي من شأنها أن تؤدي إلى نتائج إيجابية وتحقق بالنهاية مشروعاً مربحـاً وناجحـاً وذو جدوى اقتصادية من إقامته.

التوزع المطلق لمتوسط دخل أصحاب المشاريع في العينة قبل وبعد المشروع حسب النمط




المخطط البياني رقم (17 )

كذلك قد يكون تميز معظم أصحاب المشاريع بخبرتهم السـابقة في مجـال عملهم، كما مر معنا سابقاً بواقـع نسـبة بلغـت عمومـاً (94.5٪) مـن إجمـالي أصحاب المشاريع في العينة، أمراً كان له أثرٌ إيجابيٌ في تحقيق هذه النتيجـة علـى

وجه العموم.وبالمقابل كيف أن حوالي (58.9٪) من أصحاب المشاريع في العينة الذين لم يتلقوا أي نوع من التدريب خلال فترة إدارتهم للمشروع قد يكون له الأثر السلبي على نتائج زيادة متوسطات الدخول، الأمر الذي يعني أنه كان من الممكن أن تتحقق نتائج أفضل مما تحققت فيما لو تحقق التدريب وأولي الأهمية التي يستحق من حيث كونه مطلباً أساسياً لتطوير العمل وتحسين النتائج .

كذلك بالنسبة لتقييم المشاريع من وجهة نظر أصحابها، من حيث اعتبارها مشروعات ناجحة أم متعثرة مالياً، والتي نالت المشاريع الزراعية الحصة الأكبر في اعتبار مشاريعها متعثرة بالنسبة البالغة (30٪) من إجمالي مشاريعها، وهذا ما يمكن تفسيره فيما يتعلق بأن المشاريع الزراعية حققت أدنى زيادة مطلقة لمتوسط الدخل بين باقي أنماط المشاريع، . رغم أنها حققت نتيجة أفضل كزيادة نسبية إلا أن هذا ناجم بطبيعة الحال بسبب أن متوسط الدخل لأصحاب المشاريع الزراعية هو أدنى عموماً حيث من المفترض أنهم من سكان الريف.

ولكن ما نريد التحقق منه هنا، هو أن هل الزيادة لحاصلة في متوسط الدخل بالنسبة لجميع أصحاب المشاريع قد أدت فعلاً إلى تحسين مستوى معيشتهم أم لا ؟ وذلك باستخدام استهلاك الفرد كمقياس لمستوى معيشته وقد تم اختيار بعض المحددات الأساسية للإنفاق،كالإنفاق على الطعام واللباس والصحة والتعليم والسكن والرفاهية، وهنا نشير إلى الجدول البياني رقم (26) الذي يعبر عن الإجابة عن سؤال مباشر تم توجيهه في الاستبيان لأصحاب المشاريع عن مدى تغير الوضع المعيشي لديهم بعد إقامة مشروعاتهم الخاصة.

الجدول البياني الذي يظهر مدى تغير الوضع المعيشي لأصحاب المشاريع

الجدول البياني رقم(26)

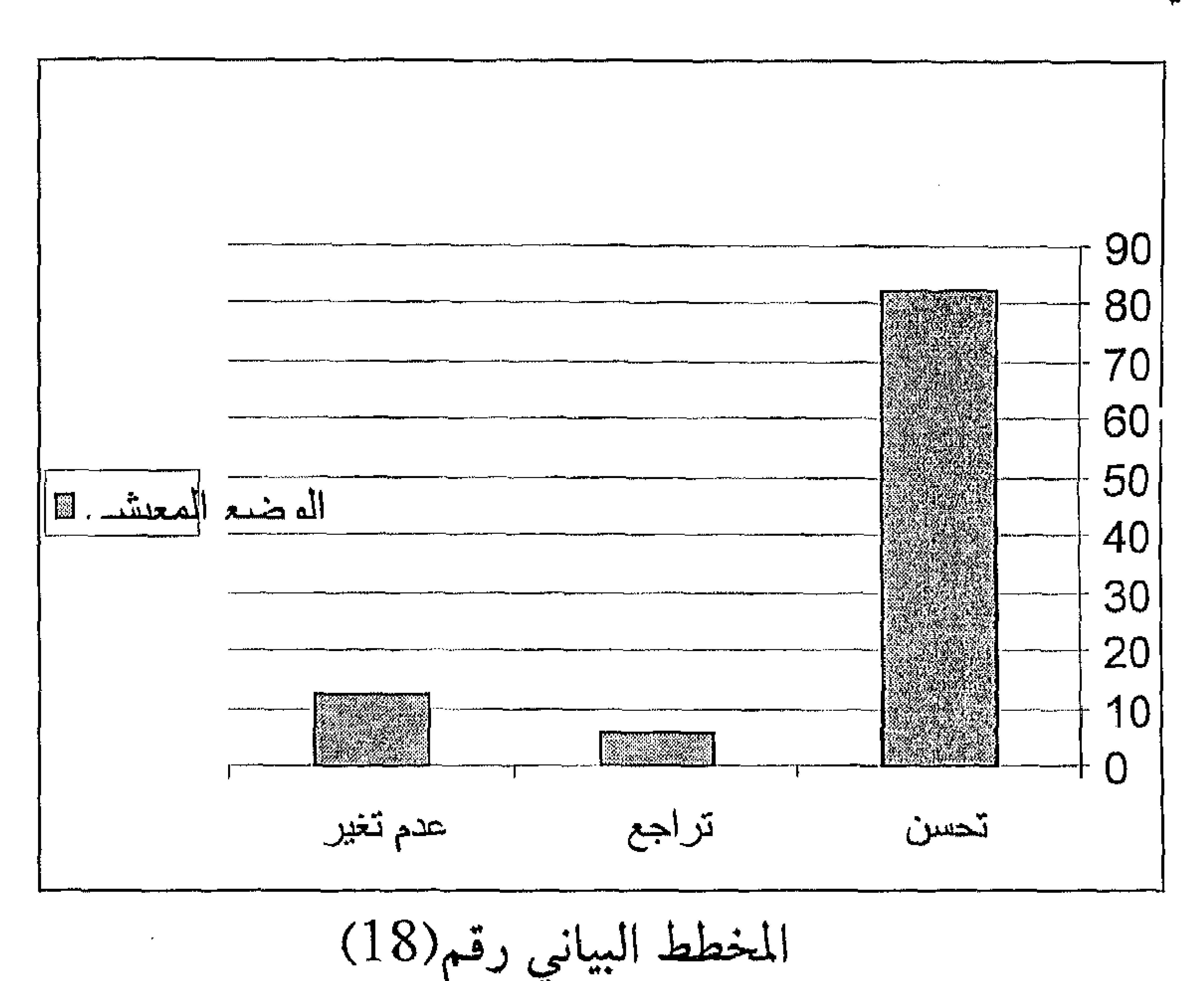
| النتيجة | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| تحسن | 60 | 82.2 |
| تراجع | 4 | 5.5 |
| عدم تغير | 9 | 12.3 |
| الإجمالي | 73 | 100.0 |

فتبين أن نسبة مرتفعة تمثل حوالي ( 82.2٪ ) من أصحاب المشاريع اعتبروا أن المشروع قد أدى فعلاً إلى تحسن في وضعهم المعيشي وسنتبين لاحقاً في أي اتجاه كان هذا التحسن في نمط معيشتهم، وهذه النسبة تمثل في الوقت نفسه – وكما مر معنا سابقاً في اختبار الصعوبات- نسبة المشاريع الناجحة مالياً حسب تقييم أصحابها، وهذا منطقي إذ أنهم قيموا نجاح مشاريعهم من حيث عائداتهم المالية في المشروع.

في حين أن نسبة ( 12.3 ٪) من أصحاب المشاريع في العينة قد اعتبروا أن هناك عدم تغيير أو تراجع في معيشتهم بمعنى أنهم حافظوا على وضعهم المعيشي قبل المشروع، وهؤلاء قد يمثلون جزء من أصحاب المشاريع الذين شكلوا سابقاً عند اختبار أسباب تأسيس المشروع نسبة (27٪) ممن لا يرغبون بزيادة دخولهم بقدر ما يرغبون بالعمل الحر من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنهم يمثلون – أيضاً – بالإضافة إلى (5.5٪) نسبة أصحاب المشاريع الذين وجدوا أن وضعهم المعيشي في حالة تراجع، والذين مثلا كليهما أصحاب المشاريع المتعثرة والتي شكلت نسبة (17.8٪) من إجمالي مشاريع العينة كما ورد معنا سابقاً،

وهذا يعني أنه على الرغم من الزيادة في متوسط دخول هؤلاء إلا أنه لم يكن لذلك أثراً إيجابياً، وبمعنى آخر فإن هذه الزيادة في الدخل لم تستطع مقابلة الزيادة في أسعار السوق، ولم يستطع أصحاب هذه المشاريع تحمل وتجاوز الصعوبات المتعلقة بالوضع الاقتصادي العام بينما الآخرون من أصحاب مشاريع العينة استطاعوا تجاوزها وهذا يتضح من نسبة أصحاب المشاريع الذين واجهوا هذه الصعوبة والبالغة (27.4٪) من المشاريع التي مرت معنا سابقاً عند اختبار الصعوبات، ونلاحظ بوضوح هذا التدرج في الوضع المعيشي كما يظهر المخطط البياني رقم (18).

مخطط التوزع النسبي لحالات تغيير المشروع للوضع المعيشي لأصحاب المشاريع في العينة



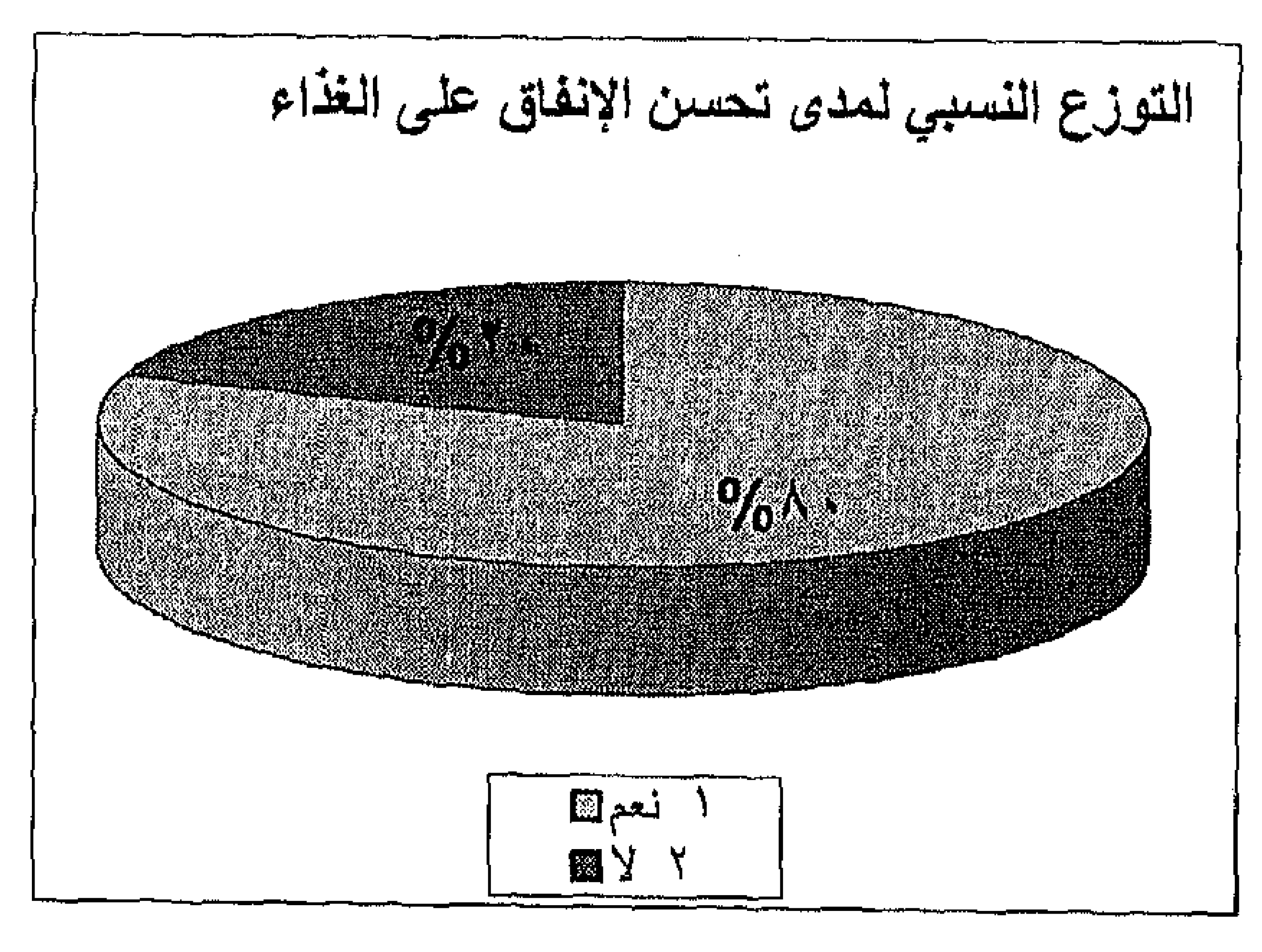

المخطط البياني رقم(18)

وإذا أردنا التحليل أكثر في طبيعة التحسن وأين كان ملحوظاً في أوجه الإنفاق المختلفة من خلال بعض المحددات، فنجد أن التحسن في الإنفاق على

الغذاء كان في المرتبة الأولى ضمن سلسلة الإنفاقات الحيوية، حيث تبين أن (80٪) من أصحاب المشاريع الذين اعتبروا أن المشروع أدى إلى تحسن في وضعهم المعيشي، كان التحسن في إنفاقهم باتجاه الإنفاق على الغذاء كما هو ظاهر في الجدول البياني رقم (27)، مقابل 20٪ منهم لم يطرأ تحسين باتجاه هذا الإنفاق، ويبدو بوضوح في المخطط البياني رقم (19) أدناه. وهنا نشير إلى أن الإنفاق يشمل أصحاب المشاريع أنفسهم ومن يعيلون من إيرادات مشروعهم.

| مدى تحسن الإنفاق على الغذاء | | |
|---|---|---|
| النتيجة | التكرار | النسبة المئوية |
| 1نعم | 48 | %80 |
| 2لا | 12 | %20 |
| الإجمالي | 60 | %100.0 |

الجدول البياني رقم (27)

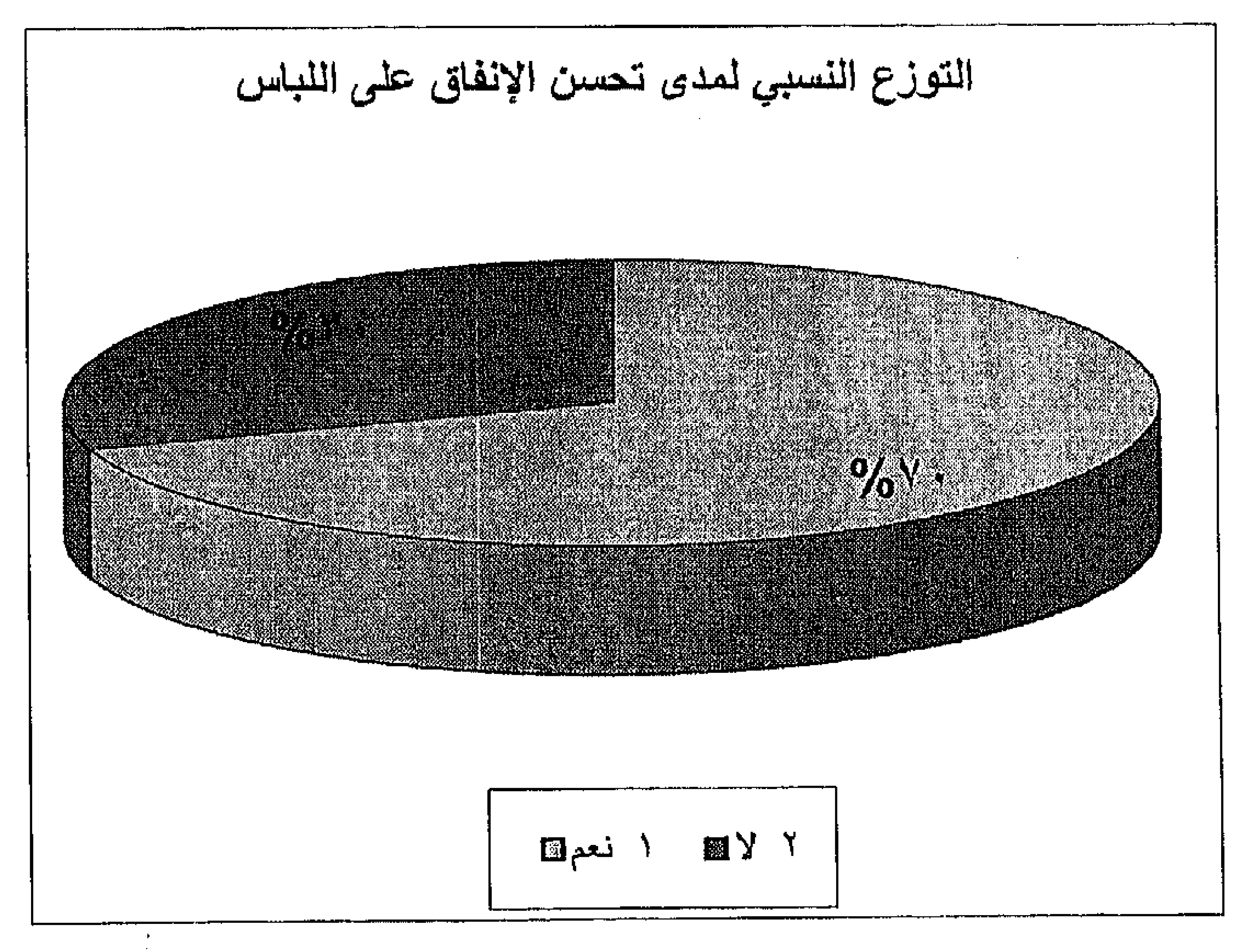



المخطط البياني رقم( 19 )

ثم أتى التحسن في الإنفاق على اللباس في المرتبة الثانية في سلسلة أولويات الإنفاق مثلما يشير الجدول البياني رقم (28) أدناه بواقع نسبة بلغت 70٪ من هذه المجموعة قد أشاروا إلى تحسن في إنفاقهم على اللباس، مقابل 30 ٪ لم يكن التحسن في هذا الاتجاه . ويبدو واضحاً في المخطط البياني رقم (20) أدناه.

| مدى تحسن الإنفاق على اللباس | | |
|---|---|---|
| النتيجة | التكرار | النسبة المئوية |
| 1نعم | 42 | 70% |
| 2لا | 18 | 30% |
| الإجمالي | 60 | 100.0٪ |

الجدول البياني رقم (28)

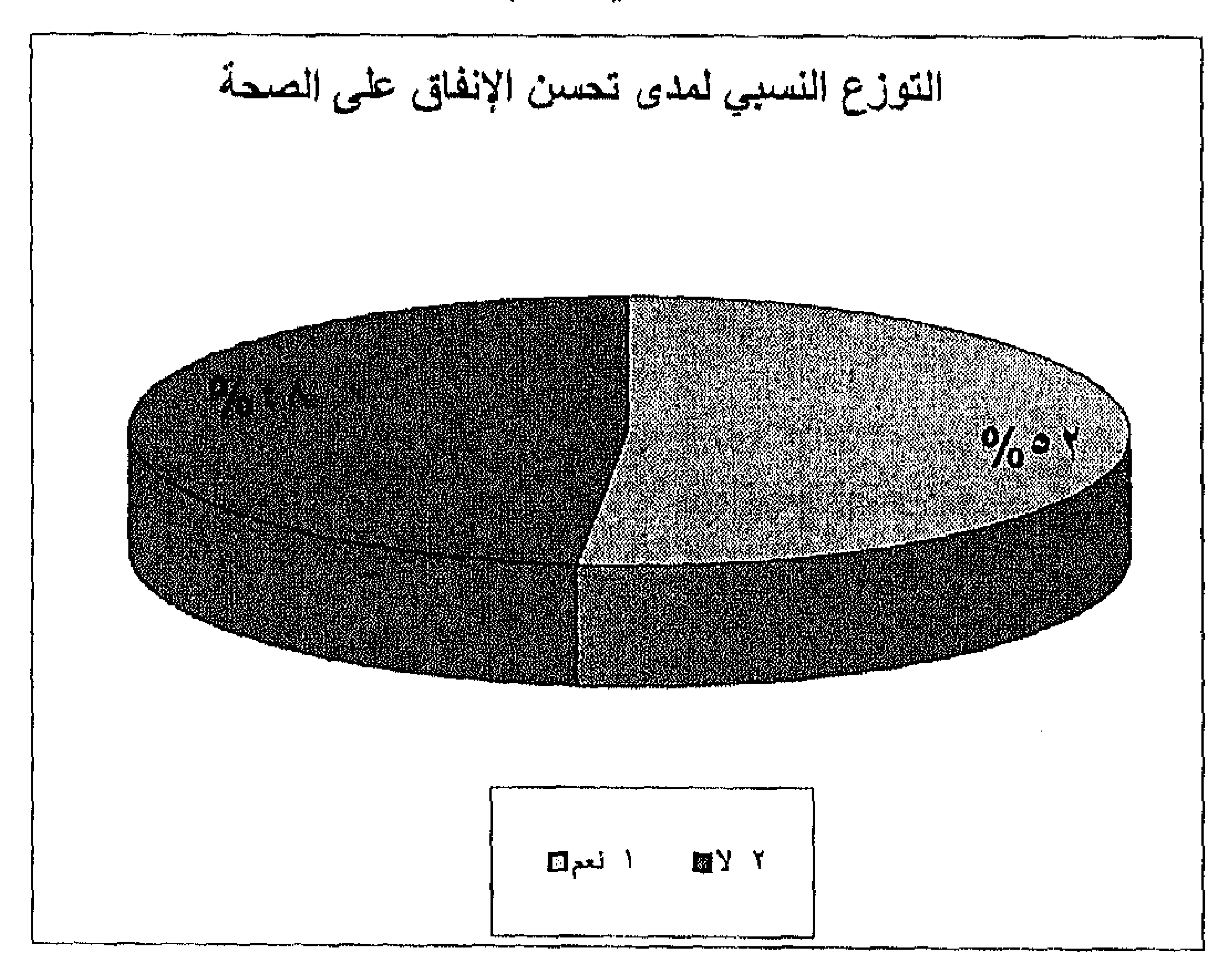



المخطط البياني رقم (20)

ويأتي التحسن في الإنفاق باتجاه الإنفاق على الصحة في المرتبة الثالثة كما يبدو في الجدول البياني رقم (29) الذي يشير إلى أن نسبة 51.7٪ ممن لاحظوا هذا التحسن ، مقابل 48.3٪ لم يطرأ تحسن في انفاقهم على الصحة. ويتضح أكثر في المخطط البياني رقم (21) أدناه.

| تحسن الإنفاق على الصحة مدى | | |
|---|---|---|
| النتيجة | التكرار | النسبة المئوية |
| 1نعم | 31 | %51.7 |
| 2لا | 29 | %48.3 |
| الإجمالي | 60 | %100.0 |

الجدول البياني رقم ( 29 )

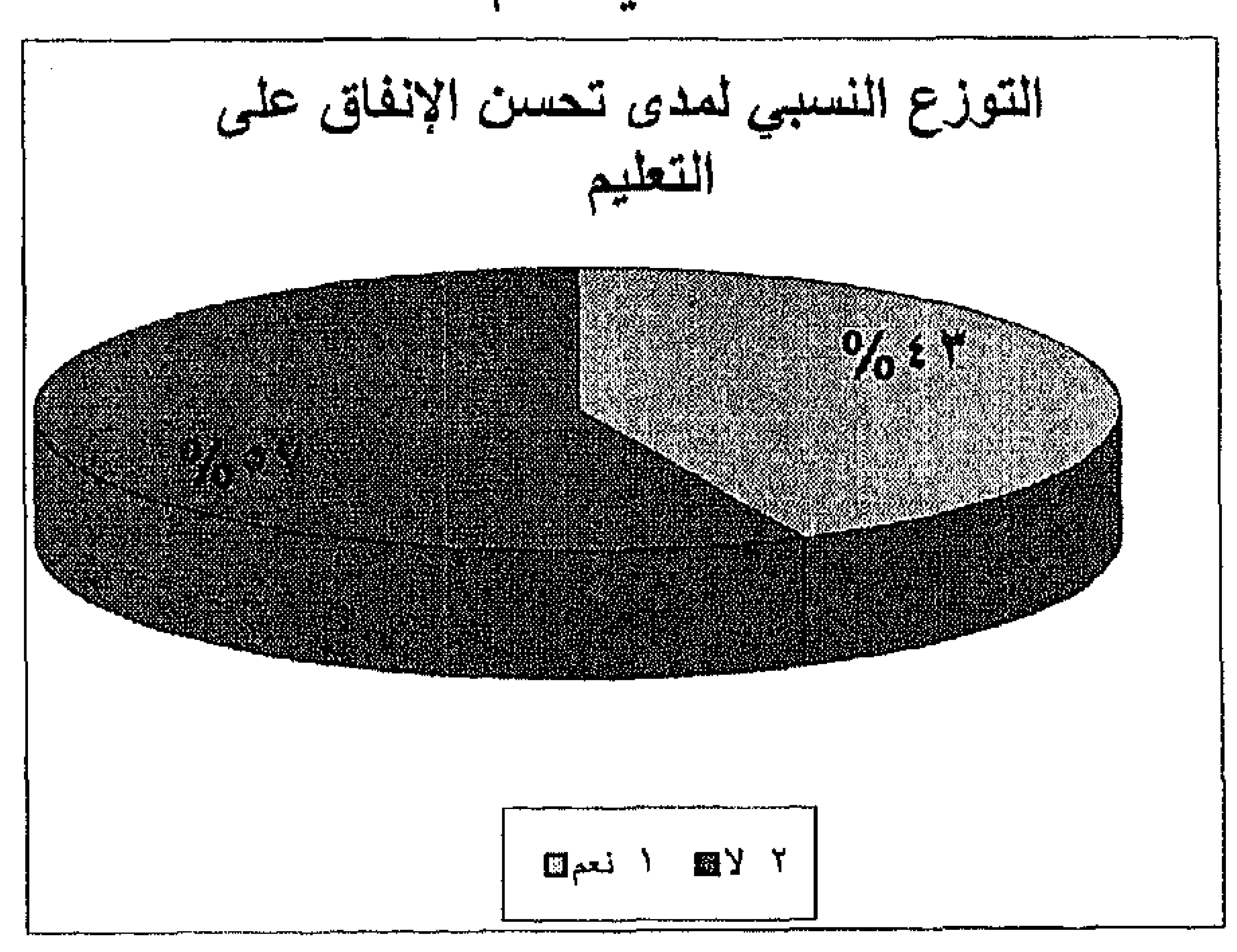



المخطط البياني رقم (21)

وأما التحسن في الإنفاق بالنسبة للتعليم، فكان بالمرتبة الرابعة، لنجد أن (43.3٪ ) من مجموعة أصحاب المشاريع في العينة الذين تحسن دخلهم، قد تحسن إنفاقهم باتجاه التعليم.مقابل 56.7 لم يكن هناك تحسن في هذا الاتجاه . مثلما يظهر في الجدول البياني رقم (30) ، ويبدو واضحاً في المخطط البياني رقم (22) أدناه .

| مدى تحسن الإنفاق على التعليم | | |
|---|---|---|
| النتيجة | التكرار | النسبة المئوية |
| 1نعم | 26 | %43.3 |
| 2لا | 34 | %56.7 |
| الإجمالي | 60 | %100.0 |

الجدول البياني رقم ( 30 )

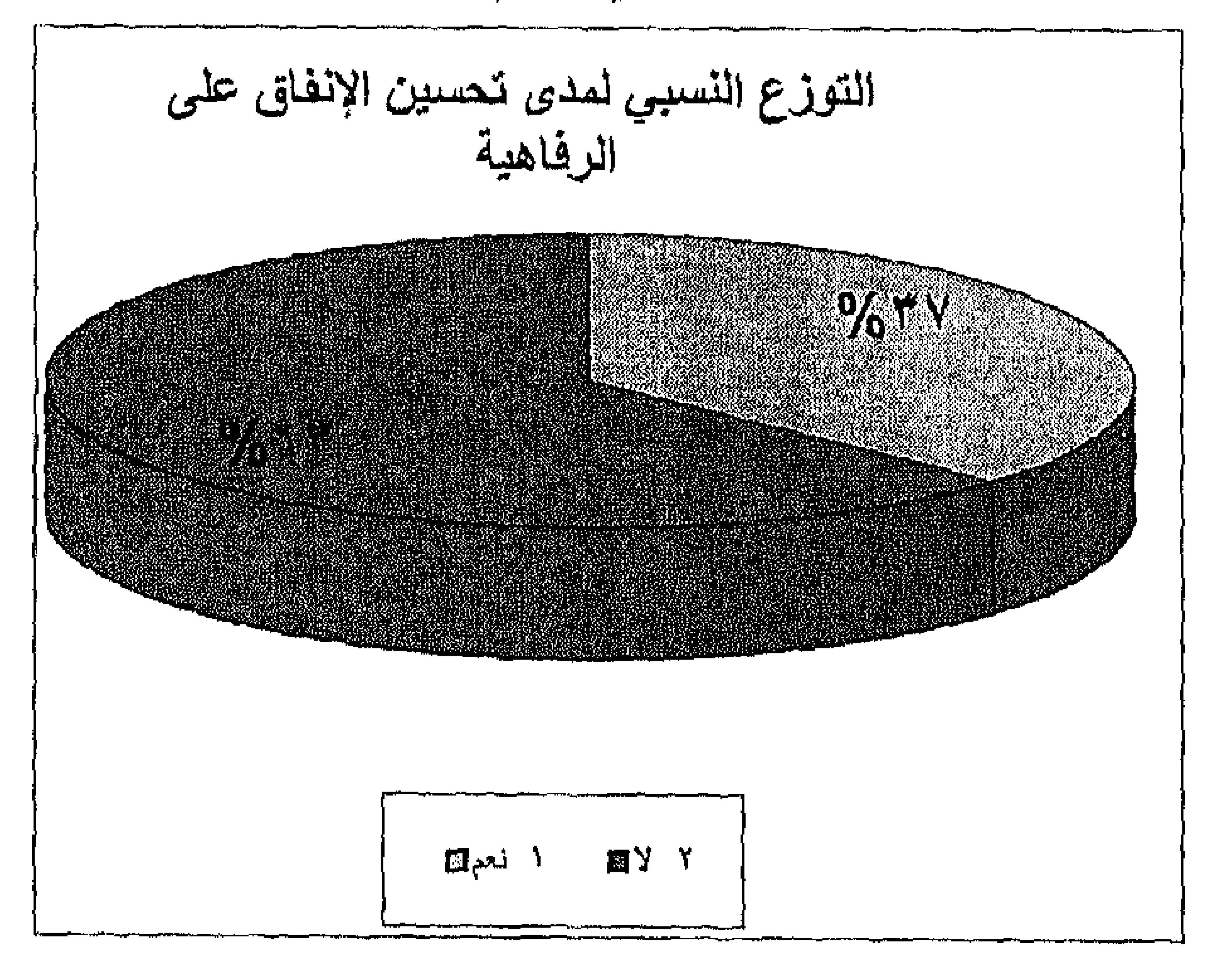



المخطط البياني رقم (22)

ثم يأتي الانفاق على الرفاهية في المرتبة الخامسة ضمن سلسلة الانفاقات الحيوية التي ضمنها الاستبيان، ، لتشكل ما يعادل نسبة 36.7٪ ممن تحسن إنفاقه على الرفاهية، مقابل 63.3 لم يكن التحسن في إنفاقه وفق هذا الاتجاه. مثلما يبدو في الجدول البياني رقم (32)أ، ويوضحه المخطط البياني الدائري رقم (23)دناه.

| مدى تحسين الإنفاق على الرفاهية | | |
|---|---|---|
| النتيجة | التكرار | النسبة المئوية |
| 1نعم | 22 | %36.7 |
| 2لا | 38 | %63.3 |
| الإجمالي | 60 | %100.0 |

الجدول البياني رقم (31 )

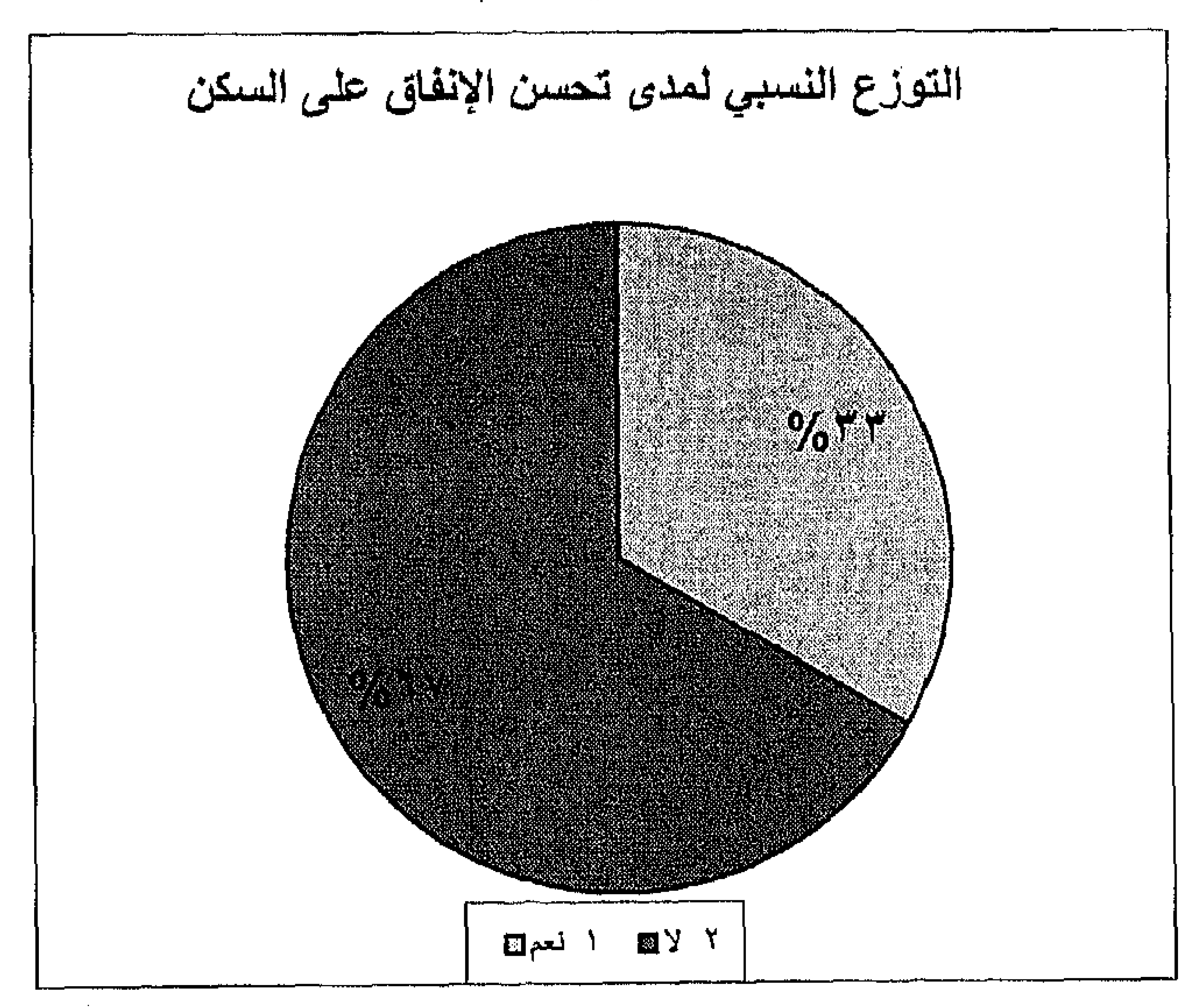



المخطط البياني رقم (23)

وأخيراً كان التحسن في الانفاق على السكن في آخر سلم اهتمامات أصحاب المشاريع في تحسين وضعهم المعيشي فشكلت نسبة 33.3 ٪ منهم فقط باتجاه التحسين على هذا الانفاق، مقابل إحجام 66.7 ٪ عن الانفاق على هذا البند، كما هو وارد في الجدول البياني رقم ( 32 ). وكما يوضحه المخطط البياني رقم (24)أدناه.

| مدى تحسن الإنفاق على السكن | | |
|---|---|---|
| النتيجة | التكرار | النسبة المئوية |
| 1نعم | 20 | %33.3 |
| 2لا | 40 | %66.7 |
| الإجمالي | 60 | %100.0 |

الجدول البياني رقم ( 32)




المخطط البياني رقم (24)

مما تقدم يتضح أنه وعلى الرغم من أن مستوى الدخل مؤشر نسبي غير مطلق لقياس مستوى المعيشة، بمعنى أنه مرتبط بمستوى الأسعار العام ولا يعني بالضرورة أن تحسين الدخل يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة إذا لم يرافقه استقرار في الأسعار أو زيادة متناسبة مع زيادة الدخل بشكل لا تمتصه أو تبتلعه، إلا أنه تبين بالنتيجة أن المشروعات الصغيرة قد أدت بالمطلق إلى تحسين مستوى الدخل بالنسبة لأصحاب المشاريع في عينة البحث، ولكنها بالمقابل أدت بشكل كبير وبنسبة مرتفعة إلى تحسين مستوى المعيشة، من خلال التحسين في الإنفاق على أهم محددات واتجاهات الإنفاق الحيوية التي لاحظناها سواء على الغذاء أو اللباس أو السكن أو غيرها، والتي تباينت بشكل نسبي ومتفاوت من فرد لآخر وفق عادات الاستهلاك واحتياجاته، حيث أنها تعتبر مؤشرات ذات دلالة اقتصادية يستدل بها لتقييم المستوى المعيشي.

وعليه نأكد أن المشروعات الصغيرة تساهم في تحسين مستوى الدخل وبالتالي استنتاج أن الفرضية الثانية صحيحة بمستوى دلالة إحصائية 5٪. وهي بدورها تشكل أداة اقتصادية حيوية وفعالة للمساهمة في تحسين ورفع مستوى المعيشة للأفراد في سورية.

# الفصل الثامن

# لمحة عن تمكين المرأة في سورية واختبار الفرضية الثالثة

## أولاً- لمحة عن تمكين المرأة في سورية:

بداية لا بد من بيان" أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تضاهي باقي مناطق العالم على مستوى التقدم الحاصل في وضعية المرأة، حيث تظهر المقاييس المختلفة تقدماً ملموساً في العقود الأخيرة في عدد من الميادين، إلا أن المنطقة تتأخر بشكل ملموس فيما يخص مشاركة المرأة في الاقتصاد والسياسة وهنا تكمن المفارقة،حيث تنخفض نسبة المشاركة في القوة العاملة بشكل كبير عنها في باقي العالم".

كما أن انعدام المساواة بين الجنسين – أي التمييز ضد المرأة في الحصول على الفرص والامتيازات – ناهيك عن الحقوق الإنسانية الأساسية، لأسباب انتربولوجية سياسية واجتماعية حدا إلى أن كلفة اللامساواة قد صارت تنعكس على المستوى الاقتصادي بشكل كبير، بحيث تعرقل الأداء الاقتصادي للدول، وتعيق إمكانياته في استغلال أفضل طاقاته وبشكل خاص الرأسمال البشري، مما يقوض في المحصلة النهائية عملية النمو والإنتاج الاقتصاديين ولهذا كان لا بد من خلق نمط تنموي جديد يعزز مكانة المرأة ويزيد من مشاركتها في القوة العاملة المنتجة.

ولا يخفى على أحد أهمية مساهمة المرأة و دورها الفعال في عملية التنمية الشاملة، وقد كان هذا مدركاً في سورية على مختلف المستويات وأعلاها فإن: " تمكين المرأة هي مسألة لا تخص المرأة وحدها وإنما هي مسألة وطنية

بامتياز.من منطلق أن مسألة تنمية الموارد البشرية هي في إطار الجهود التنموي الشامل.

وعلى مستوى التشريع، فقد جاءت التشريعات الوطنية على صعيد تمكين المرأة وتعزيز دورها بما يؤكد التكافؤ بينها وبين الرجل، كما أن" استراتيجيات ونمط التنمية في سوريا تتيح الفرص للمرأة للمشاركة على قدم المساواة مع الرجل في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقد حققت المرأة موقعاً متقدماً باستمرار سواء في مجال التعليم أو في مجال المشاركة في الأعمال الإنتاجية غير المنزلية أو في تبوء مواقع قيادية مختلفة".

ورغم الإنجازات الكبيرة التي تحققت للمرأة في الجمهورية العربية السورية وعلى كافة المستويات ومختلف الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، " حيث نالت المرأة السورية على بعض الحقوق السياسية كتقلد المناصب العليا ، ومباشرة الوظائف العامة وحق الاقتراع وحق الانتخاب والترشيح إلى الهيئات النيابية ، وتأتي سورية في المركز الثاني بعد تونس من حيث تمكين المرأة من تقلد مقاعد نيابية "، إلا أن هناك تحديات تحول دون أخذ المرأة دورها المناسب في الحياة على قدم المساواة مع الرجل وأهمها على الصعيد الاقتصادي، بسبب بنية المجتمع السوري المحكوم بالعادات والتقاليد رغم انفتاحه على العالم، فكما تشير- وعلى سبيل المثال- نسبة مساهمة المرأة في المشاريع الإنتاجية حسب بيانات مديرية تنمية المشروعات لدى هيئة مكافحة البطالة خلال الفترة الممتدة ( 2002-2006) إلى حوالي (58٪ ) من إجمالي المشاريع الأسرية والتي تشكل نسبة المشاريع الزراعية فيها حوالي ( 65٪ ) منها، مما يؤكد أن المرأة عموماً والريفية على وجه الخصوص تساهم بشكل كبير في العملية الإنتاجية "بل أحياناً تساهم هي- وهي فقط- كما يلاحظ بشكل ملفت في بعض المناطق

الريفية السورية التي تتميز بمواصفات اجتماعية و ديموغرافية خاصة مثال المنطقة الشرقية.." ،.

لكن بالمقابل وما يؤسف له، أن هناك العديد من العوامل التي تحد من حق المرأة هذه في الحصول على وسائل الإنتاج وتملكها كالعادات والأعراف الاجتماعية السائدة في تلك المناطق، ومحرومة بشكل كبير – وأحياناً- من كامل حقها في اكتساب عائدات عملها أو حرية التصرف بها نظراً للظروف الآنفة التي تحولها إلى صاحبة عمل أو عاملة بدون أجر، الأمر الذي يشير بشكل عام إلى تطور عمل المرأة وزيادة نمو مساهمتها في بعض المجالات، ووجوب التدخل لمساعدتها وتمكينها من حقوقها في مجالات أخرى.

وإنطلاقاً من إدراك هذا الدور الهام والأساسي لمساهمة المرأة " ليس على صعيد الإنتاج فحسب، بل على صعيد التوزيع أيضاً، فالعمل هو معيار أساسي لتوزيع الثروة والدخل، وتقاسم ناتج التنمية " ، كما أن القناعة بأن تمكين المرأة اقتصادياً هو الأساس لتمكينها على كل الصعد الاجتماعية والثقافية والسياسية، "حيث يعتبر مؤشر تطور مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي من أهم مقاييس التقدم الاجتماعي في المجتمع".

وعليه مما تقدم فإن بقاء هذا المورد البشري معطلاً أو محاطاً بالقيود والعقبات لن يؤدي إلا إلى مزيد من التأخر و التعطل في التنمية، ومن هنا كان من أولويات الأهداف الاستراتيجية عند وضع خطة التنمية في سورية أنه لابد من زيادة مساهمة المرأة في الناتج الاقتصادي وتأمين فرص عمل لها في القطاعين الخاص والعام وتشجيع عملها لحسابها الخاص، وإشراكها في العملية الإنتاجية التي من شأنها بالضرورة إشراكها في العملية التنموية الشاملة.

**اختبار الفرضية الثالثة - تمكين المرأة:**

"تساهم المشروعات الصغيرة في تمكين المرأة من المشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية".

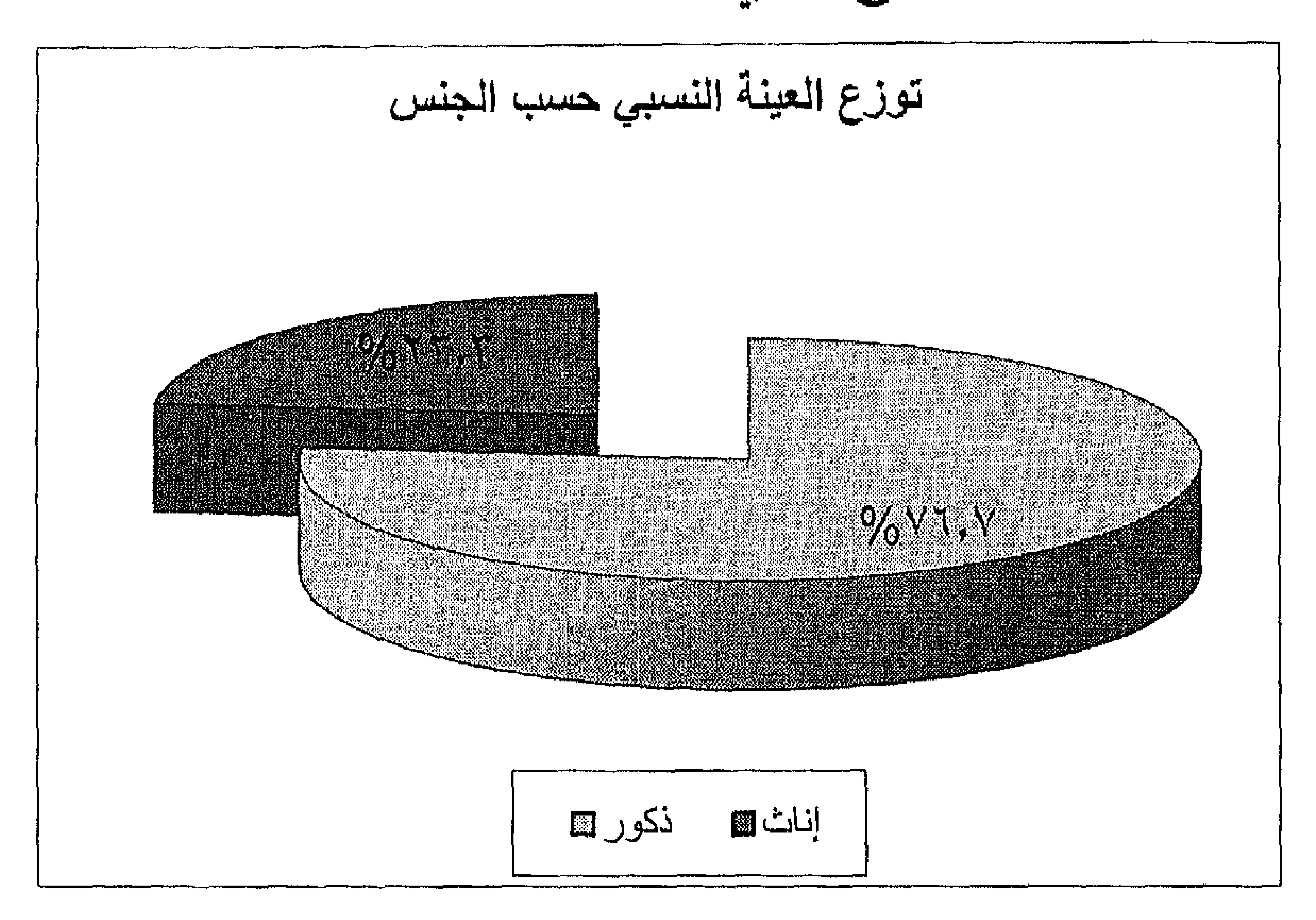
لدى معاينة نتائج الاستبيان الموزع على عينة المشاريع الصغيرة المستخدمة في كتابنا هذا، تبين أن المرأة شاركت بصفتها رائدة وصاحبة مشروع بعدد مطلق بلغ (17) مشروعاً من أصل (73) مشروعاً إجمالي المشاريع الصغيرة في العينة وبمختلف أنماطها.كما يبدو مفصلاً في الجدول البياني رقم (33) أدناه الذي يظهر التوزع النسبي والمطلق للعينة حسب الجنس.

جدول توزع العينة النسبي والمطلق حسب الجنس

| مشاريع العينة | | الجنس | | | | الإجمالي | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ذكر | | أنثى | | عدد مشاريع العينة | النسبة % |
| | | التكرار | النسبة % | التكرار | النسبة % | | |
| النمط | تجاري | 27 | 71.1% | 11 | 28.9% | 38 | 100.0% |
| | صناعي | 12 | 80.0% | 3 | 20.0% | 15 | 100.0% |
| | زراعي | 17 | 85.0% | 3 | 15.0% | 20 | 100.0% |
| الإجمالي | | 56 | 76.7% | 17 | 23.3% | 73 | 100.0% |

الجدول البياني رقم (33)

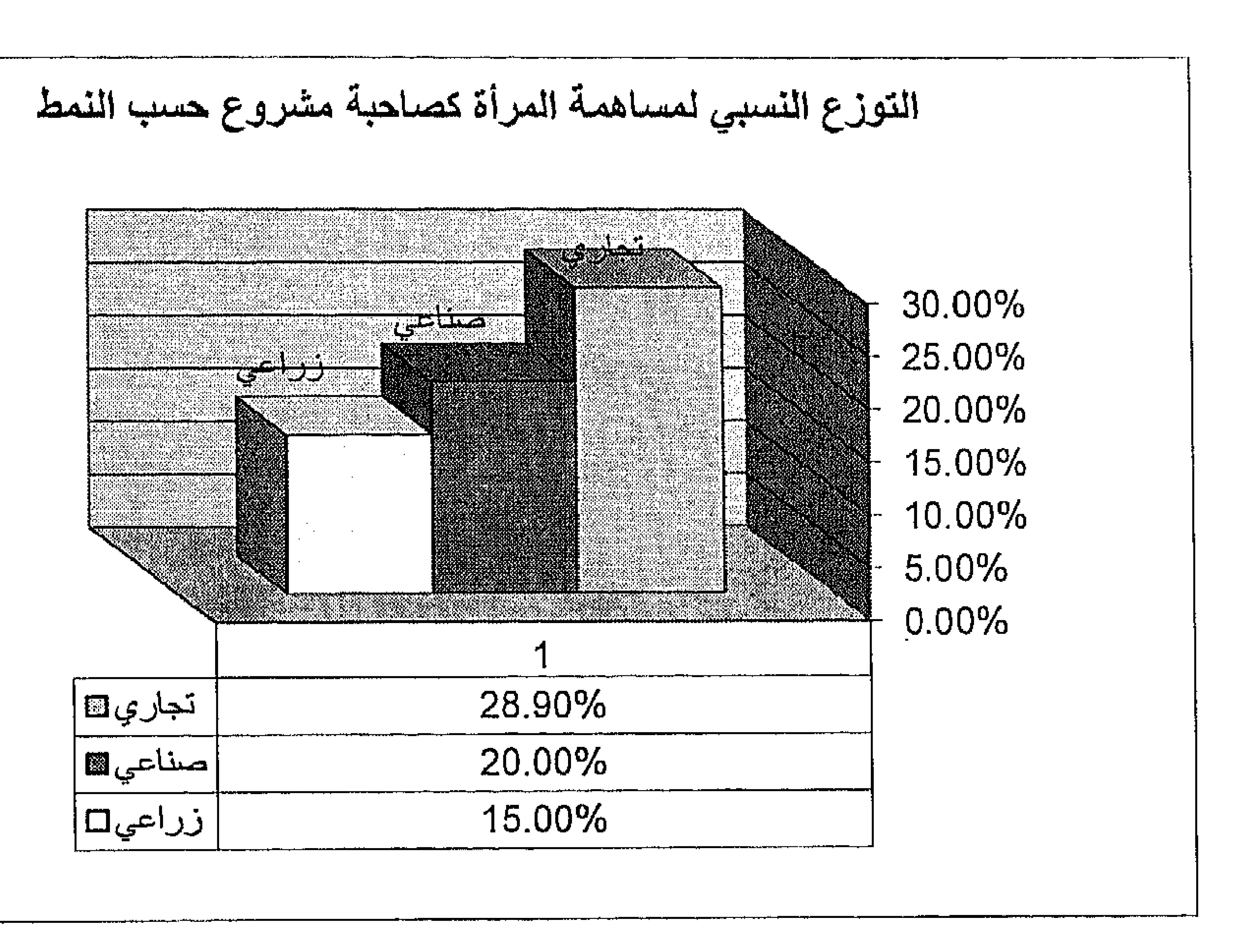
حيث بلغت مساهمتها النسبية حوالي (23.3٪ )من إجمالي المشاريع في العينة ، مقابل (76.7٪) للذكور، كما هو موضح في المخطط البياني رقم (25) أدناه الذي يظهر التوزع النسبي للعينة حسب الجنس .




المخطط البياني رقم (25)

وكما يتبين من ملاحظة الجدول البياني السابق رقم (33) أن مساهمة المرأة في المشاريع التجارية كانت الأعلى بنسبة بلغت (28.9٪ ) وبعدد مطلق (11 ) مشروع من أصل (38) مشروعاً تجارياً، ثم تلتها مساهمتها في المشاريع الصناعية بعدد مطلق (3) مشاريع من أصل (15) مشروعاً وبنسبة وصلت إلى (20٪ ) من مجمل المشاريع الصناعية، وأخيراً وأقلها كانت مساهمتها في المشاريع الزراعية التي ساهمت ب(3) مشاريع منت أصل ( 20) مشروعاً زراعياً بما يعادل نسبة بلغت ( 15٪) من مجملها.وهذا كله يبدو بوضوح من المخطط البياني رقم (26) أدناه ، الذي يظهر تدرج التوزع النسبي لمساهمة المرأة - كصاحبة مشروع- في العينة حسب نمط المشروع.

المخطط البياني للتوزع النسبي لمساهمة المرأة في العينة كصاحبة مشروع حسب النمط




| | 1 |
|---|---|
| تجاري | 28.90% |
| صناعي | 20.00% |
| زراعي | 15.00% |

المخطط البياني رقم (26)

ويمكن تفسيرتدرّج نسبة مساهمتها في العملية الإنتاجية كرائدة وصاحبة مشروع، أنها تفضل إدارة المشاريع الخدمية والتجارية بالدرجة الأولى، كون هذا الاتجاه عائد بطبيعة الحال لملاءمته أكثر من غيره من الأنماط كنوع من ميول و ثقافة مجتمع ،. وأما اختيار المرأة للمشاريع الصناعية والحرفية في المرتبة الثانية فيدل على أن المرأة كصاحبة مشروع تجرأت على اقتحام هذا المجال الذي عادةً ما يعتبر متحيزاً نحو الذكور بشكل عام ولاسيما في مجتمعنا على وجه الخصوص، كما أن دخولها عالماً جديداً وغير مألوف من الأعمال النمطية بالنسبة للمرأة، لهو مؤشر ملفت على تطور وعي المرأة للمشاركة في العملية الإنتاجية وبمختلف أنماطها. وهذا ما جعل المشاريع الزراعية تنسحب إلى المرتبة

الأخيرة من سلم الميول والاهتمام حيال المرأة بأن تكون صاحبة مشروع زراعي، وهذا خلاف ما سنجده لاحقاً من نتائج بالنسبة للمرأة كعاملة.

أما بالنسبة لمساهمة المرأة كعاملة في مشاريع العينة أو فرص العمل المتحققة للإناث نتيجة هذه المشاريع، فيبين لدينا من خلال نتائج الاستبيان أن المشاريع الصغيرة ساهمت عموماً بإحداث (60) فرصة عمل للإناث من مجمل فرص العمل البالغة ( 196 ) فرصة عمل، وقد تراوحت مابين (42) فرصة عمل دائمة و( 18) فرصة عمل مؤقتة. كما تبدو في الجدول البياني رقم (34 ) المبين أدناه، الذي يظهر تفاصيل هذه النتائج.

جدول التوزع التكراري لمجموع العمال في العينة حسب الجنس

الجدول البياني رقم (34)

| الإجمالي | المجموع | مجموع عمال مؤقتين ذكور | مجموع عمال دائمين ذكور | المجموع | مجموع عمال مؤقتين إناث | مجموع عمال دائمين إناث | عدد مشاريع العينة | نمط مشاريع العينة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 95 | 64 | 13 | 51 | 31 | 9 | 22 | ع=38 | تجاري |
| 50 | 42 | 2 | 40 | 8 | 3 | 5 | ع=15 | صناعي |
| 51 | 30 | 9 | 21 | 21 | 6 | 15 | ع=20 | زراعي |
| 196 | 136 | 24 | 112 | 60 | 18 | 42 | الإجمالي 73 | |

وقد شكلت فرص العمل الدائمة للإناث - مثلما يظهر في الجدول البياني رقم ( 35 )- ما يعادل نسبته (27.3 ٪ ) من مجمل فرص العمل الدائمة البالغة ( 154 ) فرصة ، أي ما يقارب الثلث بالنسبة للمشاركة بين الجنسين وهي نسبة جيدة ومتفائلة لتمكين المرأة من خلال هذه المشاريع .

جدول التوزع المطلق والنسبي لمجموع العمال الدائمين حسب الجنس

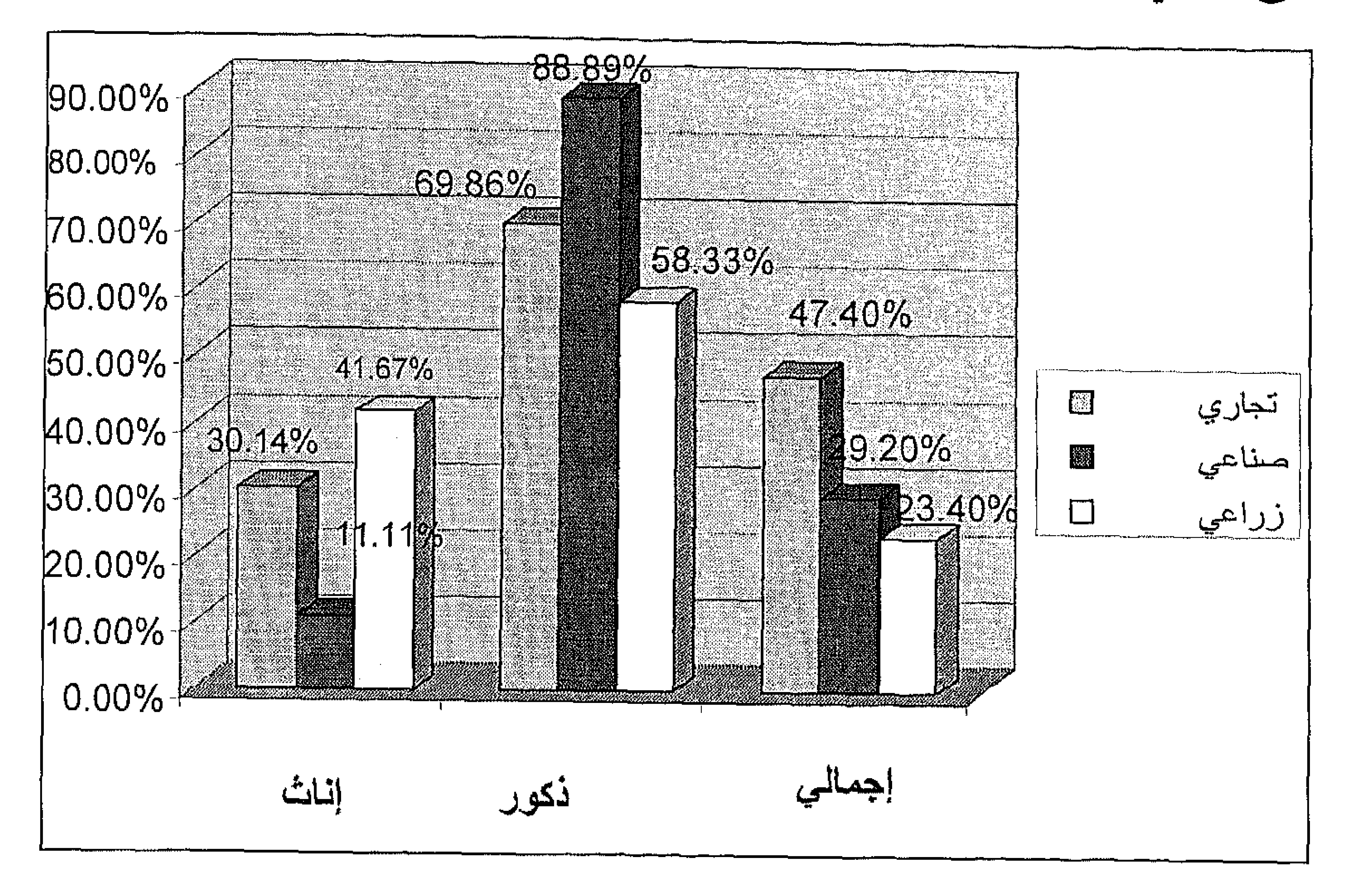
| مشاريع العينة | | مجموع عمال دائمين إناث | | مجموع عمال دائمين ذكور | | الإجمالي | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| النمط | العدد | المجموع | النسبة% | المجموع | النسبة% | المجموع | النسبة% |
| تجاري | ع=38 | 22 | %230. | 51 | %869. | 73 | %447. |
| صناعي | ع=15 | 5 | %111. | 40 | %988. | 45 | %229. |
| زراعي | ع=20 | 15 | %741. | 21 | %358. | 36 | 23.4% |
| الإجمالي | ع=73 | 42 | %327. | 112 | %772. | 154 | 100% |

الجدول البياني رقم (35)

وكما يبدو جلياً في المخطط البياني رقم ( 27 ) أدناه أن المشاريع الزراعية على الرغم من مساهمتها -بشكل عام- بأقل نسبة بين المشاريع الصغيرة في العينة في توفير فرص العمل الدائمة وبشكل خاص فيما يتعلق بالذكور، إلا أنها بدورها فقد استحوذت على إحداث أعلى نسبة في فرص العمل الدائمة للإناث، بحيث بلغت ( 41.7 ٪ ) بعدد مطلق بلغ ( 15) فرصة عمل من أصل (42) فرصة عمل دائمة للإناث، وهذه نتيجة متوقعة لتمركز

البطالة في الريف من جهة وقلة البدائل لفرص العمل المتوفرة هناك بشكل عام والمناسبة للمرأة بشكل خاص من جهة أخرى، الأمر الذي يجعل من المشاريع الزراعية خيار أسرع وأسهل ومركز استقطاب النساء كعاملات من أجل الحصول على عمل، ثم جاءت المشاريع التجارية بنسبة مساهمة أقل بلغت (30.2٪ ) وبعدد مطلق أعلى من المشاريع الزراعية بواقع (22) فرصة عمل، وأخيراً المشاريع الصناعية بنسبة مساهمة بلغت( 11.1٪) وبعدد مطلق بلغ ( 5) فرص عمل دائمة، وهذا ناجم بطبيعة الحال إلى قوة الطلب على اليد العاملة من الذكور عموماً في المشاريع الصناعية نتيجة ظروف ومتطلبات العمل الصناعي كذلك انخفاض الميل العام للمرأة باتجاه نمط هذه الأعمال (مع ملاحظة أن المرأة- كعاملة - على انخفاض نسبة مساهمتها في المشاريع الصناعية إلا أنها سبقت بمسافات زمنية المرأة -كربّة عمل- في دخول هذا المجال)، حيث كانت حاضرة في ميدان العمل الصناعي كعاملة منذ زمن طويل في النسيج الاقتصادي السوري .

التوزع النسبي لفرص العمل الدائمة في العينة وفق نمط المشروع وحسب الجنس




المخطط البياني رقم (27 )

أما بالنسبة لفرص العمل المؤقتة فإننا نلاحظ، وكما يبدو في الجدول البياني رقم (36) أدناه، أن المشاريع التجارية التي شكلت بشكل عام أعلى نسبة مشاركة في تأمين فرص العمل المؤقتة، وفاقت كلاً من المشاريع الزراعية التي جاءت في المرتبة الثانية، وأخيراً المشاريع الصناعية. إلا أنها شكلت النسبة الأوسط بين باقي المشاريع في العينة في تأمين فرص العمل المؤقتة للإناث بحيث بلغت (40.9٪) وبعدد مطلق بلغ (9) فرص عمل مؤقتة من أصل (22) فرص.

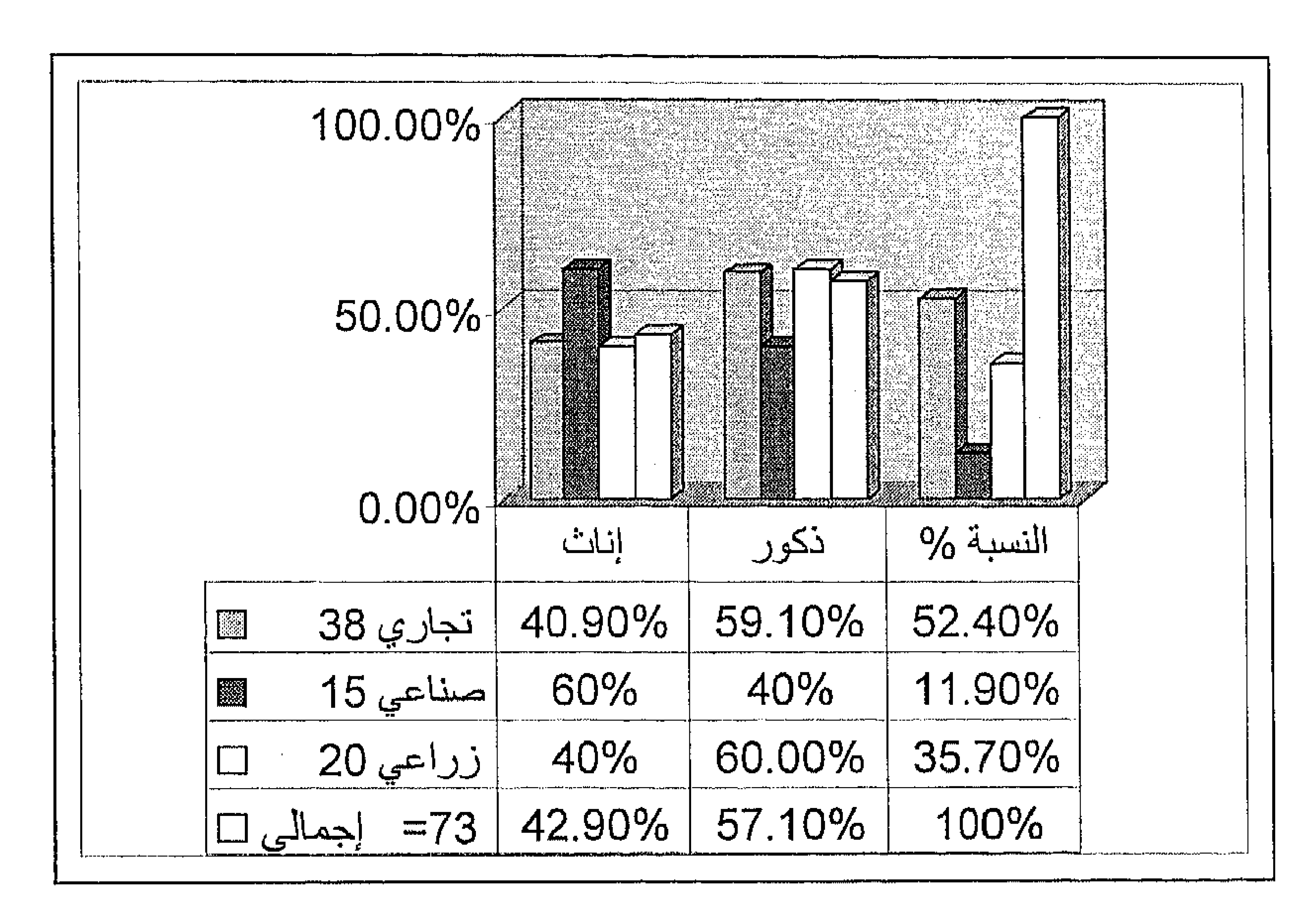
جدول التوزع المطلق والنسبي لمجموع العمال المؤقتين حسب الجنس

| نمط مشاريع العينة | عدد مشاريع العينة | مجموع عمال مؤقت إناث | | مجموع عمال مؤقت ذكور | | الإجمالي | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | المجموع | النسبة% | المجموع | النسبة% | المجموع | النسبة% |
| تجاري | ع=38 | 9 | %940. | 13 | %159. | 22 | 52.40% |
| صناعي | ع=15 | 3 | 60% | 2 | 40% | 5 | 11.90% |
| زراعي | ع=20 | 6 | 40% | 9 | 60 % | 15 | 35.70% |
| الإجمالي | ع=73 | 18 | 43% | 24 | 57% | 42 | 100% |

الجدول البياني رقم (36)

حيث سبقتها المشاريع الصناعية لتشكيل أعلى نسبة مساهمة في تأمين فرص العمل المؤقتة للإناث بلغت (60٪) من إجمالي فرص العمل المؤقتة لدى المشاريع الصناعية لكلا الجنسين. وقد يكون تفسير ذلك بما يتوافق مع تفسير أن المشاريع الصناعية يلائمها أكثر من غيرها من المشاريع ويتوافق مع متطلباتها أن تكون المرأة عاملة مؤقتة لديها على أن تكون عاملة دائمة، وقد أتت المشاريع الزراعية في نهاية تدرج المساهمة لتبلغ (40٪) وبعدد مطلق وبعدد مطلق بلغ (6) فرص عمل مؤقتة من أصل (15) فرص ، وهذا ما يظهره المخطط البياني رقم (28 )أدناه.

المخطط البياني للتوزع النسبي لفرص العمل المؤقتة وفق نمط المشروع وحسب الجنس




| | إناث | ذكور | النسبة % |
|---|---|---|---|
| تجاري 38 | 40.90% | 59.10% | 52.40% |
| صناعي 15 | 60% | 40% | 11.90% |
| زراعي 20 | 40% | 60.00% | 35.70% |
| إجمالي =73 | 42.90% | 57.10% | 100% |

المخطط البياني رقم (28)

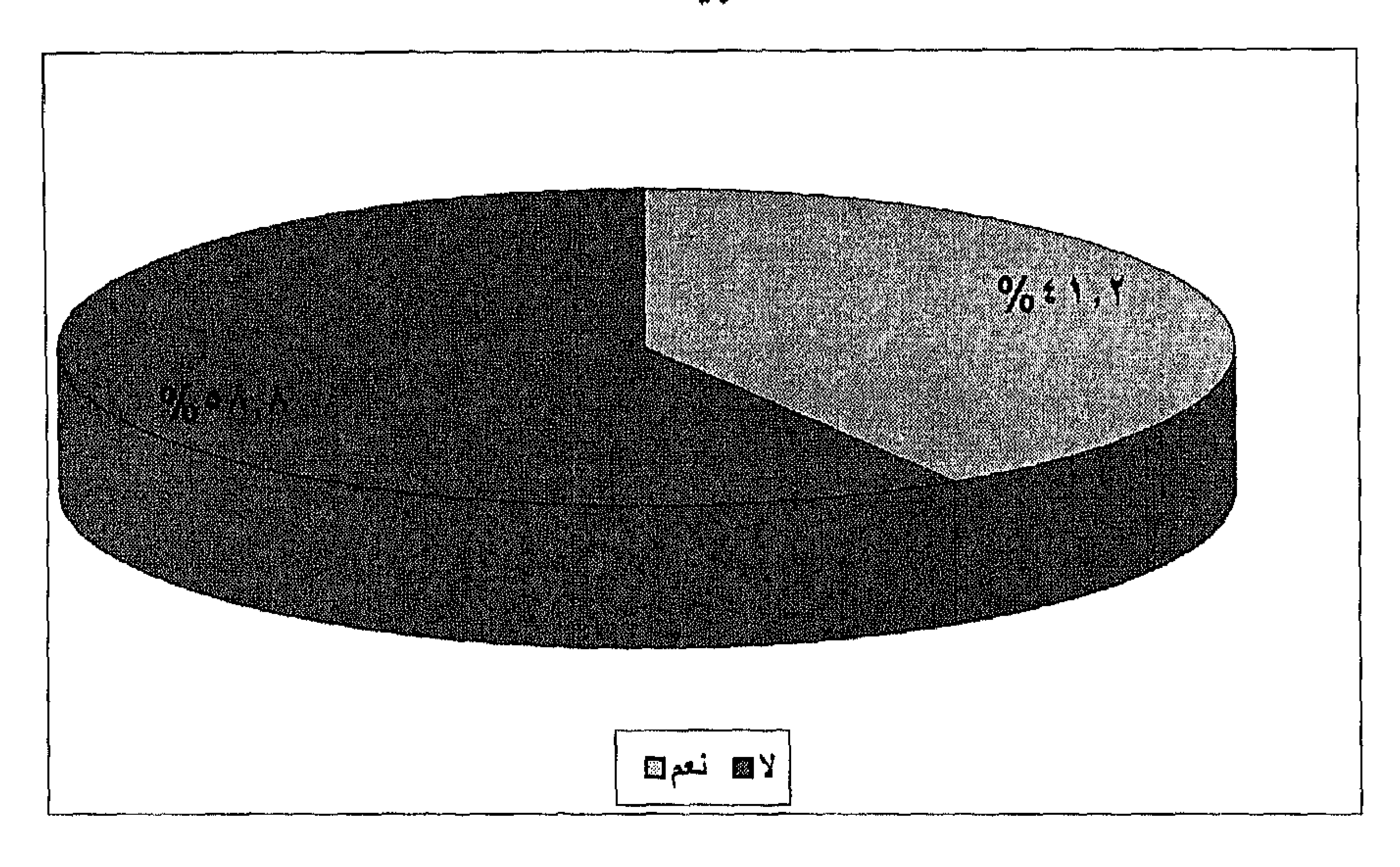
ومن خلال الإجابة على أسئلة تضمنها الاستبيان ويخص المرأة صاحبة المشروع، للتأكد من أن تمكين المرأة عملياً وواقعياً، فإنه كما يبدو في الجدول البياني رقم (37)، ويوضحه المخطط البياني رقم (29) أدناه، حيث تبين أن ( 58، 8٪ ) لم يحصلن على تسهيلات عند إقامة مشروعاتهن كونهن نساء ، مقابل إجابة البعض منهن بنعم وبنسبة بلغت حوالي (41.2٪ )، وهنا قد تفسر النتيجة بأنه إما لم يتم تقديم الدعم الكامل للمرأة بما يكفي ويشجعها على إقامة المشروع كنوع من التقصيروعدم المتابعة أو عدم التعاون من قبل الجهات

التنفيذية لأسباب ذاتية ، أو أن المرأة قد تم معاملتها بندية مع الرجل كصاحبة مشروع0020ويوضحه المخطط البياني رقم (29).

| النتيجة | | التكرار | المئوية النسبة |
|---|---|---|---|
| المنفَذ | نعم | 7 | 41.2 |
| | لا | 10 | 58.8 |
| | الإجمالي | 17 | 100.0 |
| المفقود | | 56 | |
| الإجمالي | | 73 | |

الجدول البياني رقم (37)

مخطط التوزع النسبي لصاحبات المشاريع في العينة اللواتي حصلن على تسهيلات




المخطط البياني رقم (29)

ثم يأتي السؤال الهام للتأكد من أن المرأة كصاحبة مشروع تملك حرية التصرف بالدخل المتولد من المشروع، فكانت النتيجة رغم منطقيتها لكنها إيجابية للغاية، من خلال ما يبديه الجدول البياني رقم (38) وما يظهره بوضوح

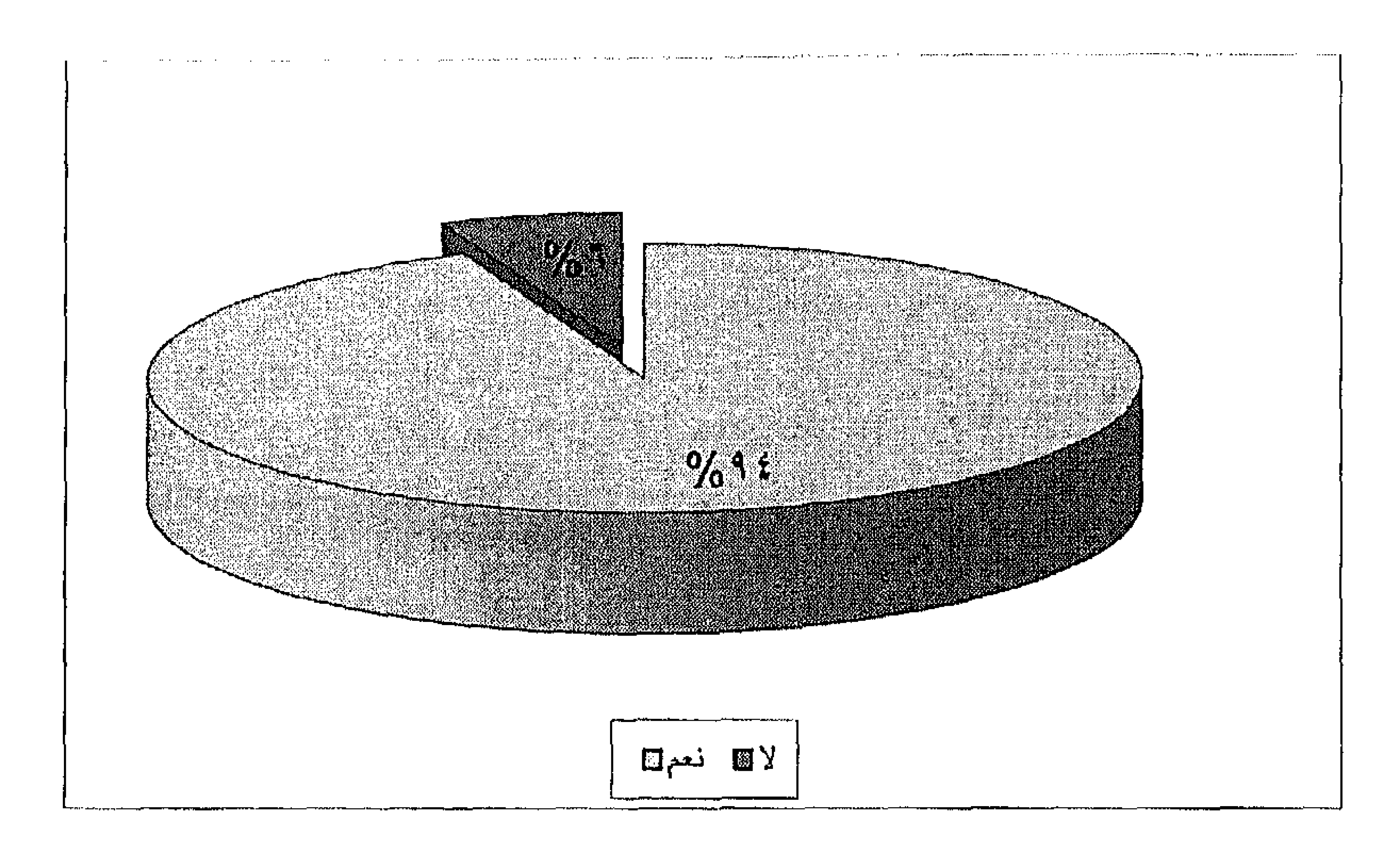
المخطط البياني رقم (30) أدناه ، من حيث أن ( 94.1٪ )من صاحبات المشاريع وبعدد مطلق بلغ (16) من أصل (17)منهن، يملكن هذا الحق مقابل (5.9٪) لا يملكن هذا الحق وبواقع مشروع واحد (1) فقط. وهذا المؤشر الإيجابي والمنطقي لهو دليل مطمئن على تمكن المرأة من حقها في امتلاك عائدات عملها وحرية التصرف بها.

هل تملكين حرية التصرف بالدخل؟

الجدول البياني رقم (38)

مخطط التوزيع النسبي لصاحبات المشاريع في العينة اللواتي يملكن حرية التصرف

| النتيجة | | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| المنفذ | نعم | 16 | 94.1 |
| | لا | 1 | 5.9 |
| | الإجمالي | 17 | 100.0 |
| المفقود | | 56 | |
| الإجمالي | | 73 | |




المخطط البياني رقم (30)

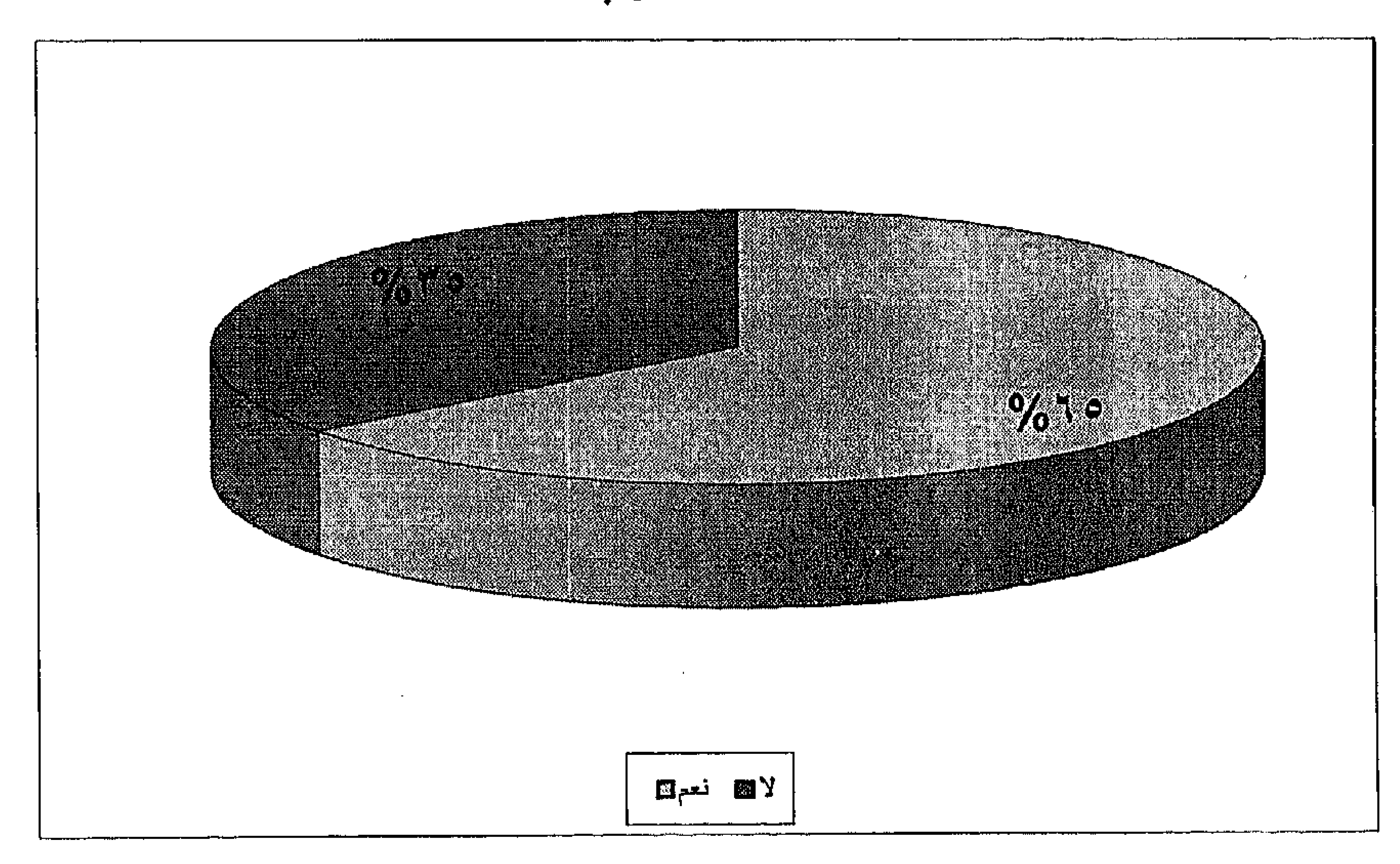
أما ما يخص مساعدة الزوج أو أحد الأقارب بإدارة هذه المشروع، فكانت النتيجة كما تبدو في الجدول البياني رقم (39)، ويوضحها المخطط البياني رقم (31 )أدناه، أن (64.7٪) من صاحبات المشاريع أجبن بالإيجاب مقابل(35.3٪) منهن بالنفي.الأمر الذي يشير وبنسبة مرتفعة إلى تطور وعي الرجل باتجاه حق المرأة في العمل كذلك إدراكه أهمية الدور الفعال الذي يمكن أن تلعبه في عملية التنمية، كما أن هذه النتيجة وبالتقاطع مع السؤال السابق، الذي كان متوقعاً أو بالأحرى متوجساً من أن تكون صاحبات المشروع في العينة على الأغلب هن صاحبات مشروع - شكلياً أو" اسمياً "-، لكن المسألة لا تبدو أبداً على هذا النحو وإنما حقيقية من حيث تمتع المرأة صاحبة المشروع بحرية التصرف بالدخل المتولد عن المشروع، على الرغم من مساعدة الرجل لها في إدارة مشروعها الخاص.

هل يساعدك زوج أو أحد الأقارب؟

| النتيجة | | التكرار | المئوية النسبة |
|---|---|---|---|
| المنفَذ | نعم | 11 | 64.7 |
| | لا | 6 | 35.3 |
| | الإجمالي | 17 | 100.0 |
| المفقود | | 56 | |
| الإجمالي | | 73 | |

الجدول البياني رقم (39)

مخطط التوزع النسبي لصاحبات المشاريع في العينة اللواتي يساعدهن الزوج أو أحد الأقارب




المخطط البياني رقم (31)

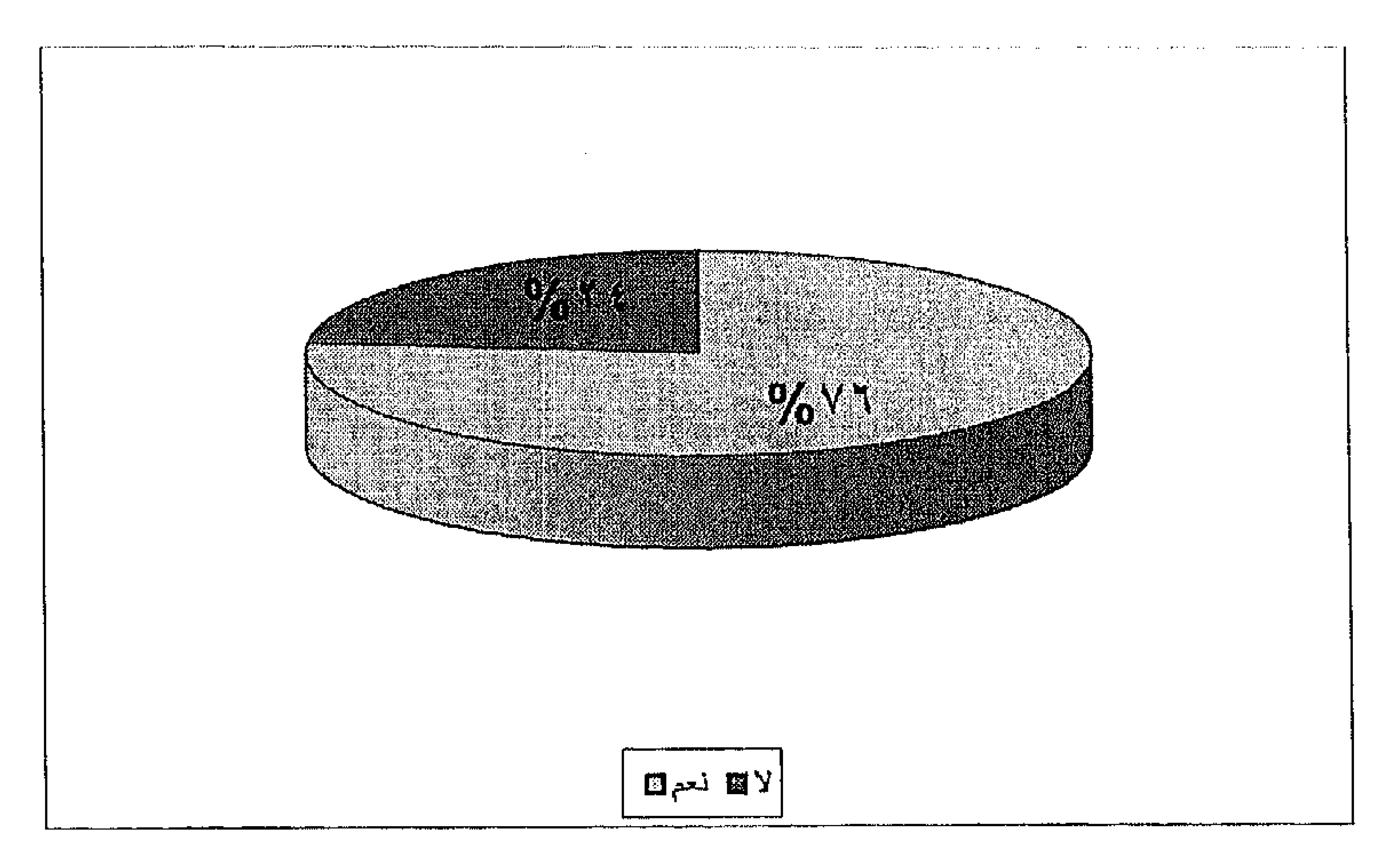
وأخيراً كانت نتيجة الإجابة على سؤال بأنها هل تنصح غيرها بإقامة مشروعها الخاص، فتبين من خلال الجدول البياني رقم (40) وما يوضحه المخطط البياني رقم (32) أدناه ، بأن (13) منهن أجبن بنعم أي ما يعادل نسبة( 76.5٪ ) مقابل(4) منهن بأنهن لا ينصحن غيرهن بإقامة مشروعهن الخاص بما يعادل( 23.5٪ ) ، وهذا يشير عموماً وبنسبة مرتفعة إلى نجاح تجربة المرأة في ريادة المشاريع في العملية الإنتاجية فيما يخص اللواتي ينصحن غيرهن بإقامة مشروعاتهن الخاصة ، وعدم تحمل البعض منهن للصعوبات والمشاكل التي قد تكون واجهت مشاريعهن .

هل تنصحين غيرك بإقامة مشروع؟

الجدول البياني رقم (40)

مخطط التوزع النسبي لصاحبات المشاريع في العينة اللواتي ينصحن غيرهن بإقامة مشروع

| النتيجة | | التكرار | المئوية النسبة |
|---|---|---|---|
| المنفذ | نعم | 13 | 76.5 |
| | لا | 4 | 23.5 |
| | الإجمالي | 17 | 100.0 |
| المفقود | | 56 | |
| الإجمالي | | 73 | |




المخطط البياني رقم (32)

مما سبق تبين لنا أن المشاريع الصغيرة استطاعت أن تحقق فرص عمل حقيقية ومباشرة للمرأة سواء كانت صاحبة مشروع أو عاملة في مشروع -لاسيما فرص العمل تلك المباشرة والدائمة منها- ، وبنسب بانت متفائلة و أنها آخذة في التطور باتجاه الزيادة ،إضافة إلى حرية تصرفها بالدخل المتولد من مشروعها الخاص وبالتالي استقلالها المادي ، الأمر الذي يشير إلى أن المشاريع الصغيرة ساهمت بتمكين المرأة اقتصادياً وبتطوير وعيها و نمو دورها في العملية التنموية بشكل ريادي.

وعليه تأكد لنا أن المشروعات الصغيرة تساهم في تمكين المرأة من المشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي استنتاج أن الفرضية الثالثة صحيحة بمستوى دلالة إحصائية 5٪.( للتأكد من أن هذه النسبة صحيحة إحصائياً ) وهي بدورها تشكل أداة اقتصادية حيوية وفعالة للمساهمة في تمكين المرأة من المشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية.

## "الاستنتاجـــــــــات"

من خلال دراستنا وتقييمنا للأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل استراتيجية التنمية ، واتخاذ عينة من المشروعات الصغيرة الممولة من قبل هيئة التشغيل وتنمية المشروعات في الجمهورية العربية السورية كدراسة تطبيقية ، فقد تمكنا من التوصل إلى استنتاج الآتي :

1. حداثة الاهتمام الحكومي بالمشروعات الصغيرة على مستوى التخطيط الاستراتيجي الوطني وإدراك أهميتها في مسيرة التنمية الشاملة في الجمهورية العربية السورية ، ذلك الذي بدأ بالظهور بشكل رسمي من خلال إحداث الهيئة العامة لتنفيذ البرنامج الوطني لمكافحة البطالة بموجب القانون رقم (71) تاريخ 8/ 12/ 2001 ضمن إطار الخطة الاستراتيجية الوطنية التنموية الشاملة، بهدف الحد من مشكلة البطالة في سورية التي تفاقمت خلال الأعوام الأخيرة التي سبقت إحداث الهيئة ، كحل إجرائي سريع ومؤقت - مدته خمس سنوات- عبر تنمية وتفعيل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص عمل جديدة وحقيقية للعاطلين عن العمل، وذلك بتشجيع روح المبادرة لديهم للقيام بمشاريعهم الخاصة والمستقلة، . ثم كان التأكيد على هذا الاهتمام من خلال الإجراء الحكومي اللاحق الذي يقضي بإحداث الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التشريعي رقم (39) لعام 2006 ، هذه الهيئة التي حلت محل هيئة مكافحة البطالة سابقاً لتصبح هيئة حكومية دائمة تعنى بتشجيع وتنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجمهورية العربية السورية.

2. ضعف الاهتمام الأكاديمي بدراسة المشروعات الصغيرة على المستوى الوطني في الجمهورية العربية السورية، من حيث ندرة وقلة الأبحاث الأكاديمية المتعلقة بموضوع المشروعات الصغيرة .
3. أنه لا يوجد تعريف نهائي ومحدد للمشروعات الصغيرة ، وإنما هو تعريف نسبي يختلف من بلد إلى آخر ومن زمنٍ إلى آخر ومن قطاع إلى آخر أيضاً حتى داخل البلد نفسه ، وذلك وفقاً لمحددات هذا التعريف والمعايير المستخدمة في تبّنيه.
4. على الرغم من أنه تم وضع تعريف رسمي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في سورية، على أساس معيار مزدوج مؤلف من رأس المال المستثمر وعدد العمال، وذلك وفق ما جاء في المرسوم التشريعي رقم (39) لعام 2006 ، إلا أن هذا التعريف أتى قاصراً عن محاكاة الواقع الاقتصادي السوري وغير ملائم لبيئة الأعمال في سورية .
5. أنه على الرغم من حداثة الاهتمام الحكومي بالمشروعات الصغيرة في الجمهورية العربية السورية، إلا أن المشرعات الصغيرة في العينة والتي تمثل جزءٌ من المشروعات الصغيرة التي نشأت ونمت تحت مظلة استراتيجية وطنية داعمة خاصة بتنمية المشروعات، نجد أن خطة تنمية المشروعات هذه قد حققت إنجازاً عظيماً من حيث عدد المشاريع وتنوعها وتوزعها ومتابعتها على مستوى الجمهورية العربية السورية ، بالإشارة إلى عدد المشاريع البالغة (27359) مشروعاً صغيراً ، والتي تم إنجازها خلال الفترة (2002 – 2006) فترة عمل هيئة مكافحة البطالة المكلفة كأداة مؤسسية حكومية معنية بأداء هذه الخطة الاستراتيجية .

6. أن الكتاب قام بتحليل ودراسة الأثر التنموي لعينة عشوائية من هذه المشروعات الصغيرة الممولة وفق خطة استراتيجية في الجمهورية العربية السورية، حيث أن نجاح هذه المشروعات في أداء دورها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية يقاس بمدى نجاحها في تحقيق الأثر التنموي المرجو منها ، وقد اقتصر الكتاب على تناول جملة من المتغيرات على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، من حيث دورها في خلق فرص عمل جديدة والحد من ظاهرة البطالة، كذلك تحسين مستوى المعيشة و التخفيف من حدة الفقر، وأخيراً المساهمة في تمكين المرأة وإدماجها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك خلال فترة معينة وضمن منطقة محددة، الأمر الذي يحتاج إلى متابعة واستكمال ليغطي الحيز الزماني والمكاني المتبقي.
7. تميزت معظم المشاريع في العينة أنها كانت ناجحة مالياً وبنسبة وصلت إلى (82.2٪) من وجهة نظر أصحابها على وجه العموم ، وعلى وجه الخصوص شكلت كلاً من المشاريع الصناعية و التجارية أعلى نسبة النجاح بنسب متقاربة وصلت إلى (86.8 ٪ للمشاريع التجارية و86.7٪ للصناعية ) من إجمالي مشاريعها. في حين حققت المشاريع الزراعية نسبة نجاح بلغت (70٪ ) من مجملها.
8. تميزت كافة المشاريع في العينة و على الإطلاق أي ( 100٪ ) من إجمالي المشاريع التي تم تنفيذها عن طريق الجهة الراعية ( هيئة مكافحة البطالة ) بأنها قامت على أساس تخطيط مدروس تمثّل بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع كشرط أساسي للتمويل، والتي تمت بمساعدة الجهة الراعية كنوع من الخدمات الفنية التي تم تقديمها إلى أصحاب المشاريع ، مما شكل عاملاً

جوهرياً في تحقيق النتائج الإيجابية السابقة ، الأمر الذي يؤكد على أهمية التخطيط المسبق والمدروس لإنشاء أي مشروع كشرط أساسي للنجاح.

9. تبين أن معظم المشروعات الصغيرة في العينة لم تعانِ من صعوبة توفر التمويل أو من شروط التمويل المتعلقة بالفوائد والأقساط وفترات التسديد والسماح ، إلا في حدود نسبة ضئيلة نسبياً بلغت (16.4٪) لا سيما بالنسبة للفوائد التي كان لها حساسية دينية لتقبلها تجاه العموم.، مع ملاحظة أن المشاريع الزراعية كانت أكثر المشاريع التي عانت من هذه الصعوبة وبنسبة (30٪) من إجمالي مشاريعها. وهذا يشير إلى أهمية الدعم التمويلي كجزء أساسي وجوهري من الخدمات المالية التي يمكن تقديمها لهذه المشروعات من قبل الجهة الراعية،. والمتمثل بقروض ميسرة ذات فوائد مدعومة وأقساط تسديد مريحة وفترات سماح مناسبة

10. تميز معظم أصحاب المشاريع الصغيرة في العينة بخبرتهم السابقة في مجال عملهم وبنسبة بلغت (94.5٪) على وجه العموم وبنسب متقاربة بين أنماط المشاريع على وجه الخصوص ، مما ترك أثراً إيجابياً واضحاً ومباشراً في نجاح إدارة نسبة كبيرة من المشاريع. الأمر الذي يؤكد أهمية الخبرة المناسبة ودورها كمقدمة ضرورية عموماً في نجاح المشاريع.

11. تبين أن درجة التأهيل العلمي لعبت دوراً إيجابياً في نجاح المشاريع في العينة وبشكل يتناسب طرداً مع درجة تطور هذه المشاريع ، بحيث كان تأثيرها ضعيفاً بالنسبة للمشاريع الزراعية التي حققت نسبة نجاح (70٪ ) من مجملها، رغم أن (90٪) من أصحابها هم ممن يحملون الإعدادية أو ما دون، ولم تشكل عاملاً معيقاً في نجاح مشاريعهم . وشكلت عاملاً إيجابياً بالنسبة للمشاريع التجارية في تحقيق ذلك النجاح حيث بلغ (57.89٪)

من أصحابها ممن يحملون الثانوية وما فوق ، في حين لعبت درجة التأهيل العلمي دوراً ايجابياً مميزاً في نجاح المشاريع الصناعية ، حيث تميز أصحابها بأنهم من المتحصلين على الثانوية وما فوق وبنسبة وصلت إلى (80٪) من إجمالي المشاريع الصناعية.

12. تبين أن أغلب المشاريع في العينة على وجه العموم لم تعانِ كثيراً من صعوبات تسويقية إلا في حدود نسبة بسيطة بلغت (13.7٪ ) ، في حين كانت المشاريع الصناعية أكثر المشاريع التي واجهت هذه الصعوبة في التسويق، بنسبة بلغت(26.67٪) من إجمالي المشاريع الصناعية. الأمر الذي يشير إلى قلة اهتمام أصحاب المشروعات بدراسة السوق وضعف خبرتهم ومعرفتهم بالمفهوم الحقيقي للتسويق كنقطة هامة لنجاح المشروع، وحصر هذا المفهوم بأعمال البيع والتوزيع. وهذا يعني بدوره أن هذا المشاريع تحتاج إلى نشاط تسويقي خاص وضرورة التدخل لمساعدتها ودعمها.

13. تبين أن أغلب المشاريع نسبياً في العينة لم تتأثر بشكل كبير بالوضع الاقتصادي العام إلا في حدود نسبة بلغت (27.4٪) من إجمالي مشاريع العينة ، مع ملاحظة أن المشاريع التجارية نالت الحصة الأكبر وبنسبة بلغت (31.60٪) من مجمل مشاريعها، وذلك أن المشاريع التجارية عموماً هي أكثر المشاريع مرونة لا سيما الخدمية منها من حيث طبيعتها، وهذا يؤكد مقولة أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة ضعيفة المرونة مقارنة بالمشاريع الكبيرة والعملاقة من حيث تأثرها بالوضع الاقتصادي العام وتطوراته وأزماته ، ويثبت أهميتها في التغلب على تداعيات الأزمات الاقتصادية الكبرى و نجاعة اللجوء إليها لتدارك آثار هذه الأوضاع والأزمات.

14. تبين أنه على الرغم من أن المشروعات الصغيرة في العينة نشأت في بيئة راعية وضمن ظروف داعمة، إلا أنها واجهت جملة من الصعوبات والمشكلات وبنسب متفاوتة فيما بينها ، مما أعاقت عمل هذه المشروعات وحدت من فاعليتها ، حيث بلغت نسبة المشاريع المتعثرة من وجهة نظر أصحابها (17.8٪) من إجمالي المشاريع عموماً في العينة، وقد نالت المشاريع الزراعية الحصة الأكبر في اعتبار مشاريعها متعثرة بنسبة بلغت (30٪) من إجمالي مشاريعها.

15. تبين أن المشروعات الصغيرة قد عانت من صعوبة توفير وتأمين الضمان اللازم للتمويل وبنسبة (27.40٪) من إجمالي مشاريع العينة، أكثر من معاناتها من صعوبة توفر التمويل البالغة (16.4٪)، كذلك أن المشاريع الزراعية كانت أكثر المشاريع التي واجهت هذه الصعوبة، بنسبة بلغت ( 40 ٪ ) من إجمالي مشاريعها .ومرد هذه المعاناة وجود بعض التعقيدات لقبول الضمانات لا سيما العقارية منها ، التي يعاني أغلبها من مشكلة عدم توثيق الملكية لا سيما العقارات (الأراضي أو المنازل) الواقعة ضمن مناطق الريف والمناطق العشوائية في سورية ، وارتفاع كلفة الرهونات العقارية إن وجدت والتي أحياناً تصل على 10٪ ،كذلك بالنسبة لاشتراط العمل لدى القطاع الحكومي لقبول الكفالة الشخصية ، إضافة إلى ارتفاع سقف الحيازة نسبياً كشرط لقبول الكفالات التجارية.

16. تبين أن صعوبات البيروقراطية المتعلقة بالإجراءات الإدارية لاستحصال التراخيص والمتابعات الواجبة لإنشاء المشاريع عانت منها المشاريع عموماً، بنسبة لا بأس بها بلغت (30.14٪) وكانت المشاريع التجارية والصناعية أعلى هذه النسب وبدرجة متقاربة ( 34.2٪ للتجارية و33.3٪

للصناعية) حيث يلاحظ تعدد المرجعيات الحكومية والجهات التي تحتاجها هذه المشاريع عند إنشائها، مما يشير إلى دورها المعيق في نجاح المشاريع وهنا تنبع أهمية تأمين التسهيلات وتبسيط الإجراءات في إنجاح عمل المشاريع .

17. تبين تواضع الاهتمام بالتدريب إذا ما قيس بأهميته، من حيث اعتباره مطلباً أساسياً وعاملاً محفزاً لإنجاح المشاريع من جهة ولتطويرها من جهة أخرى، حيث شكل الذين حصلوا على نوع ما من التدريب خلال فترة إدارتهم للمشروع نسبة 41.1٪) من إجمالي أصحاب مشاريع العينة ، الأمر الذي يحتاج إلى مزيد من الاهتمام والمتابعة بتوفير مؤسسات الدعم الفني ، لا سيما إذا علمنا أن الجهة الراعية قد قامت بالتدريب المسبق لكافة أصحاب المشاريع على الإطلاق وبنسبة بلغت 100٪ على كيفية إنشاء مشروعاتهم الخاصة وكيفية إنجاز دراسة الجدوى الاقتصادية بأنفسهم .

18. تبين أن نسبة كبيرة من مشاريع العينة قد عانت صعوبة توفر العمالة المناسبة حيث شكلت ما يعادل (53.4٪) من إجمالي المشاريع في العينة ، وهذه النسبة تعتبر كبيرة فعلياً تجاه واقع يشير إلى وجود أعداد كبيرة من العاطلين عن العمل ، إلا أن ذلك يفسر أيضاً أنه على الرغم من توفر العمالة إلا أن سوق العمل يعاني من قلة التأهيل والكفاءة وفي اتجاهات مختلفة ، أو أن تأهيل العمالة في جانب العرض لا يلاقي جانب الطلب عليها.

19. تبين أن المشروعات الصغيرة قادرة بشكل أكيد على توفير فرص عمل دائمة ، حيث تمكنت عموماً من توفير (154) فرصة عمل دائمة وبمعدل وسطي بلغ (2.10) للمشروع الواحد ، وبنسب توزعت على التوالي بين أنماط المشاريع كما يلي (47.4٪ للتجارية - 29.2٪ للصناعية و23.4٪ للزراعية) .

20. أن توفير فرص العمل المباشرة والدائمة تناسبت عكساً مع صعوبة توفر العمالة المناسبة بالنسبة للمشاريع، بمعنى أن المشاريع الأقل نسبة في مواجهة صعوبة توفر العمالة المناسبة ، كانت بدورها الأعلى نسبة في توفير فرص العمل الدائمة، الأمر الذي يشير إلى أن هذه المشاريع كان بإمكانها أن توفر فرص عمل أكثر مما تم توفيره لو لم تواجه صعوبة في توفر العمالة المناسبة في السوق ، والأمر الذي يؤكد من جديد على ضرورة تأهيل اليد العاملة لتقليص الفجوة بين العرض والطلب عليها في سوق العمل .
21. تبين أنه على الرغم من مساهمة المشاريع التجارية بتوفير أعلى نسبة من فرص العمل الدائمة في العينة، إلا أن معدلها البالغ ( 1.92 ) فرصة عمل للمشروع الواحد كان أقل من المشاريع الصناعية التي أحدثت أعلى معدل في توفير فرص العمل الدائمة وبواقع بلغ (3) فرص عمل دائمة للمشروع الصناعي ، لتأتي المشاريع الزراعية بأدنى معدل لتوليد فرص العمل والذي بلغ ( 1.80) فرصة عمل .
22. تبين أن متوسط تكلفة فرصة العمل الدائمة بشكل عام في العينة بلغ حوالي (380000) ليرة سورية، كما تبين أن تكلفة فرصة العمل في المشاريع الصناعية هي الأعلى بين باقي المشاريع حيث بلغت بشكل تقريبي ( 476000) ليرة سورية، ثم جاءت المشاريع التجارية في المرتبة الثانية بما يقارب ( 315000) ليرة سورية، وأخيراً تكلفة فرصة العمل في المشاريع الزراعية بما يعادل تقريباً (202000) ليرة سورية..
23. تبين أن متوسط تكلفة فرصة العمل الدائمة يتناسب طرداً مع متوسط التكلفة الرأسمالية للمشروع ، بمعنى أن المشروع ذي التكلفة الرأسمالية

الأعلى سيولد فرصة عمل دائمة ذات تكلفة أعلى من غيرها في المشاريع ذات التكلفة الرأسمالية الأدنى .

24. تبين أيضاً أن صعوبة توفر الضمان بالنسبة للمشاريع في العينة أدت إلى زيادة تكلفة رأس المال الكلي للمشاريع ، مما أدى بدوره إلى زيادة تكلفة فرصة العمل فيها والتخفيض من معدل توفير فرص العمل، وعليه قد تكون النتيجة أفضل مما تم تحقيقه بالنسبة لعدد فرص العمل وتكاليفها فيما لو تم التخفيف من هذه الصعوبة أو الحد من أثرها السلبي.
25. تبين أن متوسط تكلفة فرصة العمل الدائمة في المشاريع الصغيرة هو أوفر بكثير إذا ما قورن بمتوسط تكلفة فرصة العمل الدائمة لدى القطاع الحكومي أو لدى المشاريع الكبيرة ،. "حيث تشير الدراسات إلى تكلفة فرصة العمل في الصناعات الصغيرة تقدر ب 10 – 20 ٪ من قيمتها
26. في الصناعات الكبيرة وربما أقل حسب طبيعة العمل"(1) .وبالتالي يدل على جدوى توفير فرص العمل الحقيقية والدائمة عن طريق قطاع المشروعات الصغيرة.
27. تبين أن المشروعات الصغيرة قادرة أيضاً على توفير فرص عمل مباشرة ومؤقتة. ناهيك عن قدرتها على إضافة فرص عمل جديدة غير مباشرة ، فإذا اعتبرنا أن كل فرصة عمل مباشرة سيقابلها بالحد الأدنى خلق فرصة عمل غير مباشرة على الأقل للأعمال المرتبطة سواء التي تسبق المشروع أو تلك التي تلي ذلك المشروع لتصبح النتيجة ضعف ما وفرته هذه المشروعات من فرص عمل مباشرة سواء دائمة أو مؤقتة .
28. أن انخفاض نسبة البطالة خلال فترة تنفيذ البرنامج الوطني لهيئة مكافحة البطالة سواء كان حاصلاً إما بتأثير مباشر كأحد إنجازات الهيئة في تحقيق

هدفها الذي أحدثت من أجله، أو بتأثير غير مباشر عندما نشطت سوق العمل وشجعت الأفراد المتعطلين عن العمل لإقامة مشروعاتهم الخاصة عن طريق جهات أخرى غير هيئة مكافحة البطالة كجهات تمويلية كالبنوك وغيرها،فإن النتيجة في الحالتين كانت نتاج نمو ونشاط قطاع المشروعات الصغيرة في تلك الفترة.

29. تبين أن معظم أصحاب المشاريع في العينة وبنسبة بلغت حوالي82.2 ٪ ،كان لديهم مصدر للدخل قبل البدء بمشروعهم الخاص ، في حين شكل الذين لم يكن لديهم مصدر للدخل قبل البدء بالمشروع نسبة حوالي17.8٪ (وهؤلاء أغلبهم يمثلون القادمين الجدد إلى سوق العمل).

30. تبين أن أولى أسباب تأسيس المشروع وبنسبة بلغت (67,1 ٪ ) من إجمالي أصحاب المشاريع كان لتحسين وضعهم المادي بالدرجة الأولى ، مما يشير إلى أن دخل أصحاب المشاريع قبل البدء بمشروعهم الخاص لم يكن كافياً ومستوفياً لمتطلبات العيش من ناحية ، ومن ناحية إلى ثقة هؤلاء عموماً بأن مشروعاتهم الخاصة التي سوف ينشئونها ستكون قادرة على تأمين مستوى دخل أفضل مما كان لديهم .

31. تبين أن جميع أصحاب المشاريع في العينة قد ارتفع متوسط دخلهم ارتفاعاً مطلقاً بعد المشروع عما كان عليه قبل المشروع، وبزيادة نسبية بلغت بالمتوسط حوالي (84.85 ٪) من متوسط

32. دخول كافة أصحاب المشاريع قبل البدء بمشروعاتهم الخاصة .كما أن نسبة زيادة متوسط الدخل لأصحاب المشاريع الصناعية كانت الأعلى بين النسب المتبقية ،والتي شكلت على التوالي (137.53٪ للصناعية - 83.76 ٪ للزراعية - 65.63 ٪ للتجارية ) ، وهذا يشير بطبيعة الحال إلى

أن العائد على رأس المال في المشاريع الصناعية على الرغم من طول دورة رأس المال فيه إلا أنه يبقى هوالأعلى من غيره لدى باقي المشاريع ،.

33. تبين أن متوسط الدخل يتناسب عكسياً مع صعوبات المتعلقة بالوضع الاقتصادي العام ، بمعنى أن المشاريع التجارية كانت أكثر المشاريع الصغيرة في العينة التي واجهت هذه الصعوبة قد كانت بدورها الأقل نسبة في زيادة متوسط دخل أصحابها وتلتها المشاريع الزراعية وأخيراً المشاريع الصناعية. مما يشير إلى أن الصعوبات عموماً والاقتصادية على وجه الخصوص تؤثر سلباً على دور المشروعات الصغيرة في تحسين مستوى الدخول.

34. تبين أنه على الرغم من تحقيق الزيادة المطلقة والنسبية في متوسطات الدخول لأصحاب المشاريع كافة، إلا أن هذه الزيادة لم تكن حقيقية للجميع ، بمعنى أنها لم تؤدِ حقيقة إلى تحسن في وضعهم المعيشي إلا في حدود نسبة حوالي ( 82.2٪ ) من أصحاب المشاريع ، وهذه النسبة تمثل في الوقت نفسه نسبة المشاريع الناجحة مالياً، في حين أن نسبة ( 12.3 ٪) من أصحاب المشاريع في العينة الذين اعتبروا أن هناك عدم تغيير في مستوى معيشتهم ، بالإضافة إلى (5.5٪) نسبة أصحاب المشاريع الذين وجدوا أن وضعهم المعيشي في حالة تراجع والذين مثلا كليهما أصحاب المشاريع المتعثرة والتي شكلت نسبة (17.8٪) من إجمالي مشاريع العينة.، الأمر الذي يشير إلى إمكانية تحقيق نتائج أفضل فيما لو تداركت المشاكل وتلافت الصعوبات التي واجهت المشاريع عموماً و أثرت سلباً على أداء المشروعات .

35. تبين أن تحسن الوضع المعيشي كان ملحوظاً في أوجه الإنفاق المختلفة بداية من الإنفاق على الغذاء الذي كان في المرتبة الأولى ضمن سلم أولويات

الإنفاق ، وبنسبة بلغت ( 80٪)، ثم الإنفاق على اللباس في المرتبة الثانية بواقع نسبة بلغت( 70٪)، يليه التحسن في الإنفاق على الصحة في المرتبة الثالثة بنسبة( 51.7٪ )، ثم التحسن في الإنفاق على التعليم الذي جاء في المرتبة الرابعة بنسبة بلغت (43.3٪ ) ، والانفاق على الرفاهية في المرتبة الخامسة بنسبة(36.7٪ ) ، ليأتي التحسن في الانفاق على السكن في آخر سلم اهتمامات أصحاب المشاريع في تحسين وضعهم المعيشي بسبة بلغت ( 33.3 ٪).مما يشير إلى أن الإنفاق كان استهلاكياً بالدرجة الأولى وهذا منطقي وطبيعي أن يتم إشباع الحاجات الأساسية أولاً ليتم تلبية الحاجات الأخرى ثانياً ، الأمر الذي يحتاج إلى تشجيع ثقافة الاستثمار لاحقاً .

36. تبين أن المرأة ساهمت في العملية الإنتاجية بصفتها رائدة وصاحبة مشروع بحدود نسبة بلغت (23.3٪ )من إجمالي المشاريع في العينة ،حيث كانت مساهمتها الأعلى في المشاريع التجارية (28.9٪ )ثم جاءت مساهمتها في المشاريع الصناعية وبنسبة(20٪ ) وأخيراً المشاريع الزراعية بنسبة مساهمة بلغت ( 15٪) من مجملها.، وهذا بجد دوره مؤشر على تطور وعي المرأة ونضوج دورها الفعال للمشاركة في العملية الإنتاجية وبمختلف أنماطها .

37. تبين أن المشاريع الصغيرة شجعت المرأة أن تأخذ فرصتها في إثبات ذاتها كربة عمل وأعطتها الجرأة على اقتحام مجالات عمل جديدة كمجال العمل الصناعي الذي عادةً ما يعتبر متحيزاً نحو الذكور بشكل عام. مع ملاحظة أن المرأة- كعاملة - سبقت بمسافات زمنية المرأة -كربّة عمل- في دخول هذا المجال، حيث كانت حاضرة في ميدان العمل الصناعي كعاملة منذ زمن طويل في النسيج الاقتصادي السوري .

38. تبين أن المشروعات الصغيرة ساهمت في تمكين المرأة اقتصادياً ليس من خلال امتلاكها لمشروعها الخاص - مصدر دخلها- وإنما من خلال حرية التصرف به ، فقد أشارت النتائج أن مساهمة المرأة بصفتها صاحبة مشروع في العينة ، لم تكن شكلية" أو" اسمية" ، وإنما حقيقية بدت من خلال تملكها حرية التصرف بالدخل المتولد من المشروع ، من واقع نسبة بلغت ( 94.1٪ ) من صاحبات المشاريع اللواتي يملكن هذا الحق ، وهذا المؤشر الإيجابي والمنطقي لهو دليل مطمئن على تمكن المرأة من حقها في امتلاك عائدات عملها وحرية التصرف بها. مع ملاحظة " أن تمكين المرأة يقاس بالمؤشرات العالمية بتمكينها من امتلاك الموارد والدخل وتمكينها من التحكم والتصرف بها".
39. تبين أن (64.7٪) من صاحبات المشاريع تلقين مساعدة الزوج أو أحد الأقارب بإدارة هذه المشروع.، الأمر الذي يشير وبنسبة مرتفعة إلى تطور وعي الرجل باتجاه حق المرأة في العمل
40. كذلك إدراكه أهمية الدور الفعال الذي يمكن أن تلعبه في عملية التنمية ، وهذا مؤشر على تطور وعي المجتمع عموماً ووعي الرجل خصوصاً في تقبل عمل المرأة بل مساعدتها وتمكينها من أخذ دورها الحقيقي في عملية التنمية الشاملة .
41. تبين أنه لم يتم تقديم الدعم الكامل للمرأة بما يكفي ويتناسب مع شعار تمكين المرأة وغايته وتشجيعها للحصول على موردها الاقتصادي من خلال دعمها لإقامة المشروع الخاص، حيث أن نسبة ( 58,8٪ ) فقط من النساء قد حصلن على تسهيلات عند إقامة مشروعاتهن كونهن نساء،.وهذا ما قد يكون لعب دوراً سلبياً بواقع ما تشيره نسبة ( 23.5٪ ) من صاحبات

المشاريع اللواتي لا ينصحن غيرهن بإقامة مشروعاتهن الخاصة، نظراً لعدم تحملهن الصعوبات والمشاكل التي واجهت مشاريعهن ، الأمر الذي يعني أهمية الدعم والمساعدة اللذين يعملان إلى نجاح تجربة المرأة في ريادة المشاريع الإنتاجية الخاصة. وهذا ما يجب التحسيس له ليكون تمكين المرأة عملياً و واقعياً.

42. أن المرأة ساهمت في العملية الإنتاجية بصفتها عاملة دائمة في المشروعات الصغيرة بما يعادل نسبته (27.3 ٪ ) من مجمل فرص العمل الدائمة التي وفرتها المشاريع الصغيرة في العينة، أي ما يقارب الثلث بالنسبة للمشاركة بين الجنسين ، على الرغم من أنها نسبة متفائلة ومبشرة بالزيادة ، إلا أن مساهمتها كعاملة مؤقتة قد كانت أعلى بكثير بما يعادل ( 43% ) من إجمالي فرص العمل المؤقتة في المشاريع الصغيرة في العينة ، وهذا مؤشر غير طموح أن تكون مساهمة المرأة في العملية الإنتاجية مساهمة عرضية أكثر من مساهمتها الحقيقية والدائمة ، وهذا ما ينبغي الانتباه له للتغيير باتجاه تمكين المرأة حقيقة من خلال هذه المشاريع.

43. وأخيراً تبين أن هناك الكثير من التجارب الدولية الهامة والمميزة في مجال تنمية المشروعات الصغيرة أو المتوسطة تمثل تجارب لبلدان نامية وأكثر نمواً ومتطورة ، ومن الضرورة بمكان الإطلاع عليها وإمكانية الاستفادة منها لتطوير التجربة السورية في مجال تنمية المشروعات عموماً الصغيرة والمتوسطة منها ومتناهية الصغر .

## التوصيـــــــات

إنطلاقـاً ممـا تم استعراضـناه ومما تـبين معنـا خلالـه أن نجـاح المشـروعات الصـغيرة يـرتبط بكـل خطـوة مـن خطـوات مسـيرتها بـدءاً مـن الفكـرة إلى التنفيـذ مـرروا بالتسـويق وانتهـاءً بالتحسـين والتطـوير، فـلا بـد مـن المسـاهمة في تلبيـة متطلبـات نمـو وتطـوير المشـروعات الصـغيرة مـن خلال منظومـة خـدمات متكاملـة، وابتكـار آليـات متنوعـة ومتطـورة لتقـديم هـذه الخـدمات،. الأمـر الـذي يسـاهم في تفعيـل دور المشـروعات الصـغيرة عمومـاً، لا سـيما تلـك الـتي تعمـل في ظـل اسـتراتيجية تنمويـة داعمـة مـن أجـل دعمهـا في تحقيـق الأثـر التنمـوي المرتقـب مـن إحـداثها، وتمكينهـا مـن النمـو والانتشـار بشـكل سـليم ونـاجح بمـا يسـاهم في أداء دورهـا بفاعليـة أكـبر في مسـيرة التنميـة الاقتصـادية والاجتماعيـة، وعليـه فـإن غايـة الكتـاب أن يلقـي الضـوء علـى بعـض ( التوصـيات والمقترحـات) الـتي وجـدناها مـن الضـرورة والأهميـة بمكـان أن تطـرح علـى طاولـة البحـث والنقـاش والمتابعـة و كـون هـذا الكتـاب مـا هـو إلا بدايـة تسـتوجب الاسـتمرارية ، حيث أدرجت جملة من التوصيات والمقترحات على الشكل التالي :

1. ضـرورة متابعـة الاهتمـام الحكـومي في الجمهوريـة العربيـة السـورية بالمشـروعات الصـغيرة و إيلائهـا الـدعم والمسـاندة الحقيقيـان.وأن يكـون هذا الاهتمـام عمليـاً وواقعيـاً بعيـداً عـن التـنظير والشـفهية، وذلـك عـن طريـق إيـلاء هيئـة التشـغيل وتنميـة المشـروعات - تلـك الأداة المؤسسـية التي تشرف علـى رعايـة هـذه المشـروعات- الأهميـة الـتي تسـتحق سـيما أنهـا مغيبـة عـن أداء دورهـا الحقيقـي قرابـة السـنتين أو تزيـد، ودعمهـا في أخـذ دورهـا الحقيقـي في الإشـراف علـى تنميـة المشـروعات عمومـاً

وتمكينها من تقديم الامتيازات والخدمات المساندة لتشجيع إحداث مشاريع جديدة وتطوير مشاريع قائمة ومتابعة ما تم إنجازه سابقاً، كذلك مساعدتها في تطوير أدائها وتحسين عملها و تدارك ما ارتكبته من أخطاء، وذلك ضمن إطار استراتيجية تنمية المشروعات الصغيرة وانسجاماً مع استراتيجية التنمية الشاملة التي اتخذتها الحكومة خياراً وانتهجتها مساراً .

2. إيلاء المشروعات الصغيرة الاهتمام الأكاديمي الذي تستحقه على المستوى الوطني، من خلال تشجيع الجامعات والمعاهد ومراكز الأبحاث على إجراء الأبحاث الأكاديمية والدراسات المتعلقة بموضوع المشروعات الصغيرة في الجمهورية العربية السورية.

3. ضرورة متابعة واستكمال هذه الموضوع في أبحاث أخرى لتغطي الحيز الزماني والمكاني المتبقي، كذلك تناول باقي المتغيرات التي لم يتناولها كتابنا هذا .

4. أن التعريف المناسب للمشاريع المختلفة في سورية يجب أن يراعي خصوصية وواقع الاقتصاد السوري، كما يراعي عملية التحول الاقتصادي الحاصل في سورية ، وعليه فإن التعريف الأكثر ملاءمة لواقع بيئة الأعمال في سورية (آخذين بعين الاعتبار متوسط الدخل ومتوسط تكلفة فرصة العمل الذاتي في قطاع الأعمال، مع مراعاة معدل النمو الاقتصادي إضافة إلى معدل التضخم في سورية) يمكن أن يكون على الشكل التالي:

- المشروعات بالغة الصغر: هي المشروعات التي تمارس نشاطاً اقتصادياً إنتاجيا أو خدمياً أو تجارياً والتي يقل رأسمالها المستثمر عن (300,000) ثلاثمائة ألف ليرة سورية. ولا يشترط بها تأمين فرص

عمل دائمة، وإنما تهدف إلى تحسين مستوى الدخل و المعيشة للفرد والأسرة في المجتمعات الأقل دخلاً والأكثر احتياجاً.

- المشروع الصغير: كل مشروع يمارس نشاطاً اقتصادياً إنتاجيا أو خدمياً أو تجارياً ولا يقل رأس ماله المستثمر عن (300,000 ) ثلاثمائة ألف ليرة سورية، ولا يتجاوز (5000,000) خمسة ملايين ليرة سورية أو عدد العاملين الدائمين فيها يتراوح بين (1-10) عمال.
- المشروع المتوسط :كل مشروع يمارس نشاطاً اقتصادياً إنتاجيا أو خدمياً أو تجارياً لا يتجاوز رأس ماله (25000,000) خمسة وعشرون مليون ليرة سورية، أو عدد العاملين الدائمين فيه يتراوح بين (11- 50) عاملاً .

5. أن هذا التعريف ليس نهائياً وإنما يتم اختباره لفترة من الزمن، وإذا لم يكن ملائماً تتم إعادة صياغته وفق مستجدات الظروف الاقتصادية والاجتماعية في سورية ، وذلك من منطلق التجربة الخاصة والعملية في مجال المشروعات الصغيرة، ومن القناعة بأن صفة النسبية عند تعريف المشروعات بمختلف أحجامها، هي صفة حقيقية وواقعية فضلاً عن صفة المرونة التي تتمتع بها هذه المشروعات،.
6. ضرورة تمتع الخطة الاستراتيجية لتنمية المشروعات الصغيرة في سورية (التشريعات والسياسات والآليات والأهداف) بالمرونة والديناميكية والشمولية لخدمة مصلحة المشروعات الصغيرة كافة في سورية، سواء تلك التي نشأت بدعم وتمويل مباشر من الدولة أو تلك التي نشأت بمعزل عن أي جهة، حيث أن" إدخال تغيرات على هذه التشريعات و الإجراءات

والسياسات بما يضمن تحقيق الغاية المطلوبة في تنمية المشروعات"(1) لهو من متطلبات ومقومات الخطة السليمة.

7. تشجيع السياسات الاقتصادية والاجتماعية للحكومة السورية على توجيه الجزء الأيسر من مخصصات برامج الرعاية والحماية الاجتماعية باتجاه دعم الاستثمارات الصغيرة ومتناهية الصغر. حيث بدل أن يكون إنفاقاً جارياً يصبح مخصصاً استثمارياً موجهاً للاستثمار في الموارد البشرية لإيجاد فرص عمل دائمة ومساعدتهم في إقامة مشاريعهم الخاصة لتحسين دخلهم وبالتالي تحسين مستوى معيشتهم والتخفيف بالنهاية من الفقر، لاسيما إذا علمنا أن " مكافحة الفقر وتزويد الناس ببرامج الحماية الاجتماعية الأساسية يتطلب مصادر تمويل متاحة وأن تستخدم بكفاءة عالية حيث يخصص لهذا البرامج بشكل متفاوت بين المجتمعات من 5- 30 ٪ من الناتج الإجمالي لنظام الحماية الاجتماعية .

8. ضرورة التكامل الوثيق بين سياسات وبرامج تنمية المشروعات الصغيرة وبين التوجه العام للسياسة الاقتصادية،حيث أنه في ظل الافتقار الى هذا التكامل يوجد خطر من أن تكون المحصلة النهائية إطارا مفككاً للسياسات لا يقدم النتائج المرجوة منه لخدمة هذا القطاع بشكل خاص وخدمة الاقتصاد بأكمله بوجه عام،" حيث يتوجب على الحكومات مهام مساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في خوض مسارها الآمن في التنمية العالمية، ومساعدها في تأسيس خارطةٍ لمسارها هذا عبر تنفيذ برامج تنموية تمكنها من تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومواكبة المنافسة العالمية".

9. التأكيد على ضرورة إجراء الدراسات الاقتصادية المتعلقة بالاحتياجات الملحة للمجتمع الإقليمي وعمل خارطة للمشاريع الصغيرة على مستوى

الجمهورية وبشكل دوري ، لدراسة واقع المشروعات الصغيرة القائمة بالفعل وتموضعها في الخريطة الجغرافية وتقييم جدوى الأنشطة المغذية والمكملة لهذه المشروعات ،الأمر الذي من شأنه المساعدة في وضع خطط العمل، والتوصل إلى احتمالات تطور مختلف الصناعات والقطاعات والمهارات التي يمكن أن تكون مطلوبة فيها ، مما يؤدي بالضرورة إلى نتائج إيجابية انطلقت من مقدمات واقعية .

10. العودة إلى تقديم الدعم التمويلي للمشروعات الصغيرة، هذا الإجراء الذي كان معمولاً به سابقاً وفق القانون 71 لعام 2001 من قبل الجهة الراعية، كجزء أساسي وجوهري من الخدمات المالية التي تم تقديمها لهذه المشروعات بأموال مخصصة من الموازنة العامة للدولة وموجهة لتمويل هذه المشروعات، والمتمثل بقروض ميسرة ذات فوائد مدعومة التي تعد أهم محفز من محفزات التمويل إضافة إلى شروط الائتمان الأخرى من أقساط تسديد مريحة وفترات سماح مناسبة ، والذي أوقف العمل به في إطار الاتفاقيات التي تم التعاقد عليها من قبل هيئة التشغيل وتنمية المشروعات مع المصارف العامة والخاصة لتقديم التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وفق شروط المصرف الخاصة في الإقراض والكف عن العمل بالتمويل الداعم، الأمر الذي كان له الأثر السلبي الجلي في إحجام الناس وعدم إقبالهم على إقامة مشاريعهم الخاصة وفق هذه الآلية الجديدة المعتمدة من قبل الجهة الراعية بشروط المصارف، حيث لم يتجاوز عدد المشاريع المنجزة حتى تاريخ إعداد هذا الكتاب أصابع اليد الواحدة على مستوى الجمهورية!!!، نظراً لغياب المحفزات التمويلية وأهمها الفائدة المدعومة ناهيك عن الشروط الأخرى،.

11. الانتباه إلى ظاهرة جديدة بدأت تنتشر في مجتمعاتنا الاقتصادية أسوة بالعديد من المجتمعات، وطبعاً المجتمع السوري ليس بمنأى عما يحدث، وهو ظهور مؤسسات تمويلية اجتماعية تحت مسميات عديدة أو حتى فروع لمؤسسات دولية، تعمل على تقديم القروض الصغيرة والمتناهية الصغر بشروط غاية في الإجحاف وأبعد ما تكون عن التنمية، وبالنسبة لإحداث هذه المؤسسات المالية في سورية فقد نص مرسوم إحداثها على أن النشاطات المسموح بها لهذه المؤسسات "تقديم القروض الصغيرة وخدمات التأمين الصغيرة المرتبطة بقروضها المقدمة للشرائح السكانية المستهدفة ولها القيام بإعادة التأمين على القروض الصغيرة المقدمة من قبلها لدى إحدى شركات التأمين المرخصة"، لكن لم يأت شيء على ذكر شروط الائتمان وطبيعته من حيث الفوائد والأقساط وفترات الإمهال والتسديد وكما يبدو أن هذه المؤسسات هي مؤسسات ربحية غير معنية بالتنمية، وهذا ما تأكد على أرض الواقع عندما زاولت نشاطها فقدمت القروض بفوائد مجحفة للغاية وبعيدة كل البعد عن المنطق الاقتصادي وأقرب ما تكون إلى المنطق الربوي.

12. العمل على إحداث مؤسسة لضمان مخاطر الائتمان الخاص بالمشروعات الصغيرة، للحصول على القروض الميسرة الممولة من قبل الجهة الراعية، وذلك بغية مواجهة صعوبة توفير وتأمين الضمان اللازم للتمويل، هذه المؤسسة التي تقوم مقام الضمانات العقارية والكفالات التجارية والشخصية، بهدف تأمين أولئك الذين لا يملكون ضمانات للقروض، ونسبة المخاطرة لمشاريعهم كبيرة. والاستعاضة عن التكاليف التي كانت تدفع على الرهونات ناهيك عن الصعوبات المتعلقة بالرهن ذاته، وإصدار

وثائق تأمين الضمان التي تحتاجها المشروعات الصغيرة وتناسب طبيعة المشاريع (ضد الحريق – ضد السرقة- ضد التعثر المالي...إلخ ) ، ويمكن أن تأخذ الشكل التعاوني لأهمية الشكل التعاوني التكافلي وللاستفادة من تخفيض العبء الضريبي لمثل هذه الجمعيات أسوة بالعديد من البلدان التي خطت هذه الخطوة. كما التجربة المصرية والتونسية على أقرب مثال .

13. العمل على تشجيع تقديم الإعفاءات الضريبية للمشروعات الصغيرة، كالإعفاء من رسوم التأسيس الذي يشجع إنشاء العديد من المشروعات ويساهم في تخفيض تكلفتها، كذلك تخفيف العبء الضريبي في السنوات الأولى من تأسيس المشروعات الصغيرة لاعتبارها السنوات الأصعب في عمر المشروع.
14. ضرورة تطوير القوانين الخاصة بتوثيق الملكية وتنظيم المناطق إدارياً ، والتشريعات المتعلقة بعقود الإيجار والتراخيص المهنية المطلوبة عند إنشاء المشاريع في المناطق الريفية والعشوائية، حيث تعتبر التعقيدات الخاصة بهذه المواضيع من أصعب الأمور التي تحبط جهود عدد لا باس به من الراغبين بإقامة مشاريعهم الصغيرة الخاصة ضمن تلك المناطق .
15. أهمية إنشاء حاضنات الأعمال لمساندة المبادرين من أصحاب المشروعات الجديدة والذين يفتقرون إلى المقومات المادية والإدارية لإقامة مشروعاتهم، ريثما يتم تحديث وتطوير القوانين الخاصة بتنظيم المناطق إدارياً .
16. ضرورة الاستفادة كذلك من إقامة مراكز التجمع الصناعية وحتى التجارية لتفعيل دورها في تنظيم عمل المشروعات الصغيرة ودمجها في القطاع المنظم، عبر تجميع المشاريع التي تفتقر إلى مقومات الإنشاء والاستمرار النظامية.

17. الحرص والمساعدة على تنظيم القطاع الهامشي الغير منظم، وذلك عبر اشتراط الترخيص النظامي على جميع المشاريع الصغيرة التي تنفذ بإشراف الجهة الراعية سواء المشاريع الصغيرة الجديدة أو القائمة التي تطلب التوسعة والتطوير.وقد تبين مزية هذا الإجراء في تنظيم المشاريع في سوق العمل النظامي.
18. الإسراع في تنفيذ آلية العمل لدى الجهة الناظمة والراعية للمشاريع وفق آلية النافذة الواحدة، تبسيطاً للإجراءات الإدارية البيروقراطية واختصاراً للوقت والجهد، لا سيما إذا علمنا أن هذه الآلية كانت مقترحة منذ زمن طويل وجاء المرسوم الجديد وأكدها ، لكنها مازالت أسيرة البيروقراطية هي نفسها!!!.
19. التأكيد على أهمية التخطيط المدروس المسبق للمشاريع، والاستمرار بتقديم المساعدة من قبل الجهة الراعية لإنجاز دراسات الجدوى الاقتصادية لكافة المشاريع، وذلك لتخفيف عبء تكاليف إنجازها من جهة، ومن جهة أخرى لتمكين صاحب المشروع من التعرف على كافة تفاصيل مشروعه بنفسه وتقييم نتائجه المتوقعة بناءً على تقديراته الواقعية عند إعداد دراسة المشروع.
20. العمل على إقامة مراكز متخصصة بتقديم الخدمات والاستشارات الفنية عن طريق الجهة الراعية لمساعدة المشاريع المتعثرة ، والوقوف على أسباب التعثر وطبيعة المشاكل والصعوبات التي تواجه هذه المشاريع بغية تقديم يد العون والمساعدة.
21. تبني أنماط مختلفة من التدريب كجزء من الخدمات الفنية المساندة التي تقدمها الجهة الراعية بالوسائل والأدوات والمزايا المحفزة التي ترتئيها مناسبة

وتوجيهها بشكل متوازٍ باتجاه أنماط المشاريع كافة سواء السابقة أو اللاحقة لإقامة المشاريع ، نظراً لأهمية التدريب والتأهيل المناسب في نجاح المشروع، وكيف أن المشاريع واجهت بوضوح صعوبة توفر العمالة المناسبة.

22. تفعيل وتنشيط مشاريع تدريب نوعية تقوم بها الجهة الراعية ، ولكنها تحتاج إلى الكثير من الفاعلية والمتابعة كمشروع "التدريب من أجل التشغيل المضمون" الذي يقوم على أساس التدريب العملي الميداني للراغبين لدى المؤسسات الإنتاجية المختلفة الخاصة بغية العمل لديها فيما بعد وفق شروط مشجعة ومحفزة.

23. تفعيل مشاريع خاصة بالتدريب والتأهيل المهني كانت مخططة منذ فترة طويلة لدى الجهة الراعية لكنها لم تدخل حيز التنفيذ بعد،كمشروع "تدريب وتشغيل خريجي المدارس المهنية في سورية"، للربط بين مخرجات التعليم ومدخلات سوق العمل الذي تم العمل عليه بالتعاون مع الجهات المعنية بتخريج الكوادر الفنية ، بهدف خلق قاعدة من الموارد البشرية المؤهلة علمياً وفنياً وزجها في سوق العمل، للإسهام بفاعلية في عملية التنمية الاقتصادية عموماً والصناعية على وجه الخصوص، وهذا ما خلصنا إليه من أن أهمية الخبرة العملية في نجاح المشروع وكيف أن درجة التأهيل العلمي تلعب دوراً إيجابياً يتناسب طرداً مع درجة تطور المشاريع.

24. تشجيع ثقافة المبادرة والعمل الحر في المجتمع لتشمل جميع الراغبين في إقامة مشروعاتهم الخاصة والذين يملكون أفكاراً خاصة وإمكانيات تؤهلهم ليصبحوا أصحاب مشاريع ناجحين. حيث أن ثقافة العمل لدى القطاع الحكومي من حيث الأمان والاحترام الاجتماعي هي الثقافة السائدة في مجتمعاتنا العربية عموماً، وتشجيع دور الإعلام في حملات التوعية العامة.

25. بناء شراكة علمية حقيقية بين الجهة الراعية و الجامعات والمعاهد السورية، لتنفيذ برامج فكر العمل الحر ، وأهمية الاستثمار في القطاع الخاص لدفع عجلة التنمية ، وذلك عبر التوجه مباشرة إلى شريحة الشباب المؤهلين لدخول سوق العمل بغية تنمية روح المبادرة والتوعية المبكرة لهم بفرص العمل المتاحة عن طريق إنشاء مشاريعهم المستقبلية الخاصة.
26. تقديم الخدمات التحفيزية والتسهيلات الخاصة للمبادرات الرائدة والمبدعة، لإتاحة الفرصة أمام المبدعين والمبتكرين بأن يظهروا ويصبحوا رواد أعمال على مستوى العالمية. لاسيما أن أكثر ما ينقص هؤلاء الدعم المادي والرعاية المساندة التي تحتضن تميزهم وتحمي ابتكاراتهم ، إضافة إلى تطوير مهارات الرياديين من خلال البرامج التدريبية ذات المستوى المتقدم .
27. دعم النشاطات التسويقية العامة للمشاريع الصغيرة بإشراف الجهة الراعية وذلك من خلال عدة إجراءات، أهمها :

- تنظيم المعارض الخاصة بمنتجات هذه المشروعات ،والتشجيع على المشاركة بها وبالفعاليات ذات الصلة - الوطنية منها والدولية- وتقديم الدعم لهذه المشاركة . علماً أنه تم إقامة مثل هذه المعرض لسنتين متتاليتين من قبل الجهة الراعية وتوقف فيما بعد.
- تشجيع التسويق عبر الانترنت، من خلال إنشاء موقع خاص بالمشروعات الصغيرة ومنتجاتها على الشبكة الالكترونية ، للتعريف بالمشروعات الصغيرة الوطنية ونشاطاتها وطبيعة منتجاتها.
- تشجيع أسلوب العمل بنظام منح حقوق (الامتياز التجاري) في خلق أعمال ناجحة قادرة على المنافسة على الساحة الدولية لما تتمتع به من مواصفات قياسية ترقى للعالمية، وهذا يعني الاستفادة من حق الامتياز

لمؤسسة مشهورة و أخذ الترخيص منها بوضع العلامة التجارية على منتج المشروع الصغير، شريطة تطبيق نفس مواصفات منتج المؤسسة الشهيرة، وقد أثبت هذا الأسلوب نجاحه في الكثير من التجارب الدولية لا سيما في مصر ( حيث تم منح حق الامتياز التجاري المعروف" الفرنشايز" في 2001 ، إذ ترتفع نسبة نجاح المشروعات التي تطبق هذا النظام لأكثر من 85٪، وذلك نتيجة نقل الخبرة والمعرفة والتدريب والدعم المستمر من" مانح" حق الامتياز" للحاصلين عليه) .

28. تطبيق معايير التكامل بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، لاسيما المشاريع الصناعية وتشجيع هذا النوع من الترابط والتعاون عن طريق إنشاء ما يسمى بالعناقيد الصناعية.

29. تشجيع إقامة المشروعات الصغيرة في المناطق الريفية والأكثر احتياجاً ، وتجهيز البنية التحتية المناسبة لاستقرار هذه المشاريع واستقرار أصحابها، باعتبارها وسيلة لتمكين الشباب العاطلين عن العمل من إيجاد فرص عمل حقيقية لهم ، وتثبيتهم في مناطقهم بما تملكه هذه المشاريع من صفة الاستمرار والديمومة. فلا يخفى ما للبرنامج من أثرٍ اجتماعي في الحد من مشكلة هجرة الشباب من الريف إلى المدينة، ناهيك عن تنمية هذه المناطق للمساهمة في التخفيف من حدة الفقر فيها من جهة أخرى .

30. ضرورة تحديث وتطوير نظم المعلومات الخاصة بالبطالة لمتابعتها على المستويين القطاعي والجغرافي ، كذلك تفعيل عمل ومهام مكاتب التشغيل بالتوازي مع تفعيل مهام مؤسسة التأمينات الاجتماعية وتطوير تشريعات العمل للنهوض بآليات التدخل في سوق العمل مما يساعد في تنظيم سوق العمل .

31.ضرورة تضافر الجهود جميعاً من أجل تخفيض معدل البطالة في سورية ، عبر تبني حلٍ استراتيجي طويل المدى من شأنه زيادة معدل النمو الاقتصادي باستغلال كل ثرواتنا الطبيعية ومواردنا المتاحة ، كما أن تبني استراتيجية اقتصادية فعالة يقابله تنفيذ استراتيجية سكانية شاملة لتخفيض معدل النمو السكاني.

32.الترجمة الحقيقية والصحيحة لمفهوم تمكين المرأة ضمن إطار المفهوم العام للتمكين في التنمية الشاملة، من حيث أن "التمكين هو إعطاء البشر القدرة والقوة والكفاءة اللازمة لتحسين حياتهم والارتقاء بمجتمعاتهم والسيطرة على مصائرهم.. وتأهيلهم ببناء الثقة في أنفسهم وتنمية قدراتهم لتحسين أوضاعهم الحياتية من خلال برامج وأنشطة واقعية، للقيام بدورهم الفعال في بناء المجتمع والحيلولة دون انفراد الصفوة القادرة بالتخطيط التنموي وسلطة اتخاذ القرار، فهم ليسوا متلقين سلبيين بل مساهمين في عملية التنمية ومستفيدين منها بمعنى أن يكون المستفيدون من التنمية ملاكاً ومديرين لذلك الحق".

33.التركيز على تمكين المرأة التي تعاني من ظروف اجتماعية وثقافية متدنية لتحفيز مشاركتها في العملية الإنتاجية، وضرورة إنماء الكثير من الأقاليم التي مازالت تسود فيها العديد من المفاهيم الخاطئة بخصوص عمل ومشاركة المرأة، وأحقيتها في العمل والحصول على عوائده المادية ، التي تعتبر في سياق "العوامل الاجتماعية التي عانت منها المرأة ( اضطهاد الرجل، العادات ، التخلف ،...) و التي لعبت دوراً في تكريس الوضع المتدني للمرأة في السلم الاجتماعي، مما عرقل مساهمتها في تنمية المجتمعات العربية وتقدمها"، وعليه فإن تمكين المرأة من المشاركة في النشاط

الاقتصادي يجعلها تلعب دوراً حقيقياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ، "حيث أن المدى التي تشارك به المرأة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي يمكن عده أحد المعالم أو أحد المعايير لقياس مستوى تطور المجتمع ، كما أن مستوى مشاركة المرأة هو ذاته أحد مقاييس التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمجتمع ما".

34.الإطلاع على التجارب في مختلف الدول العربية والدول لها خصوصية في هذا مجال تمكين المرأة لاسيما، "تجارب سيدات الأعمال واللاتي سبقت في المجال الاقتصادي وتبادل الخبرات بين الجهات المختصة حتى يتحقق التكامل وتعم الفائدة".

35.تفعيل أداء الاتحاد العربي للمنشآت الصغيرة - هذه المظلة الحديثة العهد المعنية بالمشروعات الصغيرة في الوطن العربي التي أسست نهاية عام 2004 - حتى يكون على قدر المسؤولية للقيام بمهامه الجسيمة والدور الكبير الذي من الممكن والمفيد أن يلعبه فيما يتعلق بتطوير التشريعات والسياسات الخاصة بالمشروعات الصغيرة عموماً في المنطقة العربية، نتيجة نشوء هذا النوع من الترابط والاتصال بين المؤسسات والهيئات في الدول العربية المسؤولة عن تنمية هذه المنشآت ،ومن كونه قناة للتعرف والاستفادة من تجارب الدول العربية الأعضاء بهدف تطوير وتحديث أساليب العمل لتحقيق أفضل مردود اقتصادي وتبادل الخبرات فيما بينها، لكن ما يؤسف له أن طموحات ومقررات و طروحات اجتماعاته الدورية أكثر بكثير مما تم ويتم تنفيذه على أرض الواقع .

36.الاستفادة ما أمكن من مركز المشروعات الصغيرة و المتوسطة ، هذا المركز الذي لا يهدف للربح و إنما يتطلع إلى تطوير و بناء قدرات المشروعات

الصغيرة و المتوسطة، حيث يعتبر هذا المركز ثمرة الجهود المتواصلة التي تبذلها الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية في سبيل دعم وتطوير قطاع المنشات الصغيرة والمتوسطة.

37. ضرورة الإطلاع والمتابعة والمشاركة للفعاليات والأنشطة المحلية والدولية الخاصة بالمشروعات الصغيرة ( من مؤتمرات ، ورشات عمل ، ندوات وغيرها ....) وما يتمخض عن هذه الفعاليات من نتائج و توصيات ، تلك التي من شأنها دعم وتنمية هذه المنشآت وتطوير بيئة عملها وإمكانية تبنيها والاستفادة من الأفكار الجديدة والمتجددة التي تطرح في هذه المحافل.

38. الاهتمام والتركيز على بناء القدرات الداخلية للمؤسسات المعنية بتنمية ودعم المشروعات الصغيرة ، فيما يخص كوادر العمل والذين يعتبرون أداة تنفيذ برنامج عمل الهيئة، وتوخي المؤهلات المناسبة منها واعتماد روائز ومعايير منطقية في انتقائها، ومتابعة تأهيلها وتقويمها فيما بعد.

39. الاستفادة من إمكانيات المؤسسات الدولية التي تعنى بالتنمية عموماً وتنمية المشروعات خصوصاً ، وما يمكن أن تقدمه من خدمات مالية وغير مالية لدعم جهود تجربة تنمية المشروعات في سورية ، فهناك الكثير مما يمكن الاستفادة منه من هذه المؤسسات وهنا نركز على أهمية ما يقدمه المركز الدولي للتدريب من برامج فنية حول الاستخدام وتطوير المهارات "الذي يسعى إلى تعزيز احد الأهداف الاستراتيجية الأربعة لمنظمة العمل الدولية ، وهو استحداث المزيد من فرص العمل وتأمين الدخل للنساء والرجال في العالم سعياً لتدعيم القدرات الوطنية لا سيما في البلدان النامية ولاقتصاديات الانتقالية ".

40. ألا تفوت سورية فرصة الاستفادة من أية تجربة هامة في مجال تنمية المشروعات الصغيرة أو المتوسطة سواء بميزاتها أو نقاط ضعفها من أجل

تحسين التجربة السورية وتفعيلها، لاسيما تجارب تلك الدول التي تشبه أو كانت تشبه إلى حد ما طبيعة المناخ الاقتصادي لسورية من حيث أنها دولة نامية

41. تعيش مرحلة تحول اقتصادي وتملك إمكانيات كامنة وتتطلع بشكل استراتيجي إلى سبل التطوير والتحديث ، مما سوف يساهم في حرق المراحل ويقلل ما أمكن من أخطاء وعقبات هي في حالات كثيرة متشابهة في مختلف التجارب. مع مراعاة خصوصية وواقع المجتمع السوري والمجتمعات الأخرى كل على حده. حيث أن إنطلاق الخطط التنموية من واقع المجتمع نفسه أنجع بكثير ، من استيراد الاستراتيجيات الأجنبية وإلباسها اللبوس المحلي التي أثبتت التجارب الكثيرة عدم ملاءمتها أو حتى فشلها في دول العالم الثالث على كثرتها.

# المراجع

## أولاً- الكتب العربية والمترجمة:


1. هيكل، محمد، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، مجموعة النيل العربية، مصر: 2003
2. عجمية، محمد عبد العزيز، د.ناصف، إيمان عطية، د. نجا، عبد الوهاب، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية الدار الجامعية، مصر: 2006
3. الجوهري، عبد الهادي، د.عبد الجواد، أحمد رفعت، د.بدر، عبد المنعم، دراسات في التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، مصر: 2001
4. آ.ساموبلسون، بول، د.نوردهاوس ،وليام، ترجمة: عبد الله، هشام موالتوزيع،لدباغ، أسامة، الاقتصاد، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن:2001
5. إدارة المشروعات الصغيرة، معهد الإدارة، لندن، الترجمة والنشر مكتبة جرير، السعودية:2001
6. د. الحناوي، حمدي، تنظيم المشروعات الصغيرة، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر:2006
7. دبدوي، محمد وجيه، تنمية المشروعات الصغيرة لشباب الخريجين ومردودها الاقتصادي والاجتماعي، جامعة الاسكندرية، مصر: 2004
8. فيدروفيدتش، كاترين، هيمري، دانييل، التنمية تجارب وإشكاليات، ترجمة د. زكري، لورين، دار العالم الثالث، مصر:1993
9. د. الضرير، موسى، د. زكريا، خضر، السكان والتنمية، صندوق الأمم المتحدة للسكان، منشورات جامعة دمشق، سورية: 1997

10. د.محمد لبيب عنبة، هالة، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر: 2003.

11. د. كاسب، سيد ، د.كمال الدين،جمال، المشروعات الصغيرة، الفرص والتحديات، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، جامعة القاهرة، مصر 2007:

12. د.سليم هديوة، ندى، عوامل تمكين المرأة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، بحث غير منشور، جامعة دمشق، سورية: 2007

13. زيدان، رامي، تفعيل دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية، دراسة حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في سورية، بحث غير منشور، جامعة دمشق، سورية: 2005

14. الأسرج، حسين عبد المطلب، تأثير الاتحاد الجمركي العربي على الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، وزارة التجارة والصناعة المصرية، مصر: 2006

15. د. المحروق، ماهر حسن ود. مقابله أيهاب، المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها ، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة ،الأردن : 2006

16. بروفسور ريكارت، روبرت، مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي، محاضرة معهد هيبا لإدارة الأعمال، سورية:2005

17. د.فاروق غنيم، أحمد، المشروعات الصغيرة والمتوسطة كممتلكين وكمستخدمين لحقوق المؤلف، بحث منشور، مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن:2006

18. د.ختام حسين تميم، المرأة العربية السورية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بحث غير منشور، جامعة دمشق، سوريا: 1998

19. د.علي صقر، أديب، البطالة في سورية...الواقع والآفاق، بحث غير منشور، جامعة دمشق، سورية: 2006

20. دراسة عن هيئة تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الماليزية، تقديم السفارة السورية في ماليزيا إلى الخارجية السورية، سورية: 2006

21. م.عبد الكريم، إيهاب، سوق الأفكار، الصندوق الاجتماعي للتنمية، مصر: 2005.

22. السيدة الأسد، أسماء، كلمة جائزة السيدة العربية الأولى، مركز دراسات مشاركة المرأة العربية، سلطنة عمان: 2008

23. د.الربيعي، فلاح خلف، دراسة تحليلية لمشكلات تمويل المشروعات الصغيرة، جامعة عمر المختار، ليبيا:2006

24. د.الشماع ،خليل، الائتمان الصناعي ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية (بالتعاون مع المصرف الصناعي )، سورية: 2002

25. التقرير الوطني لأهداف التنمية للألفية في الجمهورية العربية السورية، هيئة تخطيط الدولة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائيUNDP، سورية:2003

26. تقرير التنمية البشرية الثامن عشر للعام 2007/ 2008 ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP)

27. تقرير التقييم الخارجي المستقل لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة(FAO)2007.

28. موجز التقرير العربي الأول حول التشغيل والبطالة، منظمة العمل العربية، مصر: 2008

29. تنمية المشاريع الصغيرة ، سلسلة جسر التنمية،السنة الأولى ، العدد التاسع ،المعهد العربي للتخطيط ، الكويت: 2002

30. تقرير الفقر في سورية (1996-2004 )، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، سورية: 2005

31. د. مدني، أمين مكي، الدليل العربي حقوق الإنسان والتنمية، المنظمة العربية لحقوق الإنسان: 2005

32. د. هواري معراج، د. أحمد مجدل، إدراك واتجاهات مدراء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو التجارة الالكترونية في الجزائر، مجلة الأكاديمية العربية للتعليم المفتوح في الدانمرك، العدد 3 السنة الأولى، الدنمارك: 2007

33. التقرير السنوي الأول لهيئة مكافحة البطالة- رئاسة مجلس الوزراء، سورية: 2002

34. التقرير السنوي الأول لهيئة مكافحة البطالة- رئاسة مجلس الوزراء ، سورية : 2003

35. التقرير السنوي الأول لهيئة مكافحة البطالة- رئاسة مجلس الوزراء، سورية: 2004

36. التقرير النهائي لأعمال برنامج تنمية المشروعات الصغيرة ، هيئة مكافحة البطالة، سورية :2007

37. تقرير مسح خارطة البطالة، هيئة مكافحة البطالة، سورية: 2003

38. تقرير زيارة إطلاعية إلى الصندوق التونسي للتضامن، هيئة مكافحة البطالة، سورية: 2003

39. تقرير زيارة إطلاعية إلى الصندوق الاجتماعي للتنمية في مصر، هيئة مكافحة البطالة، سورية:2004

40. تقرير دورة تدريبية وجولة إطلاعية إلى هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة والتجارة الخارجية في ماليزيا، هيئة مكافحة البطالة، سورية: 2006

41. تقرير مشاركة في دورة تدريبية حول سياسات التشغيل، المركز الدولي للتدريب، منظمة العمل الدولية، إيطاليا:2005

42. المجموعة الإحصائية لعام المكتب المركزي للإحصاء، سورية : ( 2002 - 2003- 2004- 2005 - 2006 - 2007 )

43. مسح القوى العاملة، المكتب المركزي للإحصاء، سورية:(2003-2004 - 2005 -2006 )

44. منشورات المكتب المركزي للإحصاء سورية متنوعة.

45. الملتقى الأول للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، سورية: 2006

46. العبري، خليفة، ورقة عمل الملتقى العربي الثالث للصناعات الصغيرة والمتوسطة، سلطنة عمان: 2005

47. فرحي، محمد، صالحي، سلمة، المشاكل و التحديات الرئيسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الوطن العربي، ورقة عمل، الملتقى الدولي، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر: 2006.

48. د.جمال، حسين، ورقة عمل، ندوة إنشاء مصرف سورية للمشروعات الصغيرة، هيئة مكافحة البطالة، سورية: 2003

49. منتدى الاستثمار والتجارة، مؤسسة تشجيع الاستثمار ومؤسسة اليونيدو، الأردن:2005

50. احتفالية يوم الأسرة العربية، هيئة الأسرة السورية، سورية: 2005

51. مؤتمر المرأة المتميزة، مركز غانتوت للتدريب والاستشارات، الإمارات العربية المتحدة: 2006

52. مؤتمر العمل العربي، منظمة العمل العربية، الدورة الخامسة والثلاثون، مصر: 2008

53. الهيتي، د.نوزاد عبد الرحمن، الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة علوم إنسانية، العدد 30 قطر: 2006

54. منشورات البنك التونسي للتضامن، تونس: 2003

55. منشورات الصندوق الاجتماعي للتنمية، مصر:2004

56. منشورات مشروع تمكين المرأة والحد من الفقر، برنامج الأمم المتحدة الإنمائية، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، سورية: 2008

57. البنك الأهلي المصري ، المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر، النشرة الاقتصادية،العدد الرابع ، مصر:2005

58. (1) الأسرج ، حسين عبد المطلب ، تأثير الاتحاد الجمركي العربي على الصناعات الصغيرة والمتوسطة قي الدول العربية ، وزارة التجارة والصناعة المصرية ، مصر: 2007، ص2

59. (1) العبري، خليفة ، ورقة عمل ، الملتقى العربي الثالث للصناعات الصغيرة والمتوسطة ، سلطنة عمان : 2005

60. (1،2) د.زيدان ، رامي ، تفعيل دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية ، دراسة حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في سورية، بحث غير منشور، جامعة دمشق، سورية: 2005 ، ص(6_14)

61. د.المحروق،ماهر حسن، د. مقابلـه، أيهـاب، المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة أهميتها ومعوقاتها، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة ،الأردن :2006.ص 3
62. الأسرج ، حسين عبد المطلب ، تأثير الاتحاد الجمركي العربي على الصناعات الصغيرة والمتوسطة قي الدول العربيةن مرجع سابق ص3
63. د. المحروق،ماهر حسن ود. مقابله أيهاب ( مرجع سبق ذكره ) ص2
64. خضر، حسان ، تنمية المشـاريع الصـغيرة ، مرجـع سـابق، ص2 ، إضـافة إلى موقع www.unido.org
65. الأسرج ، حسين عبد المطلب ( مرجع سبق ذكره ) ص2
66. موقع منظمة العمل الدولية www.ilo.org
67. د.جمال ، حسـين ،ورقـة عمـل ، نـدوة إنشـاء مصـرف سـورية للمشـروعات الصغيرة ، هيئة مكافحة البطالة، سورية: 2003 ص3 (2) دراسـة عـن هيئـة تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الماليزية تقديم السفارة السورية في ماليزيا إلى الخارجية السورية، سورية: 2006،
68. د.جمال ، حسـين ،ورقـة عمـل ، نـدوة إنشـاء مصـرف سـورية للمشـروعات الصغيرة ، مرجع سابق ، ص 3
69. د.زيدان، رامي، تفعيل دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنميـة ، دراسة ، مرجع سابق ، ص2
70. د.الشـماع ،خليـل، الائتمـان الصـناعي ، الأكاديميـة العربيـة للعلـوم الماليـة والمصرفية (بالتعاون مع المصـرف الصـناعي ) ، سـورية: 2002، ص 120 ، وموقع إدارة منشآت الأعمال الصغيرة الأمريكية www.sba.gov/size/section
71. مادة رقم 1 ، قانون رقم 141 الخاص بتنمية المشـروعات الصـغيرة ، مصـر: 2004 .

72. الهيتي، د. نوزاد عبد الرحمن، الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة علوم إنسانية، العدد 30 قطر: 2006، ص3، www.ulum.nl

73. نظام المنح والقروض، قانون رقم 71 الخاص بإحداث الهيئة العامة لتنفيذ البرنامج الوطني لمكافحة البطالة ، سورية 2001 مادة 1،2،5

74. المرسوم التشريعي رقم 39 الخاص بإحداث الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات، سورية: 2006 ، مادة 1

75. د. المحروق، ماهر حسن ود. مقابله أيهاب( مرجع سبق ذكره ) ص4

76. خضر، حسان، مرجع سبق ذكره، ص 3

77. موقع كنانة أون لاين، الصندوق المصري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مصر www.kenanaonline.org

78. د. المحروق، ماهر حسن ود. مقابله أيهاب، مرجع سبق ذكره ، ص3.

79. إدارة المشروعات الصغيرة ، معهد الإدارة ، لندن ، حقوق الترجمة والنشر مكتبة جرير،الرياض ، السعودية2001، ص(2– 3)

80. موقع كنانة أون لاين – مرجع سابق ، www.kenanaonline.org

81. د هيكل ، محمد ، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة : 2003 ، ص (20– 21)

82. الأسرج ، حسين عبد المطلب ، مرجع سبق ذكره ، ص4

83. آ.ساموبلسون،بول ، د.نوردهاوس ،وليام، ترجمة: عبد الله، هشام ،الاقتصاد، الأهلية للنشر والتوزيع،الأردن: 2001 ص131

84. خضر ، حسان ، مرجع سبق ذكره ، ص 3

85. د. الحناوي ، حمدي، تنظيم المشروعات الصغيرة ، مركز الاسكندرية للكتاب ، مصر: 2006 ، ص33 .

86. د.هيكل ، محمد ، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة ، مرجع سابق ص 22

87. د. الحناوي ، حمدي، تنظيم المشروعات الصغيرة ، مرجع سابق ، ص33
88. د.هيكل ، محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص19.
89. موقع كنانة أون لاين ، مرجع سبق ذكره
90. بروفسور ريكارت، روبرت، مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي، محاضرة ، معهد هيبا لإدارة الأعمال ، سورية:2005
91. البنك الأهلي المصري القاهرة، النشرة الاقتصادية، مرجع سابق، ص 74
92. م.عبد الكريم، إيهاب ، سوق الأفكار، الصندوق الاجتماعي للتنمية، مصر: 2005.ص1، www.sfdegypt.org
93. د.هيكل ، محمد (مرجع سبق ذكره ، ص ( 10-12)
94. موجز التقرير العربي الأول حول التشغيل والبطالة،منظمة العمل العربية،مصر: 2008، ص19
95. دبدوي ،محمد وجيه، تنمية المشروعات الصغيرة لشباب الخريجين ومردودها الاقتصادي والاجتماعي ،جامعة الاسكندرية، مصر: 2004، ص16 بتصرف
96. د.هيكل ، محمد ،مرجع سبق ذكره ، ص13
97. د.هيكل ، محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص14
98. خضر ، حسان ، مرجع سبق ذكره ، ص 3
99. د. هواري معراج ، د. أحمد مجدل ، إدراك واتجاهات مدراء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو التجارة الالكترونية في الجزائر، مجلة الأكاديمية العربية للتعليم المفتوح في الدانمارك العدد 3 السنة الأولى ،الدنمارك: 2007 ص.42.
100. د. المحروق،ماهر حسن ود. مقابله أيهاب ، مرجع سبق ذكره ، ص4
101. د. .جمال،حسين ، مرجع سبق ذكره ، ص2
102. د. المحروق،ماهر حسن ود. مقابله أيهاب، مرجع سبق ذكره، ص4
103. م . عبد الكريم، إيهاب، بنك لأفكار المشروعات الصغيرة ، مرجع سابق ، ص2

104. د. هـواري معـراج ، د. أحمـد امجـدل ، إدراك واتجاهـات مـدراء المؤسسـات الصغيرة والمتوسطة ، مرجع سابق ، ص 42
105. اعتمد في صياغة ملخص التجربة التونسية على المراجع التاليـة بتصـرف: (1) منشورات البنك التونسي للتضامن، تونس: 2003
106. (2) تقرير زيـارة إطلاعيـة إلى الصـندوق التونسـي للتضـامن، هيئـة مكافحـة البطالة، سورية: 2003.
107. اعتمد في صياغة ملخـص التجربـة الماليزيـة علـى المراجـع التاليـة بتصـرف : منشورات هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الماليزية، مرجع سابق
108. تقرير دورة تدريبيـة وجولـة إطلاعيـة إلى هيئـة تنميـة المشـروعات الصـغيرة والمتوسطة ، وزارة الصناعة والتجارة الخارجيـة في ماليزيـا مؤسسـة الإنتاجيـة الوطنية الماليزية، سورية : 2006
109. دراسة عن هيئة تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة الماليزية ،مرجع سابق
110. اعتمد في صياغة ملخص التجربة اليابانية على المراجع التالية بتصرف:
111. محمد لبيب عنبة، هالة، إدارة المشروعات الصغيرة في الـوطن العربـي، المنظمـة العربية للتنمية الإدارية، مصر:2003،ص215-225
112. منشورات هيئة المشروعات الصغيرة والمتوسـطة في اليابـان، برنـامج التعـاون الفني الياباني ، جايكا ، سورية : 2006
113. أطروحة دكتوراه مقدمة إلى جامعة دمشق في سـورية مـن قبـل الطالـب رامـي زيدان، وهي دراسة غير منشورة.
114. (وهي عبارة عن دراسة داخليـة غـير منشـورة أعـدت لصـالح هيئـة مكافحـة البطالة في سورية.
115. زيدان،يدان ، رامـي ، تفعيـل دور الصـناعات الصـغيرة والمتوسـطة في عمليـة التنمية ، مرجع سابق ، ص247
116. زيدان،يدان ، رامي ،مرجع سبق ذكره ص 248.

117. التقرير النهائي لأعمال برنامج تنمية المشروعات الصغيرة، هيئة مكافحة البطالة، سورية:2007.
118. التقرير السنوي، هيئة مكافحة البطالة، سورية: 2002 ص54
119. الأرقام الواردة مأخوذة من التقرير السنوي لهيئة مكافحة البطالة لعام 2004 .
120. م . عبد الكريم، ايهاب ، بنك لأفكار المشروعات الصغيرة ، مرجع سابق ، ص
121. التقرير السنوي لهيئة مكافحة البطالة لعام 2004 ، مصدر سابق
122. عجمية، محمد عبد العزيز، د.ناصف ،إيمان عطية ، د. نجا ،عبد الوهاب، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية الدار الجامعية ، مصر: 2006، ص 34
123. موجز التقرير العربي الأول حول التشغيل والبطالة، منظمة العمل العربية ،مرجع سابق ،ص 7
124. موقع منظمة العمل الدولية www.ILO.org
125. د.علي صقر، أديب، البطالة في سورية.الواقع والآفاق، بحث غير منشور، جامعة دمشق، سورية: 2006، ص( 64-66) بتصرف
126. منشورات صادرة عن المكتب المركزي للإحصاء، سورية
127. مسح القوى العاملة لعام (2002-2003-2004-2005-2006-2007) إضافة إلى منشورات المكتب المركزي للإحصاء، سورية
128. تقرير مسح خارطة البطالة، هيئة مكافحة البطالة، سورية: 2003
129. جميع الأرقام الواردة مأخوذة من مسح القوى العاملة لعام (2002-2003-2004-2005-2006-2007) بالإضافة إلى منشورات صادرة عن المكتب المركزي للإحصاء
130. د.علي صقر، أديب، البطالة في سورية.الواقع والآفاق،مرجع سابق ، ص 73
131. جميع الأرقام الواردة مأخوذة من المجموعة الإحصائية لعام 2004 ، إضافة إلى منشورات المكتب المركزي للإحصاء .

132. المجموعة الإحصائية لعام 2002، إضافة إلى منشورات المكتب المركزي للإحصاء
133. أ. ريكارت، روبرت، مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي، محاضرة ، معهد هيبا لإدارة الأعمال ، سورية :2005
134. الموقع الالكتروني للمركز الدولي للتدريب ، منظمة العمل الدولية www.itcilo.org
135. د. الحناوي ، حمدي، مرجع سبق ذكره ، ص 105
136. تقرير التنمية البشرية الثامن عشر للعام 2007 - 2008، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).
137. د.عجمية ، محمد عبد العزيز، د.ناصف، إيمان عطية، د. نجا، عبد الوهاب، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، مرجع سابق، ص83
138. تقرير التقييم الخارجي المستقل لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة 2007(FAO)
139. تقرير الفقر في سورية (1996-2004 )، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) سورية: 2005ص5-6
140. التقرير الوطني لأهداف التنمية للألفية في الجمهورية العربية السورية، مرجع سبق ذكره، ص 11-12
141. تقرير الفقر في سورية (1996-2004 )، مرجع سبق ذكره، ص15،
142. تقرير الفقر في سورية (1996-2004 )، مرجع سبق ذكره، ص104
143. التقرير السنوي ، هيئة مكافحة البطالة ، سورية :2003 ص24
144. كلمة السيدة الأسد، أسماء، جائزة السيدة العربية الأولى، مركز دراسات مشاركة المرأة العربية، سلطنة عمان: 2008
145. التقرير الوطني لأهداف التنمية للألفية في الجمهورية العربية السورية، مرجع سابق ص 8

146. د.سليم هديوة، ندى، عوامل تمكين المرأة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، بحث غير منشور، جامعة مشق، سورية:2007 ص75
147. جميع الأرقام الواردة مأخوذة التقرير النهائي لأعمال برنامج تنمية المشروعات الصغيرة ، مرجع سابق
148. د.ختام حسين تميم، المرأة العربية السورية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بحث غير منشور، جامعة دمشق، سورية: 1998 ، ص39،
149. منشورات مشروع تمكين المرأة والحد من الفقر ، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل،برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،سورية: 2008
150. د.بدوي ،محمد وجيه، مرجع سبق ذكره، ص 16
151. موجز التقرير العربي الأول حول التشغيل والبطالة،مصدر سبق ذكره، ص5 .
152. المرسوم التشريعي رقم 15 الخاص بالسماح بالترخيص بإحداث مؤسسات مالية مصرفية اجتماعية لتقديم التمويل الصغير ومتناهي الصغر، سورية:2007، المادة رقم (2).
153. تقرير زيارة إطلاعية إلى الصندوق الاجتماعي للتنمية في مصر، هيئة مكافحة البطالة،سورية:2004
154. موقع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية www.unido.org
155. د. الضرير، موسى، د. زكريا ،خضر، السكان والتنمية، صندوق الأمم المتحدة للسكان ، منشورات جامعة دمشق ، سورية: 1997، ص 86
156. د.سليم هديوة، ندى ،عوامل تمكين المرأة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي ، مرجع سابق، ص27
157. د.التويجري، عبدالله ،ورقة عمل ،مؤتمر المرأة المتميزة، مركز غانتوت للتدريب،الإمارات العربية المتحدة: 2006
158. تقرير مشاركة في دورة تدريبية حول سياسات التشغيل، المركز الدولي للتدريب، منظمة العمل الدولية، إيطاليا:2005 .

## المراجع الاجنبية


(1) PUBLICATION OF SMES CORPORATION, MALAYSIA : 2006

(2) A FAIR GLOBALIZATION , CREATING OPPORTUNITIES FOR ALL- ILO: 2004,p59-61

(3) PUBLICATION OF SMES CORPORATION IN JAPIN, JICA, SYRIA:2006

(4) (4)A FAIR GLOBALIZATION, CREATING OPPORTUNITIES FOR ALL-ILO :2004,p108

(5) REPORT ABOUT THE DEVELOPMENT IN THE MIDDLE EAST & NORTH AFRICA , THE INTERNATIONAL BANK

(6) contact@solidarity-fund.org www.

(7) Report about the Development in the Middle East & North Africa ,P.REF,p3

(8) SOCIAL PROTECTION FINANCING–INTERNATIONAL LABOUR OFFICE :2002, P3

(9) NEWS BRIEF , INDUSTRIAL ECONOMIC INFORMATION:2007, VOL.396 P6.

(10) WORLD EMPLOYMENT REPORT,INTERNATIONAL LABOUR OFFICE ,GENEVA : 2001,p56

## المحتويات

تعريف المشروعات الصغيرة ومفهومها يختلف باختلاف المعايير المتخذة لهذه المشروعات وكذلك الدولة الراعية لها، فهنالك دول قد تأخذ بمعيار عدد العمال وأخرى بمعيار حجم رأس المال المستثمر في المشروع وثالثة بمعيار المستوى التقني أو غيرها. لذلك نجد التباين في تبني تعريف معين للمشروعات الصغيرة بين دولة وأخرى، ومن مرحلة إلى أخرى بما يتفق وإمكانيات بلد ما وظروفه الاقتصادية، كما قد يختلف في داخل البلد نفسه وذلك حسب مراحل النمو الذي يمر بها اقتصاد تلك الدولة.

من هنا كان لا بد من التطلع إلى دور أكثر فاعلية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وربما أكثر شمولية، ولهذا بدأت تقارير المؤسسات الدولية و الإقليمية المختصة - منذ مدة ليست بالقصيرة- تدعو إلى ضرورة وأهمية تشجيع المشروعات الصغيرة إضافة إلى المتوسطة لاسيما في الدول النامية، "نظراً لما تتسم به المشروعات الصغيرة من خصائص أهمها أنها: كثيفة العمالة، منخفضة التكاليف الرأسمالية نسبياً، الدور البارز للمرأة فيها، إمكانية الانتشار الواسع مما يجعلها تغطي مناطق مختلفة، قابليتها للتوطين حيث توجد قوة العمل، وكونها تشكل مصدراً رئيساً من مصادر الدخل وتعمل على تنمية القطاعات الإنتاجية المختلفة".





مركز الكتاب الأكاديمي
عمّان-وسط البلد-مجمع الفحيص التجاري
ص. ب : 11732 عمّان (1061) الأردن
تلفاكس: 9624619511+ موبايل: 962799048009+
الموقع الإلكتروني : www. Abcpub.net
A.B.Center@hotmail.com/ info@abcpub.net